



بسم الله وبعد: تم الرفع بحمد الله من طرف بن عيسى
ق متخرج من جامعة المدية سنة 2007

للتواصل وطلب المذكرات :

بريدي الإلكتروني: benaisa.inf@gmail.com

MSN : benaisa.inf@hotmail.com

Skype :benaisa20082

هاتف : 0771087969

دعوة صالحة بظهر الغيب....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري قسنطينة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
الرقم التسلسلي :

عنوان الأطروحة

الخريطة الاجتماعية لجنوح الأحداث

دراسة ميدانية بمراكز إعادة تربية الأحداث الجانحين
قسنطينة - عين مليلة - عنابة - ورقلة
أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم
تخصص : علم اجتماع حضري

إشراف الأستاذ

عبد
أعضاء لجنة

إعداد الطالبة
الدكتور
سمية حومر
الحميد دليمي
المناقشة

جامعة قسنطينة	رئيس اللجنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ بن السعدي اسماعيل
جامعة قسنطينة	مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي	أ.د/دليمي عبد الحميد
جامعة سكيكدة	عضوا	أستاذ التعليم العالي	أ.د/علي قوادرية
جامعة بسكرة	عضوا	أستاذ التعليم العالي	أ.د/جابر نصر الدين
جامعة قالم	عضوا	أستاذ التعليم العالي	أ.د/بومهرة نصر الدين
جامعة قسنطينة	عضوا	أستاذ	د/سوداني زاهية

محاضر

السنة لجامعة: 2010 - 2009

مقدمة

تعتبر ظاهرة جنوح الأحداث من أهم الظواهر الاجتماعية الآخذة في النمو ، فهي كانت وماتزال وستبقى موضوعا خصبا للباحثين باعتبارها مشكلة طالما عانت منها مختلف دول العالم باختلاف مستوياتها وذلك لما تنطوي عليه هذه المشكلة من مضاعفات تساهم في تأخير عجلة تقدم المجتمع وتطوره .

وبالفعل أخذت الظاهرة بُعدا دوليا تعقد من أجلها المؤتمرات وترصد لها الأموال بقصد دراستها ومقاومتها، وبطبيعة الحال فإن الأخصائيين بمختلف تخصصاتهم حاولوا تقديم معطيات تشكل حافزا لمعالجة هذه الظاهرة أو على الأقل التخفيف من حدتها .

فنظرة التاريخ الاجتماعي قد اختلفت عبر العصور لهذه المشكلة فقديما اعتبر الحدث الجانح مجرما وأثما يستحق العقاب والردع ، ولهذا عُوْمِل معاملة فيها الكثير من أصناف الإيذاء والقسوة، وبفضل كفاح ومثابرة الفلاسفة والمصلحين والمفكرين وصراعهم الطويل مع الأفكار المتحفظة والقوانين الجامدة تمكنوا من تحويل فكرة الردع العام والانتقام إلى فكرة الإصلاح والعلاج ، بعد أن كانت مشكلة الجنوح والجريمة في أوروبا محاطة بالقسوة حيث كانت هذه الأخيرة مقيدة بمفهوم ديني مشوه باعتبار أن الحدث الجانح هو شخص تقمصته روح الشر لذا يجب معاقبته ، حيث ظلت المحاكم الإنجليزية توقع على الأطفال عقوبات قاسية في بعض الجنح كالقتل والحرق ، إلا أن مساهمة الثورة الفرنسية وأفكار الحرية وحقوق الإنسان كانت ذات أهمية قصوى في تغيير قوانين وطرق معاقبة الأحداث في مختلف أنحاء العالم باعتبار أن جرائم الأحداث لا تمثل مجرد اعتداء هؤلاء الصغار على أمن المجتمع أو خروجهم عن الأوضاع الاجتماعية بقدر ما يمثل فشل المجتمع والأسرة في رعاية هؤلاء الأبناء وتوجيههم .

وعليه فإنه بالرغم من عالمية ظاهرة (جنوح الأحداث) ومتغيراتها الاجتماعية إلا أن لها صورتها المحلية الخاصة لكل مجتمع ترتبط بتراته وتقاليد وبيئته الاجتماعية ، وخلفيته الثقافية .
والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات التي تعاني المشكلة ، وبدرجة أشد بسبب التزايد المستمر لجنوح الأحداث عبر السنوات ، وهذه الزيادة تترافق وما يعيشه المجتمع الجزائري من تحول

اجتماعي ارتبطت به متغيرات تمثلت في زيادة عدد السكان ، وفي الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المدن ، إضافة إلى التأثير الثقافي المصاحب للتطور التكنولوجي ، والذي كان له الأثر في إظهار بعض جوانب الخلل في النسق القيمي وما ينطوي عليه من صور للضبط الاجتماعي من عادات وقيم مما يجعل من ظاهرة جنوح الأحداث إطارا لمشكلة تستحق البحث والتقصي .

ولهذا حاولنا في هذه الدراسة البحث والكشف عن اختلاف التوزيع الجغرافي لجنوح الأحداث وأماطه في بعض المدن الجزائرية والتعرف على مختلف العوامل الكامنة والمؤثرة وراء هذه الظاهرة (موضوع الدراسة) ، من أجل الوصول إلى أصول الجنوح عند الأحداث في مجتمع الدراسة بأبعاده المتعددة باعتبار أن هناك علاقة متينة بين مجموعة من مظاهر سوء التكيف عند الحدث مع أسرته والمجتمع ككل ، لأن الجنوح بمختلف تجسدياته ونوعيته وعموميته ليس مسألة فردية وإنما هو تفاعل ذاتي في أسرة معينة وفي إطار اجتماعي محدود .

وقد جاءت هذه الدراسة مقسمة إلى الفصول التالية :

الفصل الأول ومن خلاله تم التطرق إلى مشكلة الدراسة ، أهميتها العلمية والتطبيقية ، والأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، كما تم تحديد المفاهيم الرئيسية للبحث وعرض بعض الدراسات السابقة والتي تنوعت بين الدراسات الأجنبية والعربية والجزائرية .

أما **الفصل الثاني** فقد تناول الأسس النظرية لجنوح الأحداث حيث تم عرض بعض النظريات النفسية والاجتماعية وتفسيرها حسب اختلاف نظرة علمائها مع عرض النظرية البيولوجية،الاقتصادية والجغرافية،وقد سعت الباحثة إلى ربط نتائج هذه النظريات مع واقع مجتمع الدراسة .

كما تخصص **الفصل الثالث** في التطرق إلى مختلف عوامل الجنوح التي ساهمت في حدوثها ، والتي قسمت إلى عوامل ذاتية (جسمية، نفسية ، عقلية) وعوامل اجتماعية مختلفة منها ما يتعلق بالأسرة ،ومنها ما يتعلق بأثرالمدرسة وجماعة الرفاق ، إلى جانب العوامل الاقتصادية والجغرافية .

بينما تطرق **الفصل الرابع** إلى الرعاية الاجتماعية وتشريع الأحداث، حيث تتبعت الباحثة هذه الظاهرة في العالم ثم في المجتمع الجزائري و ذلك من خلال التطرق إلى تطور التشريعات المخصصة للطفولة المنحرفة وذلك منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، والهياكل المعدة لاستقبالهم .

أما **الفصل الخامس** فقد تمحور حول الاستراتيجية المنهجية للدراسة، حيث تم فيه تحديد فرضيات الدراسة و توضيح المنهج المتبع وكذلك مجالات الدراسة ، وطبيعة العينة وكيفية اختيارها ، كما تم استخدام ثلاث أدوات في الدراسة وهي المقابلة ، الملاحظة و الاستمارة من أجل جمع البيانات .

في حين تناول **الفصل السادس** عرض وتحليل البيانات وفقا لفرضيات الدراسة ، وتمت مناقشة نتائج الدراسة في **الفصل السابع** مع نتائج الدراسات السابقة وبعض المقاربات النظرية التي تم تناولها ، كذلك مناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة ، ثم النتائج العامة ، وفي الأخير أعطت الباحثة جملة من التوصيات والاقتراحات .

الفصل الأول

موضوع الدراسة

- 1 - الإشكالية
- 2 - أهمية الدراسة
- 2 - 1 - الأهمية العلمية
- 2 - 2 - الأهمية العلمية والتطبيقية للدراسة
- 3 - أهداف الدراسة
- 4 - تساؤلات الدراسة
- 5 - تحديد المفاهيم
- 5 - 1 - الخريطة
- 5 - 2 - الخريطة الاجتماعية
- 5 - 3 - الجناح
- 5 - 4 - الحدث
- 5 - 4 - 1 - الحدث في الشريعة الإسلامية
- 5 - 4 - 2 - الحدث في اللغة العربية
- 5 - 4 - 3 - الحدث في علم الاجتماع
- 5 - 4 - 4 - الحدث في علم النفس
- 5 - 4 - 5 - الحدث في العلوم القانونية
- 5 - 5 - الإنحراف
- 5 - 6 - البيئة الاجتماعية
- 6 - الدراسات السابقة
- 6 - 1 - الدراسات العربية
- 6 - 1 - 1 - سيكولوجية الانحراف والجنوح والجريمة
- 6 - 1 - 1 - جناح الأحداث في الطبقة العامة
- 6 - 1 - 1 - الأحداث الجانحون
- 6 - 1 - 1 - الصورة الجماعية للجنوح
- 6 - 2 - الدراسات الجزائرية
- 6 - 2 - 1 - مشكلة إنحراف الأحداث في الجزائر عواملها ونتائجها
- 6 - 2 - 2 - الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب
- 6 - 2 - 3 - إنحراف الأحداث في الجزائر والإدماج الاجتماعي لهم
- 6 - 2 - 4 - مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورها وعلاقتها بظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر
- 6 - 3 - الدراسات الأجنبية
- 6 - 3 - 1 - دور التطور والحراك الاجتماعي في إنحراف الأحداث
- 6 - 3 - 2 - عوامل الجنوح في مدينة لندن
- 6 - 3 - 3 - دور الضبط الاجتماعي في جنوح الأحداث

خلاصة

1 - الإشكالية

تعد مشكلة الحدث الجانح من أهم وأعقد المشكلات التي تواجهها البيئة الاجتماعية وذلك لما تكتنفه من أخطار وانعكاسات على مستقبلها .

ولذا تجلّى الاهتمام من مختلف الأدبيات بهذا الموضوع من خلال الأبحاث والدراسات ومن ضمن هذه الأدبيات علم الاجتماع ، علم النفس ، علم الإجرام و العلوم القانونية ، والتي حاولت ولا تزال تبحث في إيجاد أنجع السبل التي تجعلها في منأى قدر الإمكان من النتائج الوخيمة التي ترتبت عن حدوث مثل هذا النوع من الجنح ، وذلك لكون الأثر السلبي الناتج عن الجنح بمختلف مستوياته لا تتوقف آثاره على الحاضر فقط بل تمتد إلى المستقبل .

فمظاهر جنوح الأحداث تتعلق أساسا بصغار السن فهم عماد المستقبل وأمل المجتمع والعمود الفقري له ، فإن جنوحهم ضرر على أنفسهم وعلى مجتمعهم فتمتد عواقبه إلى تلك الخامات البشرية وإلى ما يمكن أن يقدموه للمجتمع من طاقة وإنتاج ، فالحسائر تصيب البدن والعقل والعواطف كما تؤثر على علاقات الألفة والود والسلام بين الناس وتصيب العمل والإنتاج بالفقر والتعطيل والتعويق فيصبحون قوى معطلة يعيشون عالة على ذويهم وعلى المجتمع ، وبالنتيجة فإن خسائر المجتمع تتمثل في النتائج الضارة للإجرام من جهة ومن تعطل وفقد هذه الطاقات الخلاقة المتمثلة في الشباب ، هذه الآفات وما نتج وابتج عنه من ضرر مادي ومعنوي أدى بالعديد من الدول إلى بذل جهد معتبر للتغلب على الآفة أو الحد من انتشارها من خلال إجراء عدة بحوث ودراسات، لذلك ينبغي أن تدرس هذه الظاهرة في خضم مختلف التغيرات الاجتماعية ، الثقافية ، الاقتصادية ، والسياسية إضافة إلى دراستها في إطار مختلف الاتجاهات الفكرية والنظريات المختلفة التي تعتبر إطارا أكاديميا ومنبعاً معرفياً لهذه الظاهرة ، فتبعاً لهذه المنطلقات الفكرية فإنه ينبغي علينا الإشارة إلى مختلف المدارس التي تناولت هذه الظاهرة والتي حاولت كل منها دراستها من وجهة نظرها بناء على فلسفتها وأطرها المرجعية .

فالنظريات النفسية ترجع أسباب ودوافع الجنوح إلى مسببات داخلية ناتجة عن ظروف نفسية تحدث لدى الحدث ، أو إلى خلل على المستوى الداخلي للفرد كالدوافع الغريزية ، الجنسية والعداونية الناتجة عن أمراض نفسية مختلفة كالكبت أو بعض التغيرات التي تظهر على الفرد خاصة في المراحل الأولى من حياته .

في حين تركز النظرية السوسولوجية على أن فكرة جنوح الأحداث ترجع إلى عوامل ترتبط بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان ، حيث اهتم أصحاب المدرسة السوسولوجية بدراسة المشاكل الاجتماعية من نقطة واحدة تقريبا هي الانحراف عن القواعد والمعايير التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح ، كفقدان بعض الأسر للمقومات الأساسية للتنشئة الاجتماعية السليمة واتباع أساليب خاطئة في عملية التربية ، وقد يرجع هذا السلوك إلى ضعف المستوى التعليمي وانخفاض المستوى الثقافي للآباء ،لهذا يرى أصحاب هذا الاتجاه أن معظم الأحداث الجانحين ينحدرون من أسر مفككة أو هم أبناء لآباء أميين .

في حين يرى أصحاب النظرية البيولوجية أن هناك صفات أساسية في الفرد ثابتة من أبويه وأسلافه عن طريق الوراثة ، فينتقل السلوك الجانح عن طريق الوراثة ، حيث اعتبر اتباع المدرسة الإيطالية وعلى رأسهم لمبروزو أن الانحراف عموما سببه عوامل وراثية وخلقية تؤدي إلى ارتكاب سلوكات انحرافية لصفات كامنة فيه وقد انتقلت إليه منذ الولادة .

أما الاقتصاديون فيرون أن جنوح الأحداث راجع إلى تدني المستوى الاقتصادي والمعيشي للفرد والذي يكون الباعث الأول الذي يدفعه إلى اتباع طرق غير مشروعة للحصول على الحاجات الضرورية للعيش وإشباع رغباتهم .

كما يؤكد أصحاب المدرسة الجغرافية على أهمية العناصر البيئية الجغرافية والتي قد تكون بعضها عوامل مسببة للسلوك الإجرامي ، وذلك لتأثر هذا السلوك ببعض العوامل كالمناخ والطبيعة الطبوغرافية للمنطقة .

من خلال هذه النظريات يمكن القول إن بعض أصحاب هذه النظريات اهتم وفسر الجنوح من زاوية التي يراها مناسبة ، لذلك لا يجب أن لا يقتصر تفسير السلوك الإجرامي (الجنوح) على عامل واحد ، فقد يكون السلوك الجانح نتاجا لتكوين جسماني وراثي أو لحالات نفسية ناتجة عن طباع في الشخصية ، أو قد تؤثر فيه عوامل اجتماعية ناتجة عن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان وما تحمله من عوامل ثقافية واقتصادية ، بمعنى أن هناك عوامل متعددة هي المتسبب في إنتاج هذه الظاهرة وليس عاملا واحدا ، ولذلك فإن الدراسة الحالية تحاول تناول ظاهرة جنوح الأحداث من منظور شمولي محاولة منها اختبار هذه النظريات .

إذ يرى أغلب الباحثين أن جنوح الأحداث صاحب ظهوره وانتشاره عدة تحولات تنموية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي مما ترتبت عنه آثار سلبية أدت إلى حدوث عدة تغيرات

اجتماعية سيئة بصفة عامة ، وتبدو الآثار السلبية لهذه الظاهرة بصورة جلية وأكثر عمق إذا ما انصب اهتمامنا على المجتمع المتمدن بصفة خاصة ، والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات عرف هذه الظاهرة منذ القديم ، إلا أنها في تزايد مستمر خاصة في الفترة الأخيرة وذلك لما مرت به البلاد من تغيرات بعد الاستقلال ، فتحول الاقتصاد من اقتصاد ريفي يعتمد على الزراعة والرعي إلى نظام اقتصادي يعتمد على التجارة والصناعة والاستيراد مما أحدث تغيرا جذريا في النظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري والذي تحول من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري ، كذلك الهزة العنيفة التي شهدتها الريف الجزائري خلال التسعينات حيث حدث - نتيجة هذه الأحداث - نزوح ريفي بأعداد هائلة في صورة إجبار ضمني نتيجة العنف الذي حل بمحيطهم خاصة ، فتجرد الريف من مهامه الاقتصادية والاجتماعية وازداد الضغط السكاني على المدن والتجمعات الحضرية وما صاحبه من أزمة في السكن واتساع دائرة البطالة وتشكل علاقات اجتماعية على أسس غير مستقرة وغير ثابتة مما خلق اضطرابات اجتماعية وآفات أخلاقية ترجمت في الواقع الاجتماعي بالسلوك العدواني كالسرقة والاعتداء الجسدي وجرائم القتل والانتحار التي تطالعا بها الجرائد الوطنية ، فكان لذلك أثره الواضح خاصة على فئة الشباب والتي تمثل حوالي ثلاثة أرباع من المجتمع الجزائري .

فالمشكلة التي يجب الاهتمام بها والعمل على إيجاد حل لها تتمثل في الكشف عن التوزيع الجغرافي للجريمة وأنماطها وأنواعها وكشف العوامل المؤدية إلى ارتفاعها في المجتمع الجزائري بصفة عامة .

وبالنظر للأبحاث المتوافرة وغير المعمقة في دراسة جنوح الأحداث وخاصة الأبحاث السوسولوجية ذات النظرة الشاملة، ونقصد بها النظرة التكاملية بين مختلف الاتجاهات النفسية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية ، جاءت هذه الدراسة لتدرس الخريطة الاجتماعية لجنوح الأحداث، وهي البحث في العلاقة بين التوزيع الجغرافي للجنوح وأنواعه ويتم ذلك على مستويين:

الأول نظري : يتناول تطور الجنوح ومدى ارتباطه بمجموعة العوامل المؤدية إلى ارتفاعه .

الثاني ميداني : يتناول بالتحليل أنواع الجنوح وتوزيعها الجغرافي .

وهذا ما يبرر اختياري لهذا الموضوع وانطلاقا من مدينة قسنطينة والتي هي في طليعة المدن الشبابية بالنسبة لأعمار السكان حيث إن نسبة عالية من السكان هم في سن الحداثة مما يقوي من حدة الظاهرة وخاصة أن مدينة قسنطينة هي ملتقى لجميع فئات المجتمع وشرائحه وذلك نتيجة

الهجرة الداخلية والتي عملت على خلق تباين ثقافي بين جيلي الآباء والأبناء ، فأصبحت القيم الريفية التي حملها الريفيون المهاجرون إلى المدينة لا تتماشى مع رغبة الأبناء في التحضر ومواكبة عصر التكنولوجيا بكل سلبياته وإيجابيته ، إلى مدينة عنابة الساحلية ثم إلى الجنوب الشرقي من البلاد والذي مثلته مدينة ورقلة .

فتعددت بذلك أساليب التربية المتبعة من طرف الآباء لتربية أبنائهم والتي أصبحت لا تتماشى مع قناعة هؤلاء الأبناء الذين هم تحت تأثير ثقافة مستوردة تم تعلمها عن طريق وسائل الإعلام وغيرها من الأجهزة التثقيفية مع ما صاحب ذلك من انعدام للرقابة الأبوية الصارمة نتيجة انهيار الأسرة وتفككها مما يعمل على فقدان الحدث للتوازن العاطفي والاهتمام الأسري كل هذه المشاكل الأسرية سواء كانت مادية أو معنوية تلعب دورا لا يستهان به في استفحال ظاهرة الجنوح وانتشارها لأن هذه الظروف والضغوط سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية تؤثر على نفسية الحدث وتقوي الاستعداد لديه للجنوح والانحراف وتسفر عن خسارة مادية ومعنوية للمجتمع باعتبار الشاب قوة هامة من قوى التنمية .

وبسبب أن مشكلة جنوح الأحداث ترتبط ارتباطا وثيقا بالعوامل الاجتماعية والبيئية الطبيعية ، تناولنا هذه الظاهرة من أجل البحث عن أهمية الموقع الجغرافي وعلاقته بالعوامل (الأسباب) المؤدية إلى جنوح الأحداث وبيان ما مدى الفروق بين هذه العوامل وبعض المتغيرات مثل التفكك الأسري والمستوى الاقتصادي والتوزيع الجغرافي وعامل المناخ وغيرها من المتغيرات الأخرى .

2 - أهمية الدراسة

تتضح أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي :

أ - الأهمية العلمية

تكمن أهمية الدراسة العلمية في التعرف على أهم العوامل الاجتماعية التي تقف خلف ظاهرة جنوح الأحداث ، إذ أن انتشار هذه الظاهرة يعني أن هناك قصورا في الأسرة والمجتمع في توجيه الأحداث ، أي أن عملية التطور الحضاري والثقافي قد واجهت عائقا ما وبالتالي فإن هذه المشكلة لا تنفصل عن سياسة الأسرة والجماعة بل تبدو انعكاسا لما تشهده الحياة العصرية من تفكك وانحلال لذلك فإن هذه الدراسة تحاول الكشف عن الظواهر الأخرى المرتبطة بظاهرة

الجنوح ومدى تأثيرها عليها مما يمكننا من الفهم العلمي لهذه الظاهرة والتشخيص الموضوعي والدقيق لها.

ب - الأهمية التطبيقية :

- تبرز الأهمية التطبيقية للدراسة من خلال كونها تتناول بالدراسة والتحليل فئة مهمة من المجتمع انخرقت وباتت تهدد كيان المجتمع بالتفكك وتعرض حياة أفراده للخطر وبالتالي أصبحت هذه الفئة غير منتجة وعالة على المجتمع.

— يعتبر ميدان البحث في مثل هذه المواضيع في علم الاجتماع من الميادين الهامة، حيث أصبح يشغل حيزا فكريا وتطبيقيا لأنه يمس استقرار وتوازن النظم والمؤسسات الاجتماعية إلى جانب كون الدراسة الحالية من الظواهر التي لم تتقبلها المجتمعات قديما ولا حديثا.

— تقدم المعلومات للاستفادة منها في السياسات والتوجيهات الاجتماعية للتقليل من تأثير وانتشار هذه الظاهرة.

3 - أهداف الدراسة

إن لكل بحث أو دراسة أهدافا يحاول الباحث الوصول إليها أو التطرق إلى أهم تأثيراتها على الواقع الاجتماعي، ومن أهم أهداف هذه الدراسة مايلي :

— تشخيص أهم العوامل المتصلة بذات الحدث (مثل عمره ومستواه الدراسي) والتي أدت إلى :

أ — ظهور هذا السلوك الجانح لديه .

ب — تحليل أثر العوامل البيئية المحيطة بالحدث (مثل العامل الاقتصادي وعامل المكان الذي نشأ فيه والعامل الأسري) .

ج — معرفة واقع الأحداث في المجتمع الجزائري .

د — معرفة الخريطة الاجتماعية لجنوح الأحداث .

هـ — الوقوف على أهم النتائج السلبية المترتبة عن إهمال فئة الشباب ودورها في حركة المجتمع وتقدمه محاولة الاستفادة من نتائج الدراسة ، واقتراح بعض التوصيات التي من شأنها أن تفيد هذه الفئة من أفراد المجتمع والجهات المعنية على رسم برامج وخطط وقائية تؤدي للحد من الظاهرة في المجتمع .

4 - تساؤلات الدراسة

هل توجد علاقة بين اختلاف طبيعة الموطن وارتفاع جنوح الأحداث؟.

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

أ — إلى أي مدى تؤثر العوامل الاجتماعية ، الاقتصادية ، الجغرافية (البيئة الطبيعية) في زيادة معدلات جنوح الأحداث ؟ .

ب — هل تلعب الهجرة الريفية نحو المجتمع الحضري دوراً أساسياً في جنوح الأحداث؟.

ج — هل تساهم أساليب التنشئة الأسرية الخاطئة المتبعة من طرف أولياء الأحداث في جنوحهم؟.

د — ما طبيعة التوزيع الجغرافي لجنوح الأحداث؟.

هـ — ما ترتيب أنماط الجنوح لدى الأحداث الجانحين؟.

5 - تحديد المفاهيم

يعتبر تحديد المفاهيم من العمليات المنهجية الرئيسية في البحث العلمي ، حيث تمكن الباحث من تحديد أبعاد الدراسة وتوفير جهده فبدلاً من شرحه لمعنى المصطلح كلما ذكره في ثنايا بحثه ، فإنه يكون قد حدد المقصود منه منذ البداية ، ومن ثم يمكن التمييز بين المعاني الأخرى للمفهوم والمعنى المستخدم في الدراسة .

إلا أن التعريفات للمفاهيم الأساسية السوسولوجية من المشكلات التي ما تزال تواجه المهتمين بدراسة موضوعات ومجالات علم الاجتماع ، لذلك فإن الباحثة حاولت الأخذ بأقربها وبما يتوافق مع الإطار النظري للدراسة الحالية .

5 - 1 - الخريطة

يعرف الخريطة الجغرافي Fernand Joly بأنها تمثيل هندسي مسطح ومبسط لكل أو جزء من سطح الأرض في علاقة تماثل نسميها المقياس (1) .

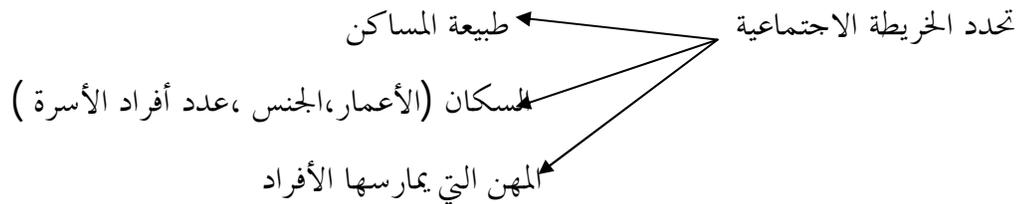
تعتبر الخريطة وسيلة الجغرافي في إبراز ظواهر سطح الأرض كما تظهر في الطبيعة ووسيلته في التعرف على العلاقات بين مختلف هذه الظواهر .

الخريطة ليست وسيلة للجغرافيين فقط ، ولكن الكثير من التخصصات تستخدم الخريطة كأداة مثل أخصائي الطقس ، الديمغرافي والمهندس ، والسائح... الخ .

بل إن الخريطة لها أهمية كبيرة عند المعلم وخاصة عند تدريس العلوم الاجتماعية ، فهي تعكس صورة صادقة تساعد على تفسير العلاقة بين الانسان والبيئة فهي تسجل معلومات في مكان واحد أمام المتعلمين ، بالإضافة الى الرموز والألوان لظواهر طبيعية وبشرية في مكان واحد ، يمكن في الأخير لهؤلاء المتعلمين دراسة علاقة الظواهر فيما بينها .

5 - 2 - الخريطة الاجتماعية :

تعتبر الخريطة الاجتماعية أداة من الأدوات الفاعلة في جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بأفراد المجتمع وهي من الأدوات ذات المردود الجيد في المراحل الأولى من البحث لأن نتائجها تعتبر مدخل لأداة التدرج حسب الثروة (2) .



(1) - د/ عامر كنبور و محمد جيوري : بعض المفاهيم الجغرافية ، <http://ameurgue53.maktonbloc.cm>

(2) _ دليل الممارس التنموي في تقييم الوضع والتخطيط بالمشاركة ، الجمهورية اليمنية ، www.google.fr

5 - 3 - الجناح

لعل من الصعب العثور على تعريف لمفهوم الجنوح يحيط بجميع جوانبه ويلم بكل عناصره ومركباته . فقد تناول العلماء هذا المفهوم كل من زاوية اهتمامه ومن خلال ميدان نشاطه، فمنهم من عرفه اجتماعيا ومنهم من أعطاه بعدا سيكولوجيا ولرجال القانون وجهة نظر كذلك ، إلا أنه قبل استعراض التعريفات المختلفة لهذا المصطلح لابد من التطرق للأصل اللغوي .

فأصل كلمة "جناح" في اللغة العربية ، مال. واشتقاق الكلمة لغويا هو جَنَحَ ، يَجْنَحُ ، جنوحاً ، والجناح بالضم هو : الإثم⁽¹⁾.

و هذا المفهوم هو ترجمة للمصطلح الانجليزي delinquency الذي يرجع إلى اللغة اللاتينية delinquent، والمشتق من الفعل deliquesce ومعناه يفشل أو يذنب⁽²⁾.

والجُنْحَة هي تُعتبر من حيث جسامتها فوق المخالفة ودون الجناية ، وهي فعل غير مشروع توافرت فيه نية الإجرام وتقررت له عقوبة قانونية⁽³⁾.

فمن الناحية القانونية فإن التعريف الذي يأخذ به الكثيرون هو أن الجناح عبارة عن خرق للقاعدة القانونية .

ولذلك يوجد اتفاق بين العديد من الباحثين المهتمين بهذا المجال، ومنه يمكن ذكر تعريف كوسن... الذي يرى أن مفهوم "الجناح يعني مخالفة يقوم بها الجناح ويعاقب عليها القانون ، كما يشير إلى أي عمل يقود إلى إلحاق الأذى بالآخرين"⁽⁴⁾.

أما بول تابان paul tapan فيرى أن الجنوح من الناحية القانونية هو "أي فعل أو نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض على المحكوم ويصدر فيه حكم قضائي"⁽⁵⁾ أي أن الجنوح في القانون يحيط بكل ما يرتكبه الحدث من أفعال يجرمها القانون أياً كان تصنيفها .

(1) — الظاهر أحمد الزاوي : مختار القاموس ، الدار العربية للكتاب ، القاهرة، 1983، ص119 .

(2) — سيد عويس : دراسة عن الأسرة المتصدعة وصلتها بجناح الأحداث ، المركز القومي للبحوث الجنائية ، دار المعارف القاهرة ، 1961، ص 261 .

(3) — خليل الجر : المعجم العربي الحديث ، مكتبة لاروس ، باريس ، 1987 ، ص 409 .

(4) — عبد الرحمن العيسوي : المرجع في علم النفس الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 1995، ص 1975 .

(5) — علي محمد جعفر : الأحداث المنحرفون ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر اللبنانية، ط 2 ، 1990، ص 9 .

أما عبد الرحمن العيسوي فيعرف الجناح " بأنه الفشل في أداء الواجب ، أو أنه ارتكاب الخطأ ، أو أنه خرق للقانون عند الأطفال الصغار، وهذا السلوك غالبا ما يكون صادرا عن طفل أقل من ثمانية عشرة سنة ، إذ يستدعي انتباه المحكمة إليه ، وهذا المفهوم يطلق على المخالفات البسيطة التي يرتكبها الصغار ضد القانون الاجتماعي السائد " (1) .

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول ، أنها تتفق على أن الجناح هو خرق للقانون من طرف الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم سن الثامنة عشرة ، ولا يقل عن الثالثة عشرة سنة ، وبالتالي تكون النتيجة الحتمية لهذه المخالفات هي تطبيق تدابير الحماية ومحاولة إصلاح وتقويم سلوك هذا الطفل ، وفقا لما نص عليه القانون في مجال الأحداث .

أما من الناحية النفسية فهو يمثل سلوكا شاذا مرضيا ناتجا عن اضطرابات نفسية ، وحلل في تكوين الأنا ونموها ، وهذا النمو المضطرب يكون نتيجة لعدم التعديل اللازم في الدوافع الفطرية (2) ووفقا لذلك يعتبر علماء النفس جناح الأحداث سلوكا لا اجتماعيا يقوم على الصراع النفسي بين الفرد ونفسه وبينه وبين الجماعة التي ينتمي إليها .

كما يعرف فرويد **freud** الجناح على أنه اضطراب في عملية التطبيع الاجتماعي حيث اعتبره تواسلا للميول والاتجاهات المضادة للمجتمع ، أي أن فرويد ينظر للجناح على أنه نتاج طبيعي لسوء عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد الذين ينشئون متمردين وتأثرين على قيم المجتمع وضوابطه وقوانينه (3) .

وعليه فإننا نجد تعريفات علماء النفس تنصب على شخصية الجناح ودوافعه .

ومن الناحية الاجتماعية يكاد يجمع علماء الاجتماع على الذين تناولوا مفهوم الجناح على أن السلوك الجناح وفقا للمفهوم الاجتماعي يعتبر جزءا من ثقافة الجماعة التي ينتمي إليها الحدث الجناح ولذلك فإن هذا السلوك الجناح يرتبط بدراسة طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تربط الفرد بأفراد الجماعة التي يعيش فيها ، ومن بين الباحثين الاجتماعيين الذين تناولوا موضوع الجناح نجد روبرت ميرتون فيعرف الجناح بأنه " لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج عن قواعد

(1) — عبد الرحمن العيسوي : سيكولوجية الجناح، دار النهضة العربية ، بيروت 1984 ، ص 29 .

(2) — علي محمد جعفر : الأحداث المنحرفون ، مرجع سابق ، ص 35.

(3) — زرارقة فيروز : الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة الجزائر ، السنة الجامعية : 2004 — 2005 ، ص 38 .

الضبط الاجتماعي ، ولكنه يتشكل نتيجة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشأته وتطوره"⁽¹⁾ من خلال هذا التعريف نجد أن ميرتون قد استبعد الدوافع النفسية ، والسلوك الجانح عنده هو نتاج لظروف وعوامل اجتماعية بحتة.

أما كافان kavan فيعرف الجناح بأنه "الفعل الذي يقوم به الحدث والذي يتسم بمخالفة القوانين السائدة ، ويؤدي إلى إلحاق الأذى والضرر بالفرد أو بمسقبله أو حياته في المجتمع ككل"⁽²⁾.

كما يرى أحمد خليفة " أن الجنوح يشمل عوامل اجتماعية ذات صلة بشخصية الحدث والتي تتمثل في الظروف الاجتماعية والعائلية والثقافية وحتى المادية التي لها أثر كبير في تكوين الشخصية الاجتماعية للحدث"⁽³⁾.

إن معظم التعاريف التي تم التطرق إليها من هذه الناحية تشير إلى أن السلوك الجانح هو انتهاك لقدسية المعايير والقواعد المجتمعية ، وهو يشكل أنماطا سلوكية منحرفة عن السلوكيات المحددة والمتفق عليها من طرف المجتمع .

من كل ما سبق يمكن أن نعرف الجناح إجرائيا بأنه ، الفعل الذي ارتكبه الحدث صغير السن نتيجة عامل اجتماعي مخالف للقانون لا يتوافق ومعايير المجتمع ، الذي لوقام به شخص بالغ فحتما سيطبق عليه القانون والعقاب .

5 - 4 - الحدث

يمثل العمر الزمني عاملا حاسما وضروريا في عملية تحديد سن الحادثة ، حيث يختلف تحديدها من مجتمع إلى آخر ، وقد أعطيت تعاريف كثيرة للحدث سواء التي جاءت في القوانين الخاصة بالأحداث الجانحين أو في قوانين العقوبات والإجراءات الجزائية أو تلك التي اعتمدها علماء النفس والاجتماع ، فأصبحت كل فئة تنظر إليه من زاوية ثقافتها واختصاصها على النحو التالي :

(1) — منير العصره : انحراف الأحداث ومشكلة التقويم، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، مصر، 1974، ص 27 .

(2) — محمد عارف : الجريمة في المجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، ط 2 ، 1981 ، ص 04 .

(3) — جعفر عبد الأمير : أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث ، عالم المعرفة ، بيروت ، ص 43 .

5 - 4 - 1 - الحدث في الشريعة الإسلامية

الأصل في الشريعة الإسلامية أن الحدث هو كل شخص لم يبلغ الحلم وذلك لقوله تعالى (وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) (1). وقد جعل الاحتلام حدا فاصلا بين مرحلتَي الطفولة ومرحلة البلوغ والتكليف لكون الاحتلام دليلا على كمال العقل وهو مناط التكليف ، فهو قوة تطرأ على الشخص وتنقله من حالة الطفولة الى حالة الرجولة وبلوغ الحلم يعرف بظهور العلامات الطبيعية لدى المرء فهي عند الذكر بالاحتلام وعند الأنثى بالحيض أو الحمل (2)، وإذا لم تظهر هذه العلامات أو ظهرت على نحو مشكوك فيه ففي هذه الحالة يرى بعض الفقهاء ضرورة اللجوء إلى معيار موضوعي يسري على جميع الأشخاص والحالات ، وذلك بتقدير سن حكمي يفترض فيه أن الشخص قد احتلم اذا كان ذكرا ، أي تجاوز مرحلة الطفولة ويسري هذا الحكم أيضا على الأنثى وقد اختلف الفقهاء فيما بينهم في تحديد السن الفاصلة بين مرحلة الطفولة ومرحلة البلوغ الحكمي (3).

فهي عند الشافعية وبعض الحنفية ببلوغ سن الخامسة عشرة (4)، أما المالكية ورواية لأبي حنيفة فيرون أن الشخص يظل حدثا منذ مولده حتى سن الثامنة عشرة ، ما لم تظهر عليه علامات البلوغ قبل ذلك ويرى الامام السيوطي الى أنه يمكن الأخذ بالمعيارين معا ، فاذا ظهرت علامات البلوغ لدى الشخص في سن مبكرة ، فانه يظل حدثا وغير مكلف الى أن يبلغ سن الخامسة عشرة (5).

5 - 4 - 2 - الحدث في اللغة العربية

الحدث في اللغة العربية هو الفتي في السن ، أي الشاب ، فإذا ذكرت السن قلت حديث السن ، وهؤلاء غلمان حدثان أي أحداث وكل فتى من الناس والدواب حدث ، والأنثى حدثه ، ويقال للغلام القريب السن والمولود حدث ، وحدثاة السن كناية الشباب وأول العمر، كذلك هو

(1) — سورة النور ، الآية 59 .

(2) — عبد القادر عودة : التشريع الجنائي الاسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، دار الكتاب العربي بيروت، رقم 434 ص 603 .

(3) — صالح عبد السميع الآبي : جواهر الاكليل في شرح مختصر ، الجزء 2، القاهرة مطبعة الباي الحلبي 1947 ، ص 97 .

(4) — الامام الشافعي : الجزء الثاني ، القاهرة مطبعة الشعب 1380 هجرية ، ص 135 .

(5) — نبيل صقر وصابر جميلة : الأحداث في التشريع الجزائري ، دار الهدى الجزائر 2008 ، ص 10 .

جمع أحداث من الحداثة عكس القدم ، ويختلف العلماء في تعريفهم تبعاً لاختلافهم في تحديد سن التمييز ومرحلة بلوغ الرشد⁽¹⁾.

يعرف الحدث في المفهوم النفسي الاجتماعي بأنه الصغير منذ ولادته وحتى يتم له النضج الاجتماعي والنفسي ، وتتكامل له عناصر الرشد والإدراك⁽²⁾.

5 - 4 - 3 - الحدث في علم الاجتماع

الحدث أو الطفل في علم الاجتماع بوجه عام هو الصغير منذ ولادته وحتى يتم له النضج الاجتماعي وتتكامل لديه عناصر الرشد. وإذا كان من السهل حسب هذا التعريف تحديد بداية مرحلة الطفولة أو الحداثة إذ أنها تبدأ بالميلاد غير أن تحديد نهاية هذه المرحلة ليس بتلك السهولة ولهذا فإن علماء الاجتماع اختلفوا في تحديد الفترة التي تنتهي عندها تلك المرحلة أو بمعنى آخر اختلفوا في تحديد بداية المرحلة التالية التي تعقب مرحلة الطفولة ، وهي مرحلة الرشد والنضج الاجتماعي⁽³⁾. وهناك من حدد نهاية مرحلة الطفولة بتمام الثامنة عشر في حين رأى آخرون أن مفهوم الحدث يظل ملاصقاً للطفل منذ مولده حتى طور البلوغ بينما يذهب فريق ثالث إلى أن مرحلة الحداثة تبدأ من الميلاد وحتى سن الرشد ، وتحديد هذه المرحلة يختلف من ثقافة إلى أخرى ، فقد تنتهي عند البلوغ أو الزواج أو يصطلح على محددة لها⁽⁴⁾.

5 - 4 - 4 - الحدث في علم النفس

الحدث في علم النفس يبدأ من تكوين الجنين في رحم الأم وتنتهي هذه المرحلة بالبلوغ الجنسي الذي تختلف مظاهره في الذكر عنه في الأنثى⁽⁵⁾.

ومعنى ذلك أن تحديد الحدث في علم النفس يختلف من حالة لأخرى ، رغم تماثل أفراد كل منهما من حيث السن ، وذلك تبعاً لظهور علامات البلوغ الجنسي ويترتب على ذلك أن الشخص الذي يبلغ سن العشرين من عمره يظل حدثاً إذا لم تظهر عليه علامات البلوغ الجنسي .

(1) — الفيروزي بادي : قاموس المحيط ، مطبعة دار الفكر ، بيروت ، ص 61 .

(2) — طه أبو الخير ومنير العصرة : انحراف الأحداث في التشريع العربي المقارن ط 1 ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 1961 ، ص 61 .

(3) — زيدان عبد الباقي : الأسرة والطفولة ، منشأة النهضة المصرية ، 1980 ، ص 117 .

(4) — طه زهران : معاملة الأحداث جنائياً ، رسالة دكتوراه ، حقوق ، القاهرة 1978 ، ص 21 .

(5) — نبيلة رسلان : حقوق الطفل في القانون المصري ، القاهرة دار النهضة العربية 1996 ، ص 37 .

في حين يعتبر الشخص بالغاً وليس حدثاً في مفهوم علم النفس ولو لم يتجاوز العاشرة من العمر مادامت علامات البلوغ الجنسي قد ظهرت لديه وبذلك يمكن تقسيم مراحل حياة الفرد الى ثلاث مراحل رئيسية الأولى هي : مرحلة التكوين الذاتي ، أي مرحلة التركيز على الذات الثانية : مرحلة التركيز على الغير ، والثالثة : مرحلة النضج النفسي وفيها تتكامل الشخصية والقدرات النفسية لدى الحدث الذي يكون في هذه الحالة ، قادراً على التفاعل الايجابي في المجتمع⁽¹⁾.

5 - 4 - 5 - الحدث في العلوم القانونية

يعرف القانون الحداثة بأنها الفترة المحددة من الصغر والتي تبدأ بسن التمييز التي تنعدم فيها المسؤولية الجنائية ببلوغ السن التي حددها القانون للرشد والتي يفرض فيها أن الحدث أصبح أهلاً للمسؤولية ، ويختلف تحديد سن الحدث في بعض المجتمعات ، فقد حددت بعض الدول مثل بريطانيا سن المسؤولية الجنائية في البداية لثماني سنوات ثم رفعها بعد ذلك إلى عشر سنوات وعندما يرتكب الحدث أفعالاً انحرافية ما بين 14 إلى 17 عاماً يعتبرونه داخل فئة الجانح ويحاكم في محكمة خاصة بالأحداث .

أما في الجزائر فقد اتجه المشرع إلى عدم تحديد سن أدنى لمرحلة الحداثة مكتفياً في ذلك اثر التشريع الفرنسي وتماشياً مع توصيات الحلقة الدراسية التي عقدت في القاهرة سنة 1953، والتي دعت إلى عدم تحديد سن أدنى للحدث حتى يمكن اتخاذ الإجراءات الإصلاحية والوقائية بالنسبة لجميع الأحداث⁽²⁾.

وحدد المشرع الجزائري هذه الفترة ببلوغ الصغير الثالثة عشرة من عمره ، وعدم اتمامه سن الثامنة عشرة ، حيث جاء في المادة 49 من قانون العقوبات لا توقع على القاصر الذي لم يكمل الثالثة عشرة الا تدابير الحماية أو التربية .

ويخضع القاصر الذي يبلغ سنه من 13 الى 18 اما لتدابير الحماية أو التربية أو لعقوبات مخففة .

(1) — عبد الرحمن العيسوي : حقوق الطفل في ضوء الدراسات النفسية ، مؤتمر الطفل ، الاسكندرية 1988 ، ص 07 .

(2) — محمد نيازي حتاتة : ملائمة إنشاء شرطة للأحداث من الواجهة الشرطية ، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة 1963 ، ص 59 .

وعلى ضوء ما تقدم ، فان التعريف القانوني للحدث في التشريع الجزائري هو " الصغير في الفترة من بلوغ الثالثة عشر وحتى بلوغه السن التي حددها القانون للرشد وهي في تشريع الجزائري ثمانية عشرة سنة " ويلتقي قانون العقوبات اللبناني مع التشريع الجزائري في هذا التعريف .
وعليه يكون المشرع الجزائري قد ربط تعريف الحدث ببلوغ الشخص سن الثالثة عشر وعدم بلوغه سن الثامنة عشرة ، لأنه ببلوغ الشخص سن الثامنة عشر، يخرج فيه من مرحلة الحداثة الى مرحلة المسؤولية الجزائية الكاملة .

5 - 5 - الانحراف

هناك تعاريف عديدة لكلمة انحراف فهي مرادفة للكلمة الفرنسية *déviance* والكلمة الانجليزية *deviance* و يقصد به " كل سلوك يتعدى المعايير المتفق عليها في مجتمع معين " (1)، لذلك يميز بعض العلماء بين مصطلحي انحراف *deviance* وجنوح *delinquance*، فالانحراف هو سلوك لا سوي ، لكن لا يصحب بالضرورة باعتداء على قواعد المجتمع ، على عكس الجنوح الذي هو تعدي على قواعد المجتمع .

في حين نجد تعريف لصوفيا رويينسن *Sofia Robinson* "كل سلوك يعارض مصلحة الجماعة في زمان ومكان معين محددين بصرف النظر عن كشف هوية الفاعل وتقديمه الى المحكمة" (2)، يلاحظ من خلال هذا التعريف إشارة إلى نقطة هامة هو ربط الانحراف بزمان ومكان معينين ، فإذا تغير الزمان والمكان فقد يتبدل مفهوم وتصور الانحراف ، ويعرف أيضا خيرى خليل الجميلي إلى القول بأن الانحراف هو "انتهاك القواعد التي تتميز بدرجة كافية من الخروج عن حدود التسامح العام في المجتمع" (3).

يشير هذا التعريف أن الانحراف هو انتهاك لضوابط ومعايير المجتمع الذي تم الاتفاق والإجماع عليها والتي لا يمكن للمجتمع أن يتساهل مع كل خارج عنها .

(1) - JAQUES POSTEL : Dictionnaire De Psychiatrie et de psychopathologie clinique ,Paris ,Larousse ,Bordas,1998 , P 147

(2) — عصرة منيرة : انحراف الأحداث ومشكلة العوامل، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، مصر 1974 ، ص 51 .

(3) — خيرى خليل الجميلي : السلوك الانحرافي في اطار التخلف والتقدم، المكتب الجامعي الحديث، مصر 1998، ص 133.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الانحراف هو كل فعل أو سلوك يصدر عن شخص ما، بحيث لا يتماشى مع القواعد والمعايير العامة للمجتمع ، ومنه نستنتج أن كل جنوح هو انحراف وكل انحراف ليس بالضرورة جنوحا ولا يصبح كذلك إلا إذا حدد عقابا له في القانون .

5 - 6 - التنشئة الاجتماعية

إن لفظ التنشئة الاجتماعية هو لفظ غير معتمد في قواميس اللغة العربية ومعناها ولم ترد مجتمعة حيث يمكن أن نجد لفظ تنشأ ونشأ وتنشئة ، وهي معاني تتضمن النمو والحياة وممارسة بعض الحركات والعمليات التربوية التي تعمل في مجموعها على جعل الصغير ينمو ويكبر، فكلمة "تنشئة تعني أقام ونشأ الطفل معناه شب وقرب من الإدراك ، وارتباطها بلفظ "اجتماعية" يصبح مدلولها مقترنا بنمو الفرد في حالته الاجتماعية⁽¹⁾. وبهذا يمكننا استخلاص أن لفظ التنشئة الاجتماعية من الألفاظ المستحدثة في ميدان العلوم الاجتماعية ، وقلما تستخدم في ميدان اللغة العربية .

كما أن التنشئة الاجتماعية اصطلاحا يعرفها العالم قي روشي G. Rocher "بكونها صيرورة اكتساب لنماذج وقيم وطرق تفكير"⁽²⁾ ، أو بمعنى آخر هو اكتساب ثقافة اجتماعية موجودة في محيط اجتماعي معين ، قد تكون هذه الصيرورة مدى الحياة أو تكون متقطعة تتخللها فترات حرجة كالدخول عالم الشغل ، وتغيير المهنة والبطالة والتقاعد... الخ .

وهذا ما يؤكد تعريف كلود دبار Claude Dubar بأن "التنشئة الاجتماعية هي صيرورة متقطعة ، غير مستمرة من البناء الاجتماعي للسلوكات الاجتماعية"⁽³⁾.

في حين عرفها محمد سعيد فرج " هي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية وهي مستمرة تبدأ من الميلاد داخل الأسرة وتستمر في المدرسة وتتأثر بجماعة الرفاق

(1) — محي الدين مختار: التنشئة الاجتماعية المفهوم والأهداف، مجلة العلوم الإنسانية العدد 9 جامعة قسنطينة الجزائر، 1998، ص 25 .

-G.ROCHER :Introduction à la sociologie générale ,Montréal 1986 ,p32

(2)

(3) — محمد بيومي خليل : سيكولوجية العلاقات الأسرية، دار قباء القاهرة، مصر 2000 ، ص 70.

ونسق المهنة ومن ثم تستمر عملية التنشئة باتساع دائرة أنساق التفاعل وهي تسعى لتحقيق التكامل والتوحد مع العناصر الثقافية والاجتماعية⁽¹⁾.

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن مفهوم التنشئة الاجتماعية من وجهة نظر بعض العلماء تركز على التعلم الاجتماعي وتجاربه في مختلف مراحل الحياة ، حيث يتعرف الفرد على القيم والمعايير ، ويتصرف وفق الأطر التي يفرضها المجتمع

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن مفهوم التنشئة الاجتماعية من وجهة نظر بعض العلماء تركز على التعلم الاجتماعي وتجاربه في مختلف مراحل الحياة ، حيث يتعرف الفرد على القيم والمعايير، ويتصرف وفق الأطر التي يفرضها المجتمع .

6 - الدراسات السابقة

إن أي علم من العلوم يتميز بالطابع التراكمي ، فالباحث يبدأ من حيث ينتهي الآخرون ، وفي هذا الإطار ينبغي على كل باحث الاطلاع على ما كتب وتوصل إليه العلم في مجال بحثه خاصة في التخصصات التي لها علاقة بهذا البحث بصفة عامة ، لذلك يعتبر الاطلاع على الدراسات السابقة وخاصة التي تمت بصلة مباشرة أو غير مباشرة بمشكلة أو بموضوع الدراسة من الخطوات الهامة ، إذ نتعلم من أعمال الآخرين كيف صممت بحوثهم ، وما هي الأدوات التي يستخدمونها ؟ وما هي الصعوبات والأخطاء لكي نتجنبها ؟.

ثم ما هي النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات السابقة والتي يستعين بها الباحث في تفسير ومقارنة نتائجه معها⁽²⁾ .

وهنا يمكن القول أن هذه المرحلة تستهدف عدة أهداف أساسية هي :

(1) — محمد سعيد فرج : التنشئة الاجتماعية وسمات الشخصية، دار الثقافة العلمية ، الاسكندرية ، مصر 2002 ، ص 21.

(2) — عبد العزيز غالب ناجي : جنا الأحداث في المجتمع اليمني ، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر 2004 ،

- التعرف على مناهج وأدوات تلك الدراسات التي أجريت في مجال جنوح الأحداث.
- التعرف على النتائج التي تعد بمثابة فروض قد تكون بحاجة إلى اختبار وتحقيق.
- الاستفادة من بعض الخصوصيات الثقافية والتاريخية التي لها علاقة كبرى بنتائج الدراسة ، ونحن نتطرق لهذه الدراسات للتدليل على الخصائص والسمات المشتركة بين الظواهر الاجتماعية رغم اختلافها في الزمان والمكان.

6 - 3 - الدراسات الغربية

6 - 3 - 1 - دور التطور والحراك الاجتماعي في انحراف الأحداث

وقد تم إجراء هذه الدراسة في بولونيا من طرف H..Malewska⁽¹⁾ سنة 1970 وكان الهدف منها معرفة تأثير التطور والحراك الاجتماعي في انحراف الشباب وذلك من خلال دراسة التغيرات المحلية والجغرافية للانحراف حسب مستويات وأشكال تطور المنطق والجهات الجغرافية مع القيام بتحليل نفسي اجتماعي وثقافي لتاريخ حياة مجموعة من الشباب المنحرفين ومقارنتها بمجموعات ضابطة غير منحرفة ، ويتوزع أفراد العينة بين المناطق الراقية والفقيرة .

وقد اتبع الباحث المنهج الإحصائي عن طريق القيام بعدة إحصائيات حول الظاهرة والتأكد من مدى انتشارها في المناطق المدروسة.

وقد تم اختيار عينة عشوائية من ضمن الأحداث المنحرفين لتكوين عينة من أربعة أفواج ما بين الذكور والإناث تتراوح أعمارهم ما بين (14 — 17 سنة) و (18 — 24 سنة) وتحتوي العينة على (200 شاب) منحرف في كل منطقة من مناطق الدراسة .

(1) - H MALEWSKA : L'analyse psychosociologiques de l'influence de la modalité sur la délinquance juvénile, annales de vaucresson. N°05. 1967.

وقد تم تحليل نتائج كل فوج تم تقسيم كل فوج حسب نوع الجنحة وأهم الأدوات التي استعملت في البحث كانت عبارة عن إجراء مقابلات معمقة مع هؤلاء الأحداث المنحرفين وأولياهم من أجل التأكد من عدة فرضيات وضعت في البحث وهي على النحو التالي :

1 — هل يمكن إثبات الارتباط بين مستوى التطور والانحراف .
2 — يوجد ارتباط بين مستوى التطور والانحراف وما مدى تطبيق هذا الارتباط على كل أنواع الانحرافات .

3 — هل أن دراسة الخصائص الشخصية والعائلية قادرة على إثبات أن المجتمعات المتطورة أكثر هي التي يكون فيها الانحراف أكثر .

4 — ما هي الميكانيزمات والعوامل التي تفسر الانحراف .
وكانت النتائج المتوصل إليها متوافقة نوعا ما مع الفرضيات إذ يلاحظ أن احتمال ظهور الانحراف يكون في العائلات التي يكون فيها الحراك الاجتماعي أكثر .
وان احتمال الانحراف يكون أكثر لما يكون هذا الحراك والتغير حديث العهد لأن تغير المجتمع يؤثر دائما في تغير سلوك الأفراد واتجاهاتهم .

يعتبر الحراك الاجتماعي عاملا مساهما في جنوح الأحداث باعتبار أن التغير ضرورة حتمية لا بد منها وبما أن الفرد تابع للمجتمع لأن المجتمع يعلو ولا يعلى عليه فان تغير وحراك المجتمع هو تغير في سلوك الأفراد لأن طبيعة الحياة الاجتماعية تفرض على الأفراد التكيف من أجل مسايرة الحياة بطريقة طبيعية إلا أن عملية التكيف الاجتماعي السوي لا بد وأن تكون مصحوبة بقدرة الفرد على التكيف وفقا لقوانين وأعراف المجتمع ، وبما أن المراهق يحتاج إلى الرعاية النفسية من طرف أسرته ومجتمعه لكي يجتاز عملية التكيف لمواكبة عملية التغير والحراك الاجتماعي بدون التمرد على قيم وعادات المجتمع وليحمي نفسه من الانحراف .

لقد أفادت هذه الدراسة في التعرف على مدى تأثير التطور والحراك الاجتماعي في انحراف الشباب وذلك من خلال دراسة التغيرات المحلية والجغرافية ، والذي يفيد دراستنا في الكشف عن العلاقة بين طبيعة الموطن الجغرافي وارتفاع نسبة الجنوح .

6 - 3 - 2 - عوامل الجنوح في مدينة لندن

أجريت هذه الدراسة في مدينة لندن سنة 1961 من طرف Cyrilburt⁽¹⁾ حول الحدث الجانح واستغرقت هذه الدراسة مدة عشر سنوات وكان هدفها الكشف عن عوامل الجنوح ووضع خطة لعلاجها وصاغ فرضية بحثه على النحو التالي :

أ — إن عوامل الجنوح متعددة منها البيولوجية والاجتماعية والنفسية وهي عوامل متفاعلة وفي حالة ديناميكية متكاملة . وقد تألفت عينة البحث من (200 حالة من الذكور والإناث) من الذين أحيلوا إلى محكمة الأحداث والى هيئات العناية بالطفولة والأحداث واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة حيث اهتم بماضي وحاضر ومستقبل الحدث وانتقى المعلومات من مصادر عديدة هي الآباء والأمهات وأصحاب العمل والمؤسسات والمحكمة والنوادي والمستشفيات .

ب — النتائج التي توصل إليها هي أن عوامل الجنوح متعددة إلا أن هناك عوامل رئيسية Major factors وعوامل صغرى .

ج — ومن العوامل الرئيسية الظروف البيئية والرفاق وعدم الاستقرار العاطفي والظروف الداخلية في البيت حددها بالفقر والعلاقات العائلية الناقصة والتربية الخاطئة والبيت الفاسد .

وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن التربية الخاطئة بين أسر الجانحين خمسة أضعافها عند أسر غير جانحين ، وتضمنت التربية الخاطئة اللامبالاة والتربية اللينة أو القاسية وعدم الاتفاق على تربية الطفل، كما توصل أيضا إلى أن الفقر أكثر تأثيرا من المجموعة التجريبية من تأثيره في المجموعة الضابطة وأن تأثيره في الذكور أكثر من تأثيره في الإناث في كلتا المجموعتين ، هذا مع أن البيوت الفاسدة أكثر انتشارا بين أسر الجانحين بالنسبة إلى أسر غير الجانحين إلا أن تأثيرها في إناث المجموعة التجريبية أكثر من تأثيرها في ذكور المجموعة نفسها وتأثيرها في ذكور المجموعة الضابطة أكثر بقليل من تأثيرها في الإناث .

ومن خلال نتائج هذه الدراسة نلاحظ وجود جملة من العوامل تؤدي متجمعة إلى الجنوح وان اختلف دور كل منها حسب تأثيره حيث قسم الباحث العوامل المؤدية للجنوح إلى عوامل رئيسية كبرى وأخرى صغرى ومن العوامل الرئيسية الظروف البيئية والرفاق وعدم الاستقرار العاطفي والظروف الداخلية في البيت ، إذن فالجنوح هو نتاج جملة من العوامل وان اختلف تأثير

(1) - CYRILBURT : the young delinquent, (London university of London press 1961).

أحدها عن الآخر إلا أنها تعمل مجتمعة في إنتاج ظاهرة الجنوح وهذا ما سنحاول التأكد منه في دراستنا لمعرفة مدى تطابق هذه النتائج مع دراستنا .

6 - 3 - 3 - دور الضبط الاجتماعي في جنوح الأحداث

وهي دراسة قام بها مارك لبلا MARC LE BLANC (1) من جامعة مريال بكندا سنة 1987 وكان الهدف منها محاولة إثبات أن الانحراف الشباب راجع إلى عدم وجود ضبط وتعديل جيد للسلوك الاجتماعي للأحداث.

وتم اختيار عينة مكونة من (370 مراهقا) للإجابة على أسئلة استمارة عن الانحرافات والنشاطات التي يقوم بها الأحداث ، وتتراوح أعمار أفراد العينة ما بين (12 — 16 سنة) مابين الذكور والإناث وقد تم اختيارهم بطريقة عشوائية من المدارس العمومية والخاصة وقام مركز سير الآراء بجامعة Monreale بجمع الاستمارات وتم قياس الانحراف باستمارة تحتوي على 28 سؤالاً وعدة أسئلة فرعية وخضع تحليل المعطيات للمراحل التالية :

أ — دراسة الارتباطات الداخلية بين مختلف متغيرات نفس المحور.

ب — تم دراسة ارتباط هذه المتغيرات مع الانحراف.

واتبع الباحث (منهج المقارنة السببية) لفهم الارتباط بين الجنوح وعمليات الضبط الاجتماعي.

ووضع الباحث عدة فرضيات مختلفة على النحو التالي :

— دراسة الروابط الاجتماعية :

1— الاتصال العائلي.

2 — الارتباط بالأولياء .

3 — احترام الأساتذة .

4 — احترام الأشخاص أصحاب السلطة .

5 — احترام الرفقاء المنحرفين .

(1) - MARC LE BLANC : une théorie intégrative de la regrattière de la délinquance annales de Vaucresson 1983, N°20 .

ومن النتائج المتوصل إليها من خلال البحث هي أن سلوك الجانح ينتج عن نقص في ميكانيزمات الضبط الاجتماعي ويرجع الانحراف إلى تلك الروابط التي تعقد مع المجتمع (الروابط الهشة) مع الأشخاص وعدم الانضباط الكافي مع المؤسسات الاجتماعية الأمر الذي يجعل تقبل ضغوطات الحياة أمر صعب .

هذا مع أن الروابط الصلبة مع أي مجتمع بالإضافة إلى النمو النفسي الطبيعي يجعل الحدث قادرا على تحمل الضغوطات الاجتماعية وبالتالي تحميه من الانحراف ، وتجعله يؤدي دوره الاجتماعي كمراهق ناجح .

ومن خلال نتائج الدراسة نرى مدى أهمية عامل الضبط الاجتماعي في تجنب الحدث الوقوع في الانحراف ، فالأحداث الذين يعانون من نقص في ميكانيزمات الضبط الاجتماعي غير قادرين على عقد علاقات اجتماعية صحيحة وخاضعة لقوانين المجتمع وهذا يعود بطبيعة الحال إلى إهمال الأسرة لدورها في مساعدة المراهق في الوصول إلى النمو النفسي الطبيعي الذي يمكنه من الخروج من القوقعة داخل جماعته الأولية هي الأسرة إلى الجماعة الثانوية وهي المجتمع مما يعطيه الصلابة والقدرة على تحمل المشاكل الاجتماعية التي قد تقود إلى الانحراف ونلاحظ مدى تأكيد الباحث على أهمية هذا العامل في جنوح الأحداث.

6 - 1 - الدراسات العربية

6 - 1 - 1 - سيكولوجية الانحراف والجنوح والجريمة

لقد أجريت هذه الدراسة من طرف " عبد الرحمن العيسوي " سنة 1999 ، وتمت هذه الدراسة على عينة عددها 320 شابا ، منها 110 من الأحداث الجانحين ، ومنها 200 تلميذ من المدارس الثانوية ، وتمحورت إشكالية الدراسة حول ما هي ظروف الأحداث الجانحين في المجتمع الاسكندري ومشكلاتهم وعلاقتهم بالآباء والأمهات والإخوة والأخوات ؟ ما هي العوامل التي تكمن وراء فشلهم الدراسي؟ ما مدى تأثير البيوت المحطمة في حدوث الجنوح ؟ هل عامل الفقر سببا من أسباب الجنوح ؟.

وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى ما يلي :

أ — أن معظم آباء الجانحين من أرباب المهن الطبقة الاجتماعية الدنيا .

ب — ينحدر الأحداث الجانحين من أسر تتميز بالعدد الكبير من الأفراد وضيق السكن .
ج — أن معظم آبا الجانحين متقدمون في السن ، ويعيشون تحت ظروف أسرية سيئة حيث تعاني معظم هذه الأسر من حالات الطلاق والانفصال أو وفاة أحد الوالدين أو زواج أحد الطرفين من شخص آخر.

د — أن معظم الأحداث يعانون من بعض الأمراض الجسمية والنفسية.
هـ — أن دخل أسر الأحداث ليس منخفضا لدرجة الحرمان ويمكن القول أنه دخل معقول.

و — هناك مجموعة من العوامل ساهمت في الفشل الدراسي للأحداث من بينها الهروب من البيت والتسرب المدرسي، ورفقاء السوء والحاجة المادية والتفكك الأسري⁽¹⁾.

من خلال النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة تبين أن هناك مجموعة من العوامل قد تكون المسؤولة عن انحراف الأحداث ، أهمها الحالة الاقتصادية والاجتماعية والعاطفية السائدة داخل الأسرة وخاصة منها ما يتعلق بمتابعة ومراقبة الوالدين والرعاية النفسية، وما جعل نتائج هذه الدراسة أكثر صدقا وموضوعية هو اعتماد الباحث على تطبيق الاستمارات تطبيقا فرديا على كل فرد من أفراد العينة ، حيث تم من خلالها إجراء مقابلات فردية وبمحت الحالة الاجتماعية لكل واحد منهم .

إن هذه الدراسة كشفت عن مجموعة من العوامل التي تدفع بالأحداث للجنوح ، وهذا ما تحاول الدراسة الحالية البحث عنه وكشف الأسباب الكامنة وراءه .

6 - 1 - 2 - جناح الأحداث في الطبقة العامة

تم إجراء هذه الدراسة من طرف "محمد علي محسن" في مصر سنة 1991 وكان الهدف من ورائها هو الربط بين معدلات الجناح والمنطقة ، فإذا ثبت أن معدلات الجناح تختلف من منطقة لأخرى فإن ذلك يؤكد ويدعم نظرية الانتشار الثقافي وبالتالي ينعدم تأثير الطبقة الاجتماعية على الجناح ، أما إذا تبين أن تباين معدلات الجناح يعود إلى الطبقة الاجتماعية وليس للمنطقة .

(1) — عبد الرحمن العيسوي : سيكولوجية الانحراف والجنوح والجريمة ، دار الراتب الجامعية ، بيروت 2001 .

وقد سعت الدراسة إلى تحليل تأثير كل من الطبقة الاجتماعية ونمط التعليم المدرسي والبيئة فكل من الطبقة ونمط التعليم المدرسي والبيئي يعد متغيرا مستقلا بينما الجناح بالنسبة لكل منهم على حدة يعد متغيرا تابعا .

وفي ضوء تلك المتغيرات المستقلة والتابعة وضعت فروض الدراسة كالتالي :

- 1 — لا يوجد اختلاف بين الطبقات الاجتماعية في معدلات جناح الأحداث.
- 2 — لا يوجد اختلاف بين أنماط التعليم المدرسي في معدلات جناح الأحداث.
- 3 — لا يوجد اختلاف بين الأولياء ذوي القدرات الأكاديمية ومستويات الذكاء المنخفضة في معدلات الجناح⁽¹⁾ .

ذي الطبقات الخمس طبقا Registrar-General وقد استندت الدراسة على مقياس لمعيار المهنة ، لتحديد الوضع الطبقي لعينة الدراسة ، خاصة مهنة الأب ، فإذا تعذر الحصول عليها تحل محلها مهنة الأم .

وقد سعت الدراسة أيضا إلى أن تكون عينة الدراسة متوازية بحيث تشمل أربعة مناطق ، المنطقة الأولى تمثل الطبقة الوسطى، والطبقة الثانية تمثل الطبقة العاملة ثم منطقتين تعيش فيها الطبقتان الوسطى والعاملة لكن إحدهما تغلب عليها الطبقة الوسطى والأخرى تغلب عليها الطبقة العاملة .

وكان من أهم النتائج المتحصل عليها هي وجود علاقة عكسية بين الطبقة الاجتماعية وبين العنف والإضرار بالمتلكات ثم السرقة وسوء السلوك عموما ، كما تبين أن الطبقات الاجتماعية أكثر المتغيرات ارتباطا بمعدلات الجناح الرسمية ثم يليها نمط التعليم المدرسي ، وهذا يعني أن جناح الطبقة العاملة يفوق معدلات الجنوح في الطبقة الوسطى .

6-1-3 - أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث :

أجريت هذه الدراسة من طرف " عبد الأمير جعفر الياسين " في العراق سنة 1980 ، على عينة قوامها 120 شخصا ، منها 60 حدثا تم اختيارهم بطريقة عشوائية ، 40 من مدرسة الفتيان الجانحين ، 20 من المدرسة الإصلاحية ، وقد اقتصر على الذكور فقط ، و60 تلميذا ، وقد تمحورت اشكالية الدراسة في التساؤل التالي :

- هل يؤدي التفكك العائلي الى جنوح الأحداث ؟

(1) — محمد الجوهري : السلوك الإنحراقي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1996 .

وقد توصلت هذه الدراسة الى مايلي :

- هناك علاقة بين فئات العمر وحالات الجنوح ، أي كلما ارتفعت الفئات العمرية ارتفعت معها نسبة الجنوح ، حيث أن أكبر نسبة من الجانحين 53.33 % تقع بين 16 - 18 سنة .

- أن 45 % من الجانحين كانوا من الأميين .

- أن السرقة هي أكثر الجرائم انتشارا ، وأن أكثر المسروقات هي النقود .

- كما توجد علاقة طردية بين اساليب التربية الخاطئة وحالات الجنوح ، من حيث القسوة في المعاملة وعدم الاهتمام .

- تبين أيضا انه توجد علاقة بين حالات الخصام العائلي بين الوالدين وحالات الجنوح ، حيث أظهرت النتائج أن 36.67 % من عائلات الجانحين كان يقع بينهم الخصام .

- أظهرت نتائج الدراسة أيضا أن نسبة الطلاق عند أسر الجانحين أكثر بالنسبة لأسر الغير الجانحين ، وأن آباء وأمهات الجانحين أكثر ميلا نحو الزواج بعد الطلاق من آباء وأمهات غير الجانحين .

- تبين أيضا أن 18.33 % من آباء الجانحين هجروا أسرهم ، مقابل 05 % من آباء غير الجانحين .

كشفت هذه الدراسة عن مدى تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على جنوح الأحداث وذلك من خلال مايلي :

- نمط العلاقات الاجتماعية والأسرية السائدة داخل الأسرة .

- تركيزها على المنطقة الجغرافية وموقع نوع المسكن .

- المستوى المعيشي لأسر الجانحين .

الا أن هذه الدراسة أغفلت الجوانب النفسية والعوامل البيولوجية الوراثية في تفسيرها لظاهرة تشكيل الجنوح .

6 - 1 - 4 - الأحداث الجانحون

أجريت هذه الدراسة من طرف " مصطفى حجازي " في لبنان سنة 1975 وهي دراسة نظرية ميدانية تتألف من المحاور التالية :

1 — نظري : يعرض نماذج من النظريات الحديثة في دراسة الانحراف من الناحية النفسية والاجتماعية.

2 — حاول الباحث رسم ملامح الإطار الاجتماعي لظاهرة انحراف الأحداث في لبنان وانتهج في ذلك سبيلا علميا يتلخص في التحليل النقدي للإحصائيات المتوفرة عن الأحداث ثم قام باستجواب للعاملين في ميدان رعاية وتأهيل الأحداث الجانحين.

3 — دراسة عيادية لمختلف فئات الجانحين من حيث خصائصهم الشخصية وديناميتهم النفسية ونوعية السلوك الجانح لديهم .

وانتهى هذا التقسيم باستعراض الخصائص الأساسية للحدث الجانح في لبنان وهي خصائص تنطبق على نظيره في العالم العربي إلى حد بعيد .

واتبع الباحث منهجا قريبا من المنهج (الأثنوبولوجي) من أجل عرض الوقائع الحية ، ثم حاول تفسيرها بشكل دينامي ، فاستعرض في البداية آخر الإحصائيات التي حصل عليها من الستينات حتى تاريخ إجراء البحث ثم استعرض معطيات استمارة طبقها على الاختصاصيين العاملين في الميدان مباشرة وبشكل يومي .

وهو يرى أن هؤلاء الأطفال يقومون بأعمال منتجة و انتفاعية ومخالفة للقانون بعض الشيء ثم يدرجون في الانحراف فيصلون إلى التصرفات الجانحة بشكل صريح وتتراوح أعمار هؤلاء الأحداث ما بين (13 — 15 سنة) ثم ينخرطون في الانحراف ويفرض الأقوياء منهم مكانتهم في الوسط الجانح ويصبحون رؤساء عصابات (17 — 18 سنة) وتقل النسبة تدريجيا كلما تقدم السن، وتحتل نسبة السرقات البسيطة نسبة عالية جدا من الأفعال الجانحة ما بين (70 إلى 90 بالمئة) من المجموع الكلي تبعا لمختلف التقديرات وهناك فئة أخرى تهتم بتهريب التبغ وبعض التصرفات المشابهة التي تؤدي إلى الكسب السريع والأفعال الجنسية المنافية للأخلاق وجنيتات القتل

إلى أنها أقل بكثير من السابقة ويلاحظ أن هناك عملية تطور للتدرج في الجناح حتى الوصول إلى درجة الاحتراف (1) .

وتميل الدراسة إلى سهولة إصلاح الجانحين في لبنان وإلى عدم ترسيخ الانحراف على مستوى البنية الشخصية فهم لا زالوا قابلين للسلطة المتفهمة كما أن درجة الانتماء الاجتماعي الأسري لا زالت كبيرة ، وتؤكد الأبحاث العيادية هذا الرأي إلى حد بعيد .

كما تؤكد كثير من الإيجابيات أننا أمام ظاهرة انحراف ذات طابع اجتماعي أساسي ينبع من انعدام الرعاية والحماية للطفولة وعدم توفر الظروف والتوجيهات بل التجهيزات المناسبة لتمكين من التكيف المهني والمدرسي والاجتماعي ، وقد اتضح من النتائج المتحصل عليها أن نسبة المنحرفين 50% الذين يرجع انحرافهم إلى حالات المرض النفسي أو العقلي الصريح تظل ضئيلة جدا لا تتجاوز من مجموع الحالات ويتطابق هذا الرقم إجمالا مع المعطيات الإحصائية في البلدان الأخرى .

وقد أشار الباحث عدة مرات إلى أن نتائجه أو خصائصه التي يتصف بها الجانح الحدث في لبنان كثيرة الشبه بخصائص الأحداث في الأقطار العربية والدراسة الحالية سوف تتحقق أو تنفي هذه المقارنة .

6 - 1 - 5 - الصورة الجماعية للجنوح

أجريت هذه الدراسة من طرف " زكريا إبراهيم " في القاهرة سنة 1990 وكان هدف هذه الدراسة هو معرفة الصورة الجماعية للجنوح في مدينة القاهرة ، تلك الصورة التي تتضمن نسبة مرتفعة مما يرتكب من أفعال جانحة يتسع نطاقها في مختلف المجتمعات كما أنها محاولة لفهم العصابة الجانحة التي تأثر تأثيرا مباشرا على أعضائها حيث تعد بداية الطريق للحياة الإجرامية وهمزة وصل بين المبتدئين في عالم الإجرام وهي دراسة وصفية .

ويضم الإطار التصوري لهذه الدراسة عنصرتين :

(1) — مصطفى حجازي : الأحداث الجانحون ، دراسة ميدانية ، نفسية اجتماعية ، دار الطليعة ، ط 2 ، بيروت 1975 .

1 — النظر إلى عصابة النشل على أنها نسق اجتماعي (جماعة) يحوي بناؤها الاجتماعي القواعد والمعايير التي تحدد صور التفاعل بها والضوابط الاجتماعية فيها ، كما يحمل أداءها الوظيفي من النشاطات ما يحقق مواجهة الحاجات الاجتماعية لأعضائها وما يعمل على استمرار بقائها .

2 — النظر إلى النشل على أنه نسق سلوكي يحوي عناصر سلوكية متجانسة كما يحوي من مظاهر السلوك ما هو عام بين فئة النشالين والنشل بهذا التصور ليس مجرد جمع للأعمال الإجرامية الفردية التي يقوم بها الفرد، بل هو وحدة متكاملة تحوي إلى جانب النسق السلوكي والروح الجماعية بين أعضائه ، وأساليبه، ومراحله ولغته ، وتقسيماته الوظيفية وتدرجاته الاجتماعية⁽¹⁾ .

وقد التزمت الدراسة بالصدق الواقعي للوصف منتهجة في ذلك المستوى الثاني للوصف وهو وصف السلوك الشائع بين عدد محدد من الأفراد في منطقة محددة خلال فترة من الزمن وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في وصف ودراسة الصورة الجماعية للجناح .

ومن النتائج المتوصل إليها هي أن الدراسة أكدت على دور مشكلة التكيف في انتهاج الحدث للسلوك الجناح كحل لهذه المشكلة فالعصابة تقوم بوظائف لحل مشكلات التكيف ، فتقدم للأحداث الطمأنينة و التي يفقدها بعضهم في منزله ، وتعمق من إحساسهم بالانتماء إلى جماعة تساندهم و تقف إلى جانبهم في وقت الأزمات ، وتهيب لهم مصادر الإحساس بالتعاطف فالعصابة كثقافة جانحة تمثل أحد الحلول المطروحة لحل مشكلة التكيف .

لقد أثبتت نتائج هذه الدراسة أهمية جماعة الرفاق في عملية التكيف لدى الحدث الجناح وذلك بإعطائه الإحساس بالطمأنينة والتي يفقدها في أسرته نتيجة عدم إحساسه بالتكيف الأسري ، فيحس الحدث بالانتماء إلى هذه الجماعة التي تسانده وتقف معه في الأزمات فينساق إلى السلوك الجناح تحت تأثير هذه الجماعة أو العصابة بتصرفاتهم الجانحة نتيجة لاندماج الاجتماعي ضمنهم ، وهذا العامل من ضمن العوامل المؤدية للجنوح في مجتمع الدراسة الحالية .

(1) — زكريا ابراهيم : الصورة الجماعية للجناح ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1990 .

6 - 2 - الدراسات الجزائرية

6 - 2 - 1 - مشكلة انحراف الأحداث في الجزائر عواملها ونتائجها

أجريت هذه الدراسة على انحراف الأحداث في الجزائر سنة 1984 من طرف " محي الدين مختار " وهي دراسة ميدانية في مركز إعادة التربية في مدينتي عنابة وقسنطينة ، وقد اتبع الباحث فيها (المنهج السببي المقارن) ، لمقارنة مجموعتين اجتماعيتين مختلفتين في السلوك ، حيث تمت المقارنة بين مجموعة ارتكبت أفعالا انحرافية مع مجموعة أخرى لم ترتكب تلك الأفعال ، وذلك محاولة من الباحث لمعرفة العلاقة الممكنة بين السبب والنتيجة. بملاحظة تتابع بعض الأحداث والبحث في البيانات عن العوامل السببية الممكنة .

وقد اختار الباحث عينة عشوائية من مركز إعادة التربية في عنابة وقسنطينة ، بالإضافة إلى عينة عشوائية ثانية من تلاميذ المرحلة المتوسطة بمدينة قسنطينة ، وهم تلاميذ جاءوا إلى المدرسة من أحياء شبيهة بالأحياء التي جاء منها أفراد المجموعة الأولى .

وقد بلغ عدد أفراد العينة (130 حدثا منحرفا) و (130 حدثا عاديا) وكانت أهم الأدوات المستخدمة جمع البيانات من الميدان هي الاستمارة والتي تضمنت 74 سؤالاً رئيساً مفتوحاً ومغلقاً موجهة إلى الأحداث المنحرفين ، استمارة ثانية احتوت 54 سؤالاً رئيسياً موجهة للأحداث العاديين .

وقد قام الباحث بوضع هذه الأسئلة باختبار الفرضيتين التاليتين:

1— إن انحراف الأحداث في الجزائر هو نتيجة لعدم الإشباع الكافي والسوي للحاجات المادية والحاجات النفسية الاجتماعية للفرد.

2— إن انحراف الأحداث في الجزائر هو نتيجة لعدم فعالية الضبط الرسمي وغير الرسمي على الحدث إلى الحد الذي يجعله واعياً بمدى القبول الاجتماعي لأفعاله.

ومن النتائج المتحصل عليها هي :

أن نسبة الانحراف ترتفع عند الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15 — 18 سنة) كما أن للموطن الأصلي دوراً هاماً في الانحراف ، كما أن ثلثي المجموعة المنحرفة أسرها تعيش في بيوت قصديرية أو من الطوب ومقابل كل أسرة للمنحرفين تعيش في شقة توجد أسرتان للأسوياء

وهذا يعني كون المسكن مترابطا وظيفيا مع مزيد من القابلية للانحراف ، حيث إن نسبة الأمية مرتفعة جدا في آباء وأمهات المنحرفين .

وقد كشفت الدراسة أن مهنة الأب ليست بذاتها مؤشرا من مؤشرات الانحراف ، وإنما الانتقال من مهنة إلى أخرى ، أي من مهنة الزراعة إلى الصناعة، هي في الغالب عامل مساهم في حدوث الانحراف .

وقد توصل الباحث إلى أن مهن آباء وأمهات الأحداث عموما مهن بسيطة تتوزع بين الأعمال الزراعية والصناعية العادية وعلى العموم فإن الباحث قد أكد في الختام على أن هناك نزعات قوية في هذا المجال تتجه نحو:

1 — المنشأ الايكولوجي يميل إلى الزراعة لدى مجموعة الأحداث المنحرفين ، أي أن أسرهم هاجرت إلى المدينة ، ويبدو هذا العامل من خلال مكان الميلاد ، نوع المسكن ، كذلك المستوى التعليمي .

2 — إن الأعمال (المهن) التي يقوم بها الآباء لدى المجموعتين المجموعة المنحرفة تنحصر في الأعمال الزراعية في الغالب والخدمات العادية مما يشير إلى أن مستوى الدخل ضعيف ولا يكفي لتغطية متطلبات وحاجيات الحياة اليومية.

لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن عدم الإشباع المادي والمعنوي لحاجيات الحدث يجعله ينحرف عن قيم ومعايير المجتمع فالمهنة التي يمارسها أولياء الأحداث هي مهن بسيطة وذات دخل ضعيف لا يمكنهم من تلبية مختلف متطلبات أبنائهم مع أن معظمهم ذا أصل ريفي هاجر إلى المدينة مما يجعل من مسألة التكيف أمر صعب لدى هذه الأسر لاختلاف الحياة في الريف عن المدينة ، إذن فعامل الهجرة واختلاف الموطن وضعف المستوى الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في جنوح الأحداث في هذه الدراسة⁽¹⁾ .

ومن خلال النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة سنعمل على معرفة مدى التقارب بين نتائجها والنتائج المتحصل عليها في دراستنا .

(1) — محي الدين مختار : مشكلة انحراف الأحداث في الجزائر عواملها ونتائجها ، دراسة ميدانية في مركز إعادة التربية في عنابة وقسنطينة ، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، السنة الجامعية 1984 — 1985 .

6 - 2 - 2 - الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب

أجريت هذه الدراسة على الأحياء غير مخططة في مدينة قسنطينة سنة 1982 من طرف "علي بوغناقة" (1) ، وهي دراسة غير مباشرة يعني أنها لا تعالج مشكلة الجنوح بطريقة مباشرة وهي دراسة ميدانية ، اتبع فيها الباحث (المنهج السبي المقارن) من أجل معرفة ما إذا كان الميل إلى الانحراف أكثر انتشارا عند الأفراد الذين تعرضوا لعدم الإشباع التام أو شبه التام لحاجتهم الاجتماعية والنفسية والجسدية وتنمية قدراتهم من حالة الركود والجمول إلى حالة العمل والإنتاج. وقام الباحث باختيار عينة عشوائية من سكان الأحياء القصديرية والفوضوية بالإضافة إلى عينة ثانية من الأحياء المخططة في قسنطينة وتراوح أعمار أفراد العينتين ما بين (12 - 22 سنة) ، وقد بلغ عدد أفراد كل عينة (150 فردا) .

وكانت أهم الأدوات المستخدمة في هذا البحث لجمع البيانات من الميدان هي (الاستمارة) والتي احتوت على 52 سؤالاً رئيسياً وأسئلة فرعية وقد وضعت هذه الأسئلة بفرعيتها للاختبار الفروض التالية :

- 1 — يمكن أن يخلق الاحتقان السكني بالأحياء غير المخططة توترا نفسيا لدى الشباب.
- 2 — قد تهيئ الأوضاع الاجتماعية المضطربة للأسرة داخل هذه الأحياء سبل الانحراف .
- 3 — يمكن أن تدفع الظروف الاقتصادية للأسرة داخل الأحياء غير المخططة الشباب إلى الانحراف.

وكانت النتائج المتوصل إليها من طرف الباحث على النحو التالي:
— إن شباب الأحياء غير المخططة يعانون من احتقان سكني واضح وليس للشباب أي ارتباط انفعالي ايجابي. مما يجعله يندفع إلى قضاء معظم يومه خارج البيت في الغالب متمسكا في الشوارع هاربا من السكن الذي يشعر بالضيق فيه .

وقد كشف البحث عن ارتفاع نسبة المشاجرات في الأحياء غير المخططة حيث يحصل الشباب منها على نصيب وافر من الشتائم توجه إليهم و اهانات أو ضرب إلى غير ذلك .

(1) — علي بوغناقة : الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب ، رسالة ماجستير ، جامعة

إن كل الظروف السكنية (الايكولوجية) والظروف الأسرية الاجتماعية تتعاون في جعل أحوالهم الحياتية أكثر صعوبة من الشباب في الأحياء المخططة .

وتظهر علامات الانحراف لدى الشباب كالإدمان النسبي على تناول السجائر ، كما تنتشر كذلك في الأحياء غير المخططة أفعال تعتبر مخلة بالأعراف التربوية والاجتماعية كالقمار وممارسة السرقة وانتشار شرب الخمر ، وضعف التعلق بالشعائر الدينية ، كما تزداد السرقات والمشاجرات في الأحياء القصديرية بشدة مما يخلق بينهم قلقا نفسيا أكبر يمهد لظهور بدور الانحراف بالنسبة للذين يحصلون على المال بطرق ملتوية لشراء السجائر والخمر وغير ذلك .

إن هذه النتائج تؤكد أن شباب الأحياء غير المخططة من أكثر الشباب ميلا إلى الإهمال والابتعاد عن الالتزام بالشعائر الدينية مما يجعلهم أكثر استعدادا للانحراف من الآخرين .

كما أن شباب هذه الأحياء غير منحرفين حسب المعنى الدقيق للانحراف لكنهم على وشك الانحراف أو هم على عتبة الانحراف ، فهم مطرودون من المدرسة ويبحثون عن عمل ، فإذا لم يحصلوا عليه فسيصبحون منحرفين غالبا وفي هذه الدراسة يمكننا القول أن الباحث قد أكد على أهمية عامل الهجرة والحراك الاجتماعي ، مع الظروف السكنية التي تشكل التربة الخصبة للانحراف .

6 - 2 - 3 - انحراف الأحداث في الجزائر والإدماج الاجتماعي لهم

لقد أجريت هذه الدراسة من طرف " أحمد بوكابوس" (1) في مركز إعادة التربية بئر خادم [2] بالجزائر العاصمة سنة 1986 ، وقد اتبع الباحث (المنهج التاريخي المقارن) الذي سمح له بتتبع الظاهرة خلال مراحلها التاريخية ، سواء فيما يتعلق بالجانب النظري أو رصد حالة الظاهرة في المجتمع الجزائري ، ومقارنتها بالحالة الراهنة لها .

(1) — أحمد بوكابوس : انحراف الأحداث والإدماج الاجتماعي ، دراسة ميدانية في مركز إعادة التربية بئر خادم [2] الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 1986 — 1987 .

وقد قام الباحث باختيار عينة تمثيلية ، بدل الحصر الشامل لمجتمع الدراسة الذي يتطلب مقابلة جميع الأحداث الموضوعين في مركز إعادة التربية رقم [2] بيئر خادم ، وتتراوح أعمار الأحداث في العينة ما بين (14 — 16 سنة) وكان عدد أفراد العينة (102 فردا) .

أما أهم الأدوات التي اعتمدها الباحث في جمع البيانات من الميدان كانت (الاستمارة) والتي احتوت على 9 محاور أساسية تتفرع من كل محور مجموعة من الأسئلة الفرعية ، وقد وضعت هذه الأسئلة لاختبار فرضية البحث العامة وفرضيات جزئية متفرعة عنها وهي كالتالي :

أ — إن اختلال في الوظيفة التربوية للأسرة يكون له تأثير سلبي على علاقة الأبناء بأسرهم مما يعرقل عملية الإدماج الاجتماعي لهم فيما بعد .

ب - يعمل المركز على إعادة إدماج الأحداث المنحرفين عن طريق التكفل التربوي بهم .

ج - المركز مكان ملائم لإشباع حاجات الأحداث المادية التي افتقدوها في أسرهم .

د — للأسرة دور أساسي في عملية إعادة إدماج أبنائها اجتماعيا .

وكان أهم النتائج المتوصل إليها من طرف الباحث على النحو التالي:

1 — إن لمركز إعادة التربية دور هام في عملية إدماج الحدث اجتماعيا عن طريق الزيارات أو الرسائل. كما أن أغلب الأحداث المنحرفين هم من المتسربين من المدارس الأساسية في المراحل الأولى هذا مع الخلافات الأسرية المستمرة .

2 — إن أغلب الأحداث الموجودين في المركز يعود سوء تكيفهم الاجتماعي إلى الظروف الأسرية أكثر مما يعود على أثر الموجة الحضارية ، كما هو الشأن في انحراف الأحداث في المجتمعات العربية .

وعموما يظهر لنا من خلال نتائج الدراسة سواء ما تعلق منها بالجانب الميداني أو بالنظري إن إمكانية إدماج الأحداث المتواجدين في المراكز المخصصة لإعادة التربية ومع ما يقدمه المركز من مساعدات مادية ومعنوية الأحداث وأسرهم، يجعل منه مكانا ملائما و مساعدا على عملية إدماج و إعادة التربية للأحداث المنحرفين عموما.

6 - 2 - 4 - مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورها وعلاقتها بظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر

تمت هذه الدراسة من طرف "محي الدين مختار" سنة 1995 وقد تمحورت اشكاليته حول الدور الذي يجب أن يقوم به كل من الآباء والمعلمين داخل المدارس ، وكذلك ركزت على الحاجات النفسية والاجتماعية لنمو شخصية متكاملة للأبناء في ظل التنشئة الاجتماعية منها خاصة الأسرة والمدرسة .

ومن بين النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة مايلي :

أ — أن التفكك البناء الأسري أدى الى وجود خلل وظيفي ، أي أن تغير حجم الأسرة وبنائها أدى الى تخليها عن بعض وظائفها أو التقصير في أدائها، ومنها خاصة مايتعلق بالجانب الاجتماعي التربوي.

ب — هناك ترابط بين ارتفاع نسبة الانحراف عند الأبناء الذكور وبين عدم قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بواجبها .

ج — سيادة نوع من الجمود في المحيط المادي الاجتماعي والثقافي في مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الجزائر ، مما أثر على التنشئة النفسية والاجتماعية للشخصية الجزائرية⁽¹⁾ .

لاشك أن هذه الدراسة تفيد موضوع دراستنا في بعض الجوانب النظرية كالتفكك الأسري وما ينتج عنه من اختلالات وظيفية داخل الأسرة مما يؤثر على النمو النفسي الانفعالي لدى الأحداث وعلى شخصياتهم الاجتماعية ، وكذلك من حيث تبيان الأدوار الاجتماعية والتربوية لمؤسسات التنشئة الاجتماعية .

(1) — محي الدين مختار : مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، دورها وعلاقتها بظاهرة انحراف الأحداث ، دكتوراه دولة في علم النفس الاجتماعي ، معهد علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة 1995 .

خلاصة

بعد استعراض بعض الدراسات التي تناولت موضوع الجنوح في مناطق مختلفة من العالم من أجل الكشف عن العوامل المؤدية للجنوح والذي تعاني منه فئة الأحداث ، حيث توصلت هذه الدراسات إلى وجود عدة عوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية وحتى الجغرافية (المنطقة وموقع السكن) تؤثر على الشباب وتدفعهم للجنوح .

ومن العوامل الاجتماعية التفكك الأسري وعدم الاستقرار العاطفي بالإضافة إلى عدم التكيف الاجتماعي للحدث مع دور جماعة الرفاق والشارع والتربية الخاطئة وغيرها من العوامل الاجتماعية التي تؤثر بطريقة مباشرة على الحدث وتؤدي به إلى الجنوح .

هذا مع وجود عامل الفقر كعامل مساعد في جنوح الأحداث نتيجة تضافه مع العوامل الاجتماعية لأسرة الحدث والمتمثلة في الخلافات الأسرية التي تقوي حدتها مشكلة الفقر الذي تعاني منه معظم أسر الأحداث مما يشعر الحدث بعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، إضافة إلى عامل الهجرة والذي كان له أثر، وذلك لأن طبيعة الموطن له علاقة .

ورغم تناول هذه الدراسات انطلاقاً من أن لكل بلد ظروفه وطبيعته الخاصة به إلا أن ذلك لا يمنع من الاستفادة من تلك الدراسات في بعض الجوانب النظرية منها والمنهجية خاصة من حيث المنهج وتحديد العينة والأدوات المستخدمة والتقنيات الإحصائية ، ومقارنة نتائجها مع نتائج مجتمع الدراسة الحالية.

الفصل الثاني الأسس النظرية

تمهيد

1 - النظريات الاجتماعية

1 - 1 - نظرية التقليد الاجتماعي

1 - 2 - نظرية المخالطة الفارقة

1 - 3 - نظرية روبرت ميرتون

1 - 4 - نظرية الوسط الاجتماعي

2 - النظريات النفسية

2 - 1 - نظرية سيجموند فرويد

2 - 2 - نظرية التعلم الاجتماعي

2 - 3 - نظرية ديبوست

3 - النظريات البيولوجية

4 - النظريات الاقتصادية

5 - النظريات الجغرافية

خلاصة

تمهيد :

وضعت تصنيفات عديدة للنظريات المفسرة لجنوح الأحداث ومن الباحثين من أطلق عليها مدارس مثل " سذرلاند وكريس" و"فرويد" ومنهم من أطلق عليها اتجاهات مثل " تافت ، وروث كافان" ومنهم من يسميها نظريات " نيو ميار" ، كما أن هذه النظريات تنوعت بحسب أسباب الجنوح ، فقد ظهرت النظريات أحادية التفسير ، أي التي تُرجع الجنوح إلى سبب واحد فقط ، وهناك النظريات الثنائية ، التي تُرجع حدوث الجنوح إلى سببين اثنين ، ثم هناك النظريات المتعددة أو التكاملية التي تُرجع حدوث الجنوح إلى عدة أسباب مختلفة وليس إلى سبب واحد فقط .

وأيا ما كانت هذه التصنيفات فإنها لم تخرج عن محورين رئيسيين هما :

- 1 — الحدث نفسه وما يتصل به من عوامل وراثية وجسمية ونفسية وعقلية.
- 2 — مجتمع الحدث وبيئته التي يعيش فيها ، ومنها ما اتصل بالعوامل الاجتماعية مثل : الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام ووقت الفراغ والعوامل الديموغرافية ، أو ما اتصل بالعوامل الاقتصادية أو السياسية ، أو ما اتصل بالبيئة الطبيعية من مناخ وتضاريس .

وحيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهمية طبيعة الموطن وعلاقته بجنوح الأحداث - الخريطة الاجتماعية لجنوح الأحداث - لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في خطورة وصعوبة التحكم فيها وتشعب التخصصات التي يمكن أن تكون موضوع دراستها ، وفي هذا السياق يقول غريب محمد سيد أحمد " حيث تشعب البحث في أسباب الجريمة إلى اتجاه فردي وآخر اجتماعي وكان مبعث هذا التشعب تعقد السلوك البشري ذاته ، وتأثره بعوامل كثيرة يصعب معها دراسته بشكل موضوعي معلمي بحث "(1).

(1) — غريب محمد سيد أحمد : الانحراف والمجتمع ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، مصر 1998 ، ص 22 .

وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في موضوعنا هذا إلى أهم النظريات التي حاولت إرجاع جنوح الأحداث إلى أسباب بيئية مجتمعية ، مع تسليمنا بأن العلاقة بين الحدث وبيئته علاقة عضوية بحيث يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به ، وان الفصل بينهما إنما يكون بغرض الدراسة وحصر العوامل والأسباب .

1 - النظريات الاجتماعية

1 - 1 - نظرية التقليد الاجتماعي

وتمثل هذه النظرية آراء " دي تارد " الذي يرى أن كل نمط من أنماط السلوك الاجتماعي لا بد وأن يُنسج حول مثل معين يسعى الفرد إلى محاكاته وتقليده ، وأن ذلك ينطبق على كافة أنواع السلوك الاجتماعي سواء كان هذا السلوك عادات اجتماعية نافعة مقبولة ، أم كان عادات شاذة ، أم أنماطا سلوكية لا اجتماعية ضارة و " تارد " يرى إمكانية انتقال السلوك الإجرامي بين الأفراد عن طريق الاختلاط والاتصال وأن هذه العملية لا تتم إلا في بيئة اجتماعية تتميز بسوء التنظيم الاجتماعي ، وهذه العملية تتخذ طريقا واحدا ينحدر من أعلى إلى أسفل ، ومن الطبقات الاجتماعية العليا إلى الطبقات الدنيا ، ومن مجتمع المدينة إلى مجتمع القرية .

في حين تؤكد نظرية الإصاق الجماعي أن الانحراف هو نتاج لنجاح جماعة من الأفراد في الإشارة إلى أفراد آخرين بأنهم منحرفون ، أي إصاق صفة أو سلوك بفرد أو جماعة ، فنعت الغرب الدول الإفريقية مثلا بالتخلف وعد التحضر وتكرار وتداول هذا النعت في وسائل الإعلام ، أدى إلى إصاق وثبوت هذه الصورة لدى الرأي العام الغربي⁽¹⁾.

1 - 2 - نظرية المخالطة الفارقة

هي محاولة بارزة لصياغة نظرية تكاملية في السلوك الإجرامي يلخصها " سذرلاند " مؤسسها في هذه العبارة "يصبح الشخص جانحا بسبب توصله إلى تعريفات أو تحديدات ملائمة لمخالفة القانون " ويشير في موقع آخر من النظرية إلى أن المحددات المباشرة للسلوك الإجرامي تعتبر كامنة

(1) — زهير الأعرجي : الانحراف الاجتماعي وأساليب العلاج ، دار الفكر العربي ، مصر 2005، ص 19.

في مركب الموقف والشخص ، وأن الموقف الموضوعي يحمل أهمية بالنسبة للجريمة بقدر ما يتمكن من توفير فرصة للفعل الإجرامي .

وفوق ذلك ، فإن الأحداث المتضمنة في مركب الموقف والشخص أثناء وقوع الجريمة لا يمكن فصلها عن الخبرات السابقة في حياة المجرم ولا يحدث الفعل الإجرامي إلا إذا حدد الموقف الملائم له كما يحدده الشخص ذاته ، إذن فالموقف مرتبط بالشخص لأن موقفا معينا ربما يؤدي إلى ارتكاب شخص معين لجريمة ما ولكنه لا يؤدي بآخر إلى ذات الفعل⁽¹⁾.

أما العملية التي تؤدي إلى تورط الشخص في سلوك إجرامي فقد صاغها "سذرلاند" في مجموعة قضايا أو دعاوي أساسية هي :

1 — يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التعلم ، فهو ليس فطريا ومعنى ذلك أن الشخص الذي لم يتدرب على الجريمة لا يمكن أن يرتكب فعلا إجراميا .

2 — يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق المتصل بأشخاص آخرين تربطهم بالشخص "عملية" اتصال مباشرة تتميز بأنها لفظية في معظم جوانبها وفي نفس الوقت الذي تنطوي فيه على الاتصال عن طريق الإشارة.

3 — يحدث الجزء الأكبر من عملية تعلم السلوك الإجرامي داخل جماعات يرتبط أعضاؤها بعلاقات شخصية قائمة على المودة ومعنى ذلك أن هيئات الاتصال غير شخصية كالصحافة والسينما لا تلعب دورا هاما في خلق السلوك الإجرامي .

4 — تتضمن عملية السلوك الإجرامي شيئين محوريين وهما :

أ — الوسائل الفتية لارتكاب الجريمة .

ب — توجيه محددات للدوافع والحوافز من تعريفات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة أو غير ملائمة.

5 — يصبح الشخص منحرفا بسبب توصله إلى مجموعة تحديدات أو تعريفات تجعل مخالفة القانون مسألة ملائمة وهي تفوق التحديدات والتعريفات الأخرى التي تجعل مخالفة مسألة غير ملائمة وهذا هو مبدأ " المخالطة الفارقة " الذي يشير إلى الارتباطات الإجرامية وغير الإجرامية

(1) — سامية محمد جابر : الانحراف والجمع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1988 ، ص 155 .

في نفس الوقت ، فعندما يصبح الشخص مجرماً ، يكون ذلك راجعاً إلى مخالطته واتصالاته الإجرامية ، وعزلته عن النماذج غير الإجرامية⁽¹⁾.

6 - يمكن للمخالفات الفارقة أن تتفاوت من حيث التكرار **Frequency** ، والأولية **Priority** و هذا يعني أن الارتباطات بالسلوك الإجرامي تتفاوت في هذه النواحي والكثافة **Intensity**.

7 — تتضمن عملية السلوك الإجرامي عن طريق الاختلاط بنماذج إجرامية وغير إجرامية، جميع الميكانيزمات التي توجد في أي نوع آخر من التعلم ، إذن فتعلم السلوك الإجرامي ليس قاصراً على عملية واحدة هي التقليد كما ترى بعض وجهات النظر الأخرى .

8 — إذا كان السلوك الإجرامي يمثل تعبيراً عن نفس هذه الحاجات والقيم ولذلك فإن المحاولات التي بذلت من جانب معظم الباحثين لتفسير السلوك الإجرامي عن طريق اللجوء إلى الدوافع والقيم العامة ، والمبادئ الشائعة كمبدأ للسعادة والحصول على مكانة اجتماعية ودوافع الحصول على المال، والإحباط ، يجب النظر إليها باعتبارها خاطئة ولا معنى لها طالما أنها تفسر السلوك القانوني بنفس الأسلوب الذي تفسر به السلوك الإجرامي⁽²⁾.

كذلك فإن السلوك الإجرامي المنظم يمثل نسبة بسيطة من مجموع الإجمام ولذلك تغيير مفهوم هذه النظرية وأصبح الآن يقال إن السلوك الإجرامي متعلم من التفاعل مع أشخاص في نموذج اتصال من نماذج الاتصال وان الاتجاه النوعي للدوافع والخوافز والتبريرات والاتجاهات سواء كان هذا الاتجاه يسير في النحو المضاد أو الموالي للجريمة ، هذا الاتجاه يتم تعلمه من أشخاص يعرفون القانون كقواعد ينبغي ملاحظتها ومراعاتها ومن أشخاص تكون اتجاهاتهم موالية نحو القواعد القانونية وعلى ذلك فالفرد يصبح مجرماً نظراً لوجود زيادة في التعاريف الموالية لخرق القانون أزيد من التعاريف الموالية لعدم خرق القانون⁽³⁾.

(1) — نفس المرجع ، ص 156 .

(2) — نفس المرجع السابق ، ص 157 .

(3) — عبد الرحمن العيسوي : سيكولوجية الجريمة والانحراف ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية (بدون سنة نشر) .

يوجد في كل مجتمع نوعان من التعاريف السابقة الموالية للقانون والمضادة له ، وقد اهتمت هذه النظرية بمحتوى ما يتعلمه الفرد في ترابطه مع نماذج السلوك الإجرامي ، يختلف عن محتوى ما يتعلمه بالترابط مع نماذج السلوك المضادة للجريمة⁽¹⁾.

وقد تطورت نظرية (المخالطة الفارقة) بعد أن أطلق عليها "دونالدريكس" اسم (مبدأ الصراع القيمي) متحاشيا إطلاق مصطلح النظرية عليها لعدم توافر الشروط العلمية فيها ويدعى هذا المبدأ أن معدلات الجريمة العالية توجد في مجتمعات وجماعات تتميز بظروف معينة تؤدي إلى تطوير ثقافات فرعية إجرامية .

ويتمثل الجانب الواقعي لهذه النظرية أو البحوث التطبيقية التي اعتمدت عليها في مجموع الدراسات عن الأحداث الجانحين والأطفال المتشردين في المنطقة المحيطة (بلوس انجلوس) والتي حاول "سذرلاند" من خلالها تفسير انخراط هؤلاء في الجنوح والتشرد واستمرارهم في هذا السلوك وتقدمهم الملحوظ فيه كلما طالت مدة إقامتهم في هذه المنطقة⁽²⁾.

وقد كان لنظرية "سذرلاند" هذه تأثير مهم على الفكر الاجتماعي حول نزعة الإجرام والجريمة ، فقد أثارت كثيرا من الجدل والخلاف وقد وجه عدد من الباحثين والعلماء في ميدان علم الاجتماع عدة انتقادات واقترح البعض منهم إجراء إضافات إليها أو تعديلات عليها ومن أهم الانتقادات الموجهة إليها هي : أن هذه النظرية قد أغفلت أو أسقطت من اعتبارها مسألة هامة وهي الإرادة الحرة ، إذ يمكن وراءها ادعاء كامن بأن الارتباط بالنماذج الإجرامية يعتبر نتيجة للانقياد ولعدم قدرة الشخص على التحكم في أفعاله ، وفي طبيعة ارتباطه مع الآخرين ، كما أنها لم تنطوي على قضية واحدة متقنة تصور العملية التي تحول الشخص إلى مجرم وإنما اكتفت بالإشارة إلى أن المجرم أصبح كذلك لأنه ارتبط بنماذج إجرامية.

تفسير مصدر الجريمة وهي نظرية تفسر السلوك الجانح عند كثير من الأحداث ولكنها لا تفسر سبب عدم تورط بعض الأفراد الذين يجرون اتصالات واسعة واحتكاك مركز بالمعايير الإجرامية وبالأشخاص الذين يقدمون على السلوك الإجرامي في الجنوح والجريمة .

هذا مع أن التعلم المتمايز للجريمة يعد مسألة أكثر تركيبا وتعقيدا مما تصوره "سذرلاند" عن مفهوم المخالطة الفارقة الذي لم يحدد معناه تحديدا دقيقا في النظرية .

(1) — نفس المرجع ، ص 78 .

(2) — عبد الرحمن العيسوي ، مرجع سابق ، ص 79 .

إن مجموعة الانتقادات السابقة تنطوي على ادعاء كامن بان هذه النظرية يتعين عليها أن تقوم بمراجعة مضمونها من أساسه أو أن تقتصر على مستوى محدد من الإجرام يكون أضيق مما تصوره "سدرلاند" وتلاميذه⁽¹⁾.

كما أنه لا يكفي أن نعرف كيف يتدرب الجانح على الانحراف ضمن جماعة جانحة بل لابد من معرفة أسباب وجود هذه الجماعات وأسباب نشأتها ، وقد حاول علماء الاجتماع الكشف عن تلك الأسباب مثل محاولة "روبرت ميرتون" .

إن النتائج التي توصلت إليها هذه النظرية من خلال تركيزها على أهمية المخالطة الفارقة في تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الاختلاط بنماذج إجرامية أو غير إجرامية باعتبار أن السلوك الإجرامي ليس فطريا وإنما يتم تعلمه عن طريق الاختلاط بأشخاص تربطهم عملية اتصال مباشرة وهم يطلق عليهم اسم جماعة الرفاق التي تعمل على توفير العلاقات الاجتماعية الوثيقة لأعضائها مما يهيئ الجو الملائم للحدث ليشرع بالحرية والانطلاق خارج قيود الأسرة مما يدفعه للانحراف لما لجماعة الرفاق من قوة في التأثير على الحدث وخاصة في غياب اهتمام الأسرة مما يشعر الحدث بالإهمال والضياع فيتجه إلى الجنوح ، ونتائج هذه النظرية تلائم مجتمع الدراسة الحالية لأهمية جماعة الرفاق في جنوح الأحداث ، لأن الأحداث يبدأ الجنوح عندهم عند فشل الحدث في تحقيق طموحاته أو عند صعوبة تكيفه مع المجتمع لإحساسه بالإهمال من طرف الأهل من جهة ومن المجتمع من جهة ثانية فيلجأ إلى أصدقائه في الحي كتعويض عن إحساسه بالفشل فيقلدهم في سلوكهم المنبوذ من المجتمع من طرف المجتمع وخاصة في ارتكاب الجنح الجماعية مثل جنح الاغتصاب حيث إن أفراد العينة الذين مارسوا هذه الجنحة كانوا ضمن عصبة جانحة وهذا يبرر أهمية جماعة الرفاق في جنوح الأحداث .

1 - 3 - نظرية روبرت ميرتون

توصل "روبرت ميرتون" إلى أن صياغة المشكلة المتصلة بالعلاقة المتبادلة بين اللا معيارية والسلوك الانحرافي ، في سياقها النظري الملائم تستلزم فحص ظهور اللا معيارية ونموها كنتيجة محصلة لعملية اجتماعية مستمرة وعدم النظر إليها ببساطة على أنها حالة طارئة.

(1) — نفس المرجع ، ص 161 .

وعندما قام بوصف هذه العملية أشار إلى أن بعض الأفراد يتعرضون أكثر من غيرهم لضغوط تظهر نتيجة لانفصال بين الأهداف الثقافية والوسائل الفعالة لتحقيقها.

ويرجع ذلك إلى أنهم يحتلون وضعاً مهماً من الناحية الموضوعية داخل الجماعة بالإضافة إلى أن شخصياتهم تنفرد بخصائص معينة وفي هذا الصدد يمكن أن تعزز الظروف الأسرية لاستهداف الضغوط اللا معيارية ومن ثم فهم يكونون أكثر عرضة للسلوك الانحرافي أو لانتهاك المعايير النظامية الذي يكافئ في بعض الحالات من خلال انجاز الأهداف وتلك مكافأة اجتماعية بلا شك⁽¹⁾.

معنى هذا السلوك الانحرافي لا يؤثر على الأفراد الذين تواطؤوا فيه فقط بل ينسحب تأثيره على أفراد آخرين ممن يرتبطون بهؤلاء ارتباطاً متبادلاً في النسق ، فوضوح السلوك الانحرافي يميل إلى التقليل من شرعية المعايير النظامية بالنسبة للآخرين بل و إلى إلغاء هذه الشرعية بصفة نهائية .

إذن فإن هذه العملية تؤدي إلى اتساع نطاق اللا معيارية والحيز الذي تشغله داخل النسق إلى درجة أن الآخرين الذين لم يظهروا في البداية في شكل من أشكال السلوك الانحرافي كلما انتشرت اللامعيارية و تدعمت وهذا يؤدي للانحراف وأقل استهدافاً له في النسق الاجتماعي .

وهكذا وقد توجه " ميرتون " باهتمامه إلى الطبقات العاملة خاصة الفئات الشابة منها لتبرير مقولته حول ارتفاع معدلات الانحراف بين الطبقات العاملة وبين أوساط سكان المدن الكبرى وتتناسى هذه النظرية سبب ارتكاب هذه الفئات الاجتماعية لأفعالها بل تركز على أن هذه الفئات بحكم ثقافتها الفرعية تنساق وراء الانحراف كما تنكر أيضاً — وهي تعارض نظرية " سدرلاند " — أن الفشل في الحياة يؤدي دائماً إلى الترابط الفارق في اعتماد الثقافة في تفسير السلوك الانحرافي⁽²⁾.

وتفرض مختلف التفسيرات النفسية من جهة أخرى لتؤكد المنظور الاجتماعي المحض ، انطلاقاً من البنية الاجتماعية .

فطبيعة البنية الاجتماعية هي التي تدفع الأفراد إلى السلوك المتكيف أو المنحرف ولفهم البنية الاجتماعية لأي مجتمع يحدد " ميرتون " عنصرين أساسيين هما:

(1) — سامية محمد جابر : مرجع سبق ذكره ، ص 250 .

(2) — سمير نعيم أحمد : الدراسات العلمية للسلوك الاجتماعي ، مطبعة دار التأليف ، مصر، 1969 ، ص 83 .

1 — الأهداف : يرى أن لكل مجتمع أهداف واهتمامات تشكلت خلال مراحل تاريخية معينة وأصبحت تمثل إرثا حضاريا وعن طريقها تظهر آمال أفراد المجتمع ، كما يظهر منظار ترتيب القيم الاجتماعية حسب الأهمية .

2 — المعايير : تضبط وسائل وطرق الوصول إلى الأهداف لأنها تمثل قواعد ضبط السلوك، ومن خلالها أي هذه القواعد ترتب المعايير كصفات الوصول إلى الأهداف دون الخروج عن الأطر الاجتماعية المتعارف عليها ، أما العلاقة بين الأهداف والمعايير فليست متوازنة ولا ثابتة⁽¹⁾ .

فعندما تكون البيئة الاجتماعية غير متكاملة ولا تؤدي وظائفها يحدث التأكيد على الأهداف ، وعندما تكون جميع السبل والوسائل مقبولة للوصول إلى الأهداف وعندما تعم هذه الحالة في مجتمع ما تغيب المعايير والوسائل المشروعة وتظهر بدلا عنها النشاطات المحرفة والوسائل غير الشريفة للوصول إلى الأهداف .

وفي حقيقة الأمر أن المجتمع هو الذي يحرك الطموح الكامن لدى أفراد له لدرجة تعجز معها إمكانيتهم⁽²⁾ .

فيصبح سلوك المنحرف رد فعل على تلك البنية الاجتماعية السائدة والتأثر بها لا يصدق على جميع أفراد المجتمع بل يرتبط مع الأدوار المنوطة بالأفراد في مختلف الوضعيات الاجتماعية وظروف كل مجتمع⁽³⁾ .

إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية تركيزها على الانحرافات الانتفاعية والأنشطة غير المشروعة إلى جانب أبعاد العوامل الشخصية ولعل ذلك راجع إلى اعتماد المنظور السوسولوجي في عملية تفسير الظاهرة مع العلم أن تناقضات العوامل الشخصية أيضا ومع كل المآخذ فقد تجاوزت هذه النظرية الدراسات السابقة التي افترضت أن هناك عوامل تظهر وتغيب بظهور وغياب الظاهرة وبذلك رفع الإشكال القائم بين انحرافات الفقراء والأغنياء وهو إشكال لازال يؤخذ به حتى في الدراسات الحالية .

وإذا كانت هذه الدراسات قد أجريت في المجتمع الأمريكي فقد تصدق في بعض فرضياتها على مجتمعات بلدان العالم الثالث خاصة قضايا الإثراء السريع وغير المشروع ، وتبني عادات

(1) — سمير نعيم ، مرجع سابق ، ص 85 .

(2) — نفس المرجع ، ص 87 .

(3) — نفس المرجع ، ص 92 .

استهلاكية وهي مؤشرات لحالة التوجه نحو الانحراف في المجتمع المحلي إذا ما ساعد على ذلك خلل البنية الاجتماعية السائدة في هذه المجتمعات .

لقد اهتمت هذه النظرية بالعلاقة بين اللامعيارية والسلوك الانحرافي المتمثلة في أهمية السلوك الانحرافي في التقليل من شرعية المعايير النظامية .

كما أكدت هذه النظرية على أهمية البنية الاجتماعية في دفع الأفراد إلى السلوك المتكيف أو المنحرف من خلال أهداف المجتمع ومعاييرها حيث تقوم المعايير بضبط الأهداف دون الخروج عن الأطر الاجتماعية المتعارف عليها إلا أن هذه العملية تتوقف على مدى تكامل البنية الاجتماعية أو عدمه لأن المجتمع هو الذي يحرك الطموح الكامن لدى أفرادها لدرجة تعجز معها إمكانياتهم .

وتبرز أهمية هذه النظرية في إبراز أهمية المعايير الاجتماعية في ضبط السلوك حيث تظهر أهمية هذا العامل في موضوع بحثنا من خلال التنشئة الاجتماعية للحدث داخل أسرته حيث تلعب دورا هاما في تعليم الحدث القيم والمعايير التي تساعد في ضبط أهدافه وطموحاته وتعلمه الوصول إليها بالطرق والوسائل المشروعة ومن هنا يبرز دور المعايير في تجنب الحدث الوقوع في الانحراف .

كما أن الحدث ينشأ في أسرة متماسكة تحافظ على معايير وقيم المجتمع وتلتزم بها ويساعده ذلك على التكيف والاندماج الاجتماعي داخل المجتمع والعكس أيضا في حالة ما إذا كان الحدث ينشأ في أسرة مفككة ولا تلتزم بالمعايير والقيم الاجتماعية فحتما سوف ينقاد إلى الانحراف لأن الطفل قبل أن يتعلم يقلد .

1 - 4 - نظرية الوسط الاجتماعي

ترى هذه النظرية أن الجريمة وليدة الوسط الاجتماعي الذي توجد فيه وكان من أهم روادها لأكساني " Laccassagne " وهو المؤسس الحقيقي لهذه المدرسة وكانت أفكاره حول تفسير السلوك الإجرامي قد جاءت كرد فعل لتطرق أفكار " لومبروزو "، فمن ناحية يرى أن الجريمة ظاهرة شاذة في المجتمع ورغم ذلك فكل مجتمع يفرز المجرمين الذين يستحقهم⁽¹⁾.

ومن ناحية أخرى يرى أن الوسط الاجتماعي هو البيئة التي ينمو فيها الإجرام وأن المجرم كالجراثومة التي لا قيمة له إلا منذ اللحظة التي تجد فيها البيئة الصالحة لنموها.

(1) — محمد أبو العلاء عقيدة : مرجع سبق ذكره ، ص 93 .

ويرى أيضا أن العوامل الفردية بدون هذه البيئة لا يمكن أن تدفع بمفردها الإنسان إلى الجريمة ، فضلا عن ذلك فان البيئة أو الوسط الاجتماعي الذي ينمو من خلاله السلوك الإجرامي يشمل البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية وأخيرا يرى " لاكساني " أن مقاومة الجريمة يستلزم تغير وتطوير البيئة على نحو يجعلها أقل صلاحية لإفراز المجرمين ويتم هذا بتطوير وتدعيم التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع فالبيئة الاجتماعية هي التي تشكل الفرد على نحو يدفعه عرضا أو بصفة دائمة إلى الجريمة ، بل واتخاذها حرفة دائمة له ويدل على هذا القول بأنه من الملاحظ أن الأغلبية الساحقة من مرتكبي جرائم القتل والسرقة لم يجدوا التربية الصالحة أو الرعاية والرقابة اللازمين خلال مرحلة الطفولة.

فكان الشارع بالنسبة لهم هو المدرسة الحقيقية للإجرام حيث يعيشون مع بعضهم في مجموعات ، ثم تحولوا إلى مجرمين محترفين ليس لأسباب عضوية كما ذهب "لمبروزو" بل لأنهم اختاروا الجريمة كمهنة لهم *Métier* ، ويرى أصحاب هذه المدرسة أن التقليد هو العامل الأساسي للإجرام فمعظم الأعمال والتصرفات تتم من خلال (القدوة أو المثل) بطرق التقليد وقد صاغوا للتقليد ثلاثة قوانين :

- 1 — إن الأفراد يقلد بعضهم البعض على نحو أكبر كلما كانوا متقاربين.
- 2 — في الغالب يقلد المرؤوس رئيسه أو من هم في طبقة أدنى يقلدون المنتمين إلى طبقة أعلى.
- 3 — في حالة وجود تعارض بين الأذواق القديمة والحديثة ، فان الحديث يتم تقليده ويتردد القديم.

ورغم ذلك فان السلوك الإجرامي لا يرد في مجموعه إلى التقليد لأنه يعتبر أن الإرادة الفردية لها دورها كذلك بعيدا عن تأثير التقليد وهذا يؤدي إلى اعترافه بأن المسؤولية الجنائية أساسها حرية الإرادة وليست الحتمية ، كما يذهب رواد المدرسة الوضعية الايطالية⁽¹⁾.

وإذا كان "لاكساني" قد أظهر أهمية الوسط الاجتماعي في إبراز المجرمين إلا أنه لقي عدة انتقادات منها أنه لم يوضح لماذا يقدم بعض الأفراد في هذا الوسط الاجتماعي على ارتكاب الجريمة بينما يمتنع الآخرون الذين يعيشون في نفس الظروف⁽²⁾.

(1) — نفس المرجع ، ص 95 .

(2) — نفس المرجع ، ص 96 .

إلا لأنه ورغم كل ذلك تبقى الجريمة دائما أمر شاذ وضار في نفس الوقت ويخضع المجرم لعدة عوامل اجتماعية ووراثية تجعل منه شخصا مضادا للمجتمع كما سبق وأن تناولنا ذلك في المدارس الأخرى السابقة الذكر.

تعتبر هذه النظرية أن الوسط الاجتماعي من أهم العوامل المساعدة في الجنوح والانحراف لاحتوائه على البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية التي ينمو من خلالها السلوك الإجرامي لأن البيئة الاجتماعية هي التي تشكل الفرد على نحو يدفعه إلى الجريمة واتخاذها حرفة دائمة له نتيجة عدم وجود الرقابة والرعاية اللازميتين خلال مرحلة الطفولة لتهيئة الحدث لتحمل الضغوطات الاجتماعية والتفاعل مع المجتمع .

فالحدث يخضع لضغط عدة عوامل اجتماعية ناتجة عن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها فتواجهه في أسرة تعاني الطلاق وإهمال الأبوين وقساوتهما يؤدي به إلى الهروب من الجو الأسري المشحون بالخلافات والمشاكل الأسرية فلا يجد سوى الشارع وجماعة الرفاق بديلا لأسرته فينقاد للانحراف نتيجة التقليد الناجم عن تواجده في وسط اجتماعي منحرف .

2 - النظريات النفسية

ان الاتجاه السيكولوجي في فهم ظاهرة الجنوح كان من خلال التقدم الذي أحرزه علم النفس وخصوصا الخطوات التي خطتها مدرسة التحليل النفسي وتقنيات أبحاثها ، فكانت هناك دراسات رائدة مركزة على الشعور واللاشعور والكبت الناتج عن وجود صراع نفسي ، وفي هذا الصدد نجد أبحاثا ودراسات واتجاهات مختلفة تفسر الجنوح وفق رؤى نفسية مختلفة ومن بينها نجد:

2 - 1 - نظرية سيجموند فرويد

يرى فرويد مؤسس مدرسة التحليل النفسي أن " مبدأ اللذة والواقع قانونان ديناميان يحكمان سلوك الفرد الحي العضوي ، والإنسان لا يمكنه إغفال ما ولد به (مبدأ اللذة) ، ولما كان من الضروري أن يواجه (مبدأ الواقع) فان التوتر يصبح ضروريا ، فمن الأمور الهامة بالنسبة له إذن هو أن يخفف توتره بأحسن طريقة ممكنة أو يستسلم ويخضع له " (1).

(1) — عبد الرحمن العيسوي : علم النفس الاجتماعي ، دراسات في الشخصية العربية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر 1997 ، ص 270 .

فالطفل في مراحل حياته الأولى يسعى فقط لإشباع غرائزه الأولية التي يسيطر عليها مبدأ اللذة في أي وقت يشاء وبمختلف الوسائل ، ولكن من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تتم في الأسرة ، والتي تعتبر من المؤسسات الاجتماعية الأولى التي تقوم بهذه العملية وتتأثر بظروفها وأوضاعها المختلفة ، يكتشف الطفل أيضا أنه مرتبط بالواقع ، الذي يكشف له أيضا في لحظة ما أن عليه أن يؤجل لذاته العاجلة المباشرة من أجل لذة أخرى آجلة أكثر أهمية من الأخرى (1) .

" والطفل يكتسب كذلك مبدأ الواقع ، فهو يأتي إلى الوجود مزودا بمبدأ اللذة ، وانه من خلال دروس الحياة ومن خلال التوجيه والتنشئة الاجتماعية يكتسب الإحساس بالواقع في تعامله مع نفسه ومع البيئة الاجتماعية " .

ولهذا يرى أصحاب هذا الاتجاه بأن السنوات الخمس الأولى تكون مسؤولة الى حد كبير في تشكيل وصياغة قوالب السلوك ، التي يصعب تغييرها وهو ما يسمى بمرحلة الطبع" وفي هذا الاطار يقول فرويد بأن " ما قد يحدث في هذه المراحل من الولادة حتى سن الخامسة أو السادسة ، يمكن أن يكون نسبيا على الرغم أنه يكون لا شعوريا " (2) .

فالطفل خلال الفترة الممتدة من سن الولادة حتى سن السادسة ، وتفاعلاته المختلفة مع أفراد أسرته تمثل عنصرا هاما في أن يكون الطفل مطبعا اجتماعيا وذا سلوك سوي ، يتماشى مع قيم وعادات وتقاليد المجتمع .

كما ركزت مدرسة التحليل النفسي في دراساتها على الاهتمام بدراسة ماضي الطفل وتحليله ، لتفسير ما قد يحدث له في الحاضر ، وذلك نظرا للأثر الذي تركته الطفولة المبكرة ، خاصة العلاقة بالوالدين وأثرها في تشكيل شخصية الطفل الراشد فيما بعد ، غير أن هذا يقودونا الى القول بأن الطفل حقيقة يولد صفحة بيضاء والمجتمع هو الذي يكتب فيها ما يشاء ، ولكن هذه الحالة تصلح فقط في المراحل الأولى من حياته ، لكنه عندما يكبر الطفل وتصبح لديه القدرة على التمييز ، حينها لا نعتقد بأن دراسة ماضيه تفسر لنا ما قد يعترضه في الحاضر من تغيرات واضطرابات فقد نجد أن أطفالا كانت لهم تنشئة اجتماعية سوية في الطفولة الأولى ، ولكنهم تعرضوا إلى سلوكيات منحرفة في مراحل حياتهم ، وذلك لعدة أسباب وعوامل .

(1) — زرارة فيروز : مرجع سبق ذكره ، ص 80 .

(2) — سهير كامل أحمد : أساليب تربية الطفل بين النظرية والتطبيق ، مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر 1999 ، ص 74 .

كما أقر هذا مبدأ الحتمية النفسية " فكل سلوك ظاهر أو باطن يصدر عن الإنسان مقيد
حتما بظروف سابقة ودوافع معينة وأحداث محددة " (1).

أي أن التكوين النفسي والبيولوجي هو الذي يدفع بالفرد إلى الانحراف ، وهذا بالطبع نفي
للعوامل الأخرى .

ومن كل ما سبق يمكن القول بأن فرويد ومن خلال أبحاثه وفي إطار تحليله للحياة النفسية
للأفراد ، يشير إلى أن السلوك البشري هو نتاج لمجموعة من العوامل (ولا وجود للصدفة هنا) قد
مر بها الفرد في حياته الماضية ، وتركت أثرا كبيرا في تكوينه النفسي والشخصي ، باعتباره أن
السلوك الجانح نتاجا للصراعات الناجمة عن القوى اللاشعورية والقوى الشعورية (2).

ما يمكن قوله بعد استعراضنا للاتجاه النفسي في تفسير سلوك الانحراف ، هو تجاهله للعامل
الاجتماعي في تشكيل السلوك البشري ذلك أن معظم السلوكيات الإنسانية تتشكل خلال مراحل
التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها الفرد في حياته ، وهي تختلف من مجتمع لآخر ومن ثقافة الى
أخرى ، وهذا ما يفسر أنماط سلوكية مقبولة اجتماعيا في بعض المجتمعات في حين تكون نفس
هذه السلوكيات مرفوضة لدى البعض الآخر .

2 - 2 - نظرية التعلم الاجتماعي

يرى باندورا Bandura ، وهو من المنظرين لنظرية التعلم الاجتماعي — النظرية
السلوكية — أن معظم السلوكيات الانحرافية هي ثمرة تعلم تلك السلوكيات أكثر مما هي ناتجة عن
المخزون الوراثي فالجنوح حسب نظرية التعلم الاجتماعي " سلوك مكتسب بالتعلم ويتوطد
بالتعزيز الإيجابي " (3) ، ومعنى هذا أن الأشخاص لا ينشؤون منحرفين طبيعيا (فطريا) بل يتعلمون
الانحراف عن طريق ملاحظة النماذج أو بالتجربة المباشرة ، بالإضافة وجود عملية أخرى هي
عملية التقمص حيث يتعلم الناس أنواع السلوك المختلفة من خلال مراقبة أفعال الآخرين ، ولقد

(1) — محمد فتحي عكاشة وآخرون : مدخل إلى علم النفس الاجتماعي ، المكتب الحديث، مصر دون سنة ، ص 186 .

(2) — زرارة فيروز ، مرجع سبق ذكره ، ص 82 .

(3) — حسن حسن : العدائية في محتواها الاجتماعي ، مجلة القافلة العدد 08 ، الكويت ، جانفي 1995 ، ص 17 .

توصل باندورا في أبحاثه أن المصادر التي تعلم السلوكيات الانحرافية وقدم تصنيفا للنماذج التي يتبناها الأطفال⁽¹⁾ وصنفها إلى ثلاثة نماذج :

- 1 — يمكن أن يتعلم الطفل الانحراف من عائلته .
- 2 — يمكن أن يتعلم الطفل الانحراف من محيطه المباشر .
- 3 — يمكن أن يتعلم الطفل الانحراف من وسائل الإعلام التي ما فتئت تشغل حيزا كبيرا من الوقت .

وتأخذ السلوكيات الانحرافية التي يتعرض لها الطفل أهمية كبرى ، ويمكن أن تعزز عن طريق المكافأة ، قبول استحسان جماعي لسلوك انحرافي ... وهذا ما يساهم في تكوين طباع الطفل في المستقبل ، ومن هنا يميل الذين تعلموا الانحراف إلى ممارسته في مواقف خاصة ، عندما يكون الانحراف والسلوكيات العنيفة ملائمة ظرفيا .

إن أنصار المدرسة السلوكية يرون أن الجنوح مثل كل الظواهر ناتجة عن تعلم لأفعال خاطئة في بيئة مريضة وغير سوية وقد رسخت هذه الأفعال بداخل الفرد بواسطة التعزيز والتقوية من المحيطين به ، إلا أن هذا الطرح أيضا لم يسلم هو الآخر من الانتقاد لا سيما أن هناك بيئات فاسدة وتنتج أفرادا غير جانحين ، أو بالعكس بيئات اجتماعية جد سوية إلا أنها تنتج أفرادا على درجة عالية من الإجرام ومن هنا نستطيع أن نقول إن التفسير السلوكي للجنوح - الانحراف - يبقى نسبيا تتسبب فيه عوامل أخرى غير التعلم .

2 - 3 - نظرية ديبويست

لقد اهتمت المدرسة البلجيكية بقياس عدة جوانب مختلفة لجنوح الأحداث وخطورة التوجه نحو الانحراف كنشاط أساسي عند الأحداث ومن أهم رواد هذه المدرسة "ديبويست" الذي توصل من خلال دراسته إلى وضع سلم صنف به الجانحين تبعا لدرجة خطورته وحسب هذا التصنيف ينقسم السارقون إلى أربع فئات كل اثنتين منهما تشكلان قطبين متعارضين على نفس المحور .

- أ- السرقة بدون دلالة جانحة تقابلها السرقة كأسلوب حياة .
- ب - السرقة العصابية تقابلها السرقة كأسلوب غير شريف⁽²⁾ .

(1) - MARIE HELENE ET ALL 1999 : je suis violent, www.yahoo.fr

(2) - DEBUYST (C) ET JOOS (J) : l'enfant et l'adolescent voleur .Éd. ESSART, Bruxelles 1971. P. 89

ويعني المحور الأول تلك الأفعال التي يقدم عليها الحدث في فترة ما من حياته كسلوك ذي مكانة في تطور الشخصية وإشباع الرغبات من أجل السيطرة على الواقع ، أو الاحتكاك بالواقع والتعامل مع ما فيه من أشياء.

أما السرقة كأسلوب حياة فتعني الاستمرار في سلوك الجنوح رغم ردود الفعل الاجتماعي وصولاً إلى التمرد على قيم المجتمع ومعاييره وهو ما يعني في النهاية تكوين الشخصية الجانحة.

أما المحور الثاني فيكون السلوك كعرض لصراع داخلي يقع فيه "الأنا" الذي يتوزع بين الرغبة في الانتماء الاجتماعي وتفجر النزوات اللاواعية ويبدو الفعل الجانح هنا وكأنه وليد قوى داخلية لا واعية تفلت من سيطرة الشخص .

أما السرقة كأسلوب غير شريف فتحدث على مستوى الوعي في إطار الرغبة في التكيف والاحتفاظ بالانتماء الاجتماعي ولكن دون تقبل للقيم الخلقية والالتزام بها.

كما أن بعض التصرفات التي تصدر عن الحدث الجانح كالسرقة والكذب ، ما هي إلا تصرفات تجسد حالة من الإحباط تولد أماً معنوية يدفع الحدث إلى البحث عن حل تعويضي يجعل سلوك السرقة مثلاً يصل إلى درجة أعلى من مجرد سلوك عابر أي سلوك نمط من الوجود يتباهى به المنحرف ويعتبر بتبنيه إلا أن هذا النمط يثير استنكار المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن احترام القوانين ، حيث تبدو السرقة كاصطدام بالقوانين ويبقى العيش على مستوى مبدأ اللذة كأسلوب لتحقيق الذات لذا يصبح السلوك الجانح الحل الوحيد لصعوبات الحياة وحسب هذا الاتجاه فإن المسالك التي تؤدي إلى الجنوح ثلاثة :

— الطفل المحروم ، الطفل المدلل ، الطفل الذي يتباهى بمعايير جانحة ... ومع أن النهاية واحدة في جميع الحالات، إلا أن المسارات تختلف في كل منها⁽¹⁾.

ورغم إسهام المدرسة البلجيكية في دراسة عالم الجنوح عند الأحداث واهتمامها بالجانب الذاتي للجانح ، إلا أنها أهملت البعد الاجتماعي مع أنه لا يمكن دراسة ظاهرة الجنوح بمعزل عن البعد الاجتماعي بما يحويه من متغيرات ، فاهتمامها بالجانب الذاتي كان من أجل تحديد مختلف جوانب الجنوح عند الأحداث بتفسير أفعالهم الجانحة عن طريق قياسها ووضع سلم لتصنيف الجانحين حسب درجة الخطورة من حيث الأفعال الجانحة الصادرة عنهم .

(1) - BOUTACHANE (T) : institution de rééducation et marginalisation. Journée d'études sur la délinquance juvénile .Constantine 1983. PP 59 – 64.

حيث اعتبر "ديويست" أن الأفعال التي تصدر عن الحدث وخاصة السرقة إما أن تكون من أجل تأكيد الذات وتطور الشخصية للسيطرة على الواقع وقد تكون نتيجة صراع داخلي يكون الفعل الجانح فيه وليد قوى داخلية لاواعية تفلت من سيطرة الشخص إلا أن هذه الأفعال الجانحة ما هي إلا تصرفات تعبر عن عدم الانتماء الاجتماعي للحدث مما يجعله يتمرد على قيم ومعايير المجتمع فيمارس السرقة كتعبير عن الإحباط والألم المعنوي فيتخذها كحل تعويضي .

ورغم الاهتمامات الهامة لهذه النظرية إلا أنها أهملت الجانب الاجتماعي والاقتصادي في دفع الحدث إلى الجنوح وخاصة ممارسة جنحة السرقة التي يلعب الأسلوب التربوي المتبع من طرف الأسرة في تنشئة الحدث دورا هاما في عدم ارتكابها وذلك بتعليم الحدث كيفية تقبل القيم الخلقية والدينية والالتزام بها .

بالإضافة إلى أهمية العامل الاقتصادي في المساهمة في ارتكاب الحدث لجنحة السرقة والتي هي تعبيرا عن حاجته الماسة إلى المال لإشباع رغباته ونزواته وكطريقة سهلة للكسب السريع ، لأن تكرار عملية السرقة الملاحظة عند الأحداث رغم تكوينهم وإعادة تربيتهم قد يعود إلى أسباب نفسية وليست اجتماعية أو اقتصادية فقط .

3 - النظريات البيولوجية

تشير الوراثة إلى انتقال بعض الخصائص من الأصل إلى الفرع أثناء تكون الجنين ، سواء كانت هذه الخصائص جسمية أو نفسية ، أو هي انتقال صفات عضوية من جيل إلى آخر ، مما يؤدي إلى انتقال بعض الأمراض العقلية والعضوية من خلال الوراثة .

ولقد نادى أرسطو قبل الميلاد بإمكان التعرف على كثير من أخلاق الفرد من خلال دراسة سماته الجسمية ، وخاصة منها تلك التي تميزه عن غيره من بني جنسه ، وقد استمرت هذه النظرية عبر العصور ، حيث نجدها عند علماء العرب والذين كانوا يطلقون عليها مصطلح العرافة أو الفراسة بين عامي 1728 - 1741 و حاولوا تطبيق أصولها على فئة المنحرفين ، وذهبوا إلى القول بأن الجريمة هي نتاج طبيعي لضعف خلقي يعود إلى وجود اضطراب في النمو الطبيعي لأجزاء المخ

والدماغ ، حيث كانوا يعتقدون بأهمية العوامل البيولوجية في تشكيل شخصية الفرد وتحديد سلوكياته وأفعاله ، وقد استمر هذا الاتجاه عند علماء الغرب أيضا وخاصة عند أتباع المدرسة الايطالية لمبروزو ، يعد " لومبروزو " رائد المدرسة الايطالية في علم الإجرام ، حيث أجرى العديد من البحوث حول تأثير العوامل الوراثية في الجريمة والتي تجعل من الفرد منحرفا وتميزه عن غيره من الأسوياء وقد توصل (لومبروزو) إلى أن للمجرم ملامح خلقية تجعله يتردد إلى الإنسان البدائي فهو يحتفظ عن طريق الوراثة بالخصائص البيولوجية للإنسان ما قبل التاريخ حيث يتميز من حيث الشكل الخارجي بتضخم في عظام الوجه والفك والخصدين وغير ذلك من الصفات (1).

إلا أن (لمبروزو) قد ركز على صفات المجرم بالميلاد والذي تميزه خصائص مرفولوجية وبيولوجية معينة وكان يعتقد أن معظم الجناة من هذا الصنف إلى أن توصل من خلال بحوثه الأخيرة إلى أن نسبة المجرمين بالميلاد لا تتجاوز الثلث بالنسبة لمجموع الجناة (2).

ويرى أيضا أن أساس المسؤولية ليس حرية الاختيار كما يدعي الفكر التقليدي بل الحتمية الجبرية نظرا لوجود المجرم المدفوع إلى الجريمة دفعا بحكم التكوين البيولوجي وبالتالي فان رد الفعل الاجتماعي ضد الجريمة والمجرم يجب أن يتمثل في تدابير وقائية تحمي المجتمع من الخطورة الاجتماعية للمجرمين (3).

فيجب إذن أن تحل الجبرية محل حرية الاختيار وان تحل التدابير محل العقوبة وفكرة المسؤولية الاجتماعية محل الجنائية ، وقد نادى هذه المدرسة أيضا بضرورة اعتبار العقوبة أداة لأنها نظرت إلى الجريمة باعتبارها ظاهرة طبيعية واهتمت بدراسة السمات الجسمية والنفسية للمجرمين (4).

ورغم أن (لمبروزو) يعد مؤسسا لعلم الإجرام العلمي القائم على ملاحظة الوقائع وتقديم الفروض التي تفسرها ، والتأكد من صحة هذه الفروض عن طريق التجربة ، إلا أن المنهج الذي اتبعه في دراسة المجرم والنتائج التي توصل إليها واجهت انتقادات عدة منها اهتمامه المبالغ فيه فيما الجانب التكويني الفردي وأثره في السلوك الإجرامي وإهماله للعوامل البيئية والاجتماعية المحيطة بالمجرم رغم ما لها من أثر لا يمكن إنكاره على سلوكه .

(1) — محمد أبو العلا عقيدة : أصول علم الإجرام ، دار الفكر العربي ، ط 2 ، القاهرة 1994 ، ص 64 .

(2) — نفس المرجع ، ص 65 .

(3) — نفس المرجع ، ص 66 .

(4) — السيد علي الشتا : علم الاجتماع الجنائي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1987 ، ص 37 .

هذا مع إنكار (لمبروزو) لفكرة حرية الاختيار كأساس للمسؤولية الجنائية والمناداة بفكرة الحتمية أمر لا يمكن التسليم به ، فضلا على أنه يؤدي إلى انتشار الإجرام تحت دعوى أن الإنسان مسير إليه وليس بوسعه أن يبتعد عن طريقه، وهذا مع ذكره للمجرم بالعاطفة والمجرم بالصدفة عند تصنيفه للمجرمين وإدراج هاتين الطائفتين بين المجرمين يخص فكرة الحتمية⁽¹⁾.

ومع ذلك لا ننسى أن دراسة (لمبروزو) وجهت الأنظار إلى أهمية دراسة المجرم دراسة علمية باستخدام المسح التجريبي في البحث وذلك لمعرفة الأسباب التكوينية التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة.

إلا أنه لا جدال في أن العوامل الوراثية سواء كانت فسيولوجية أو نفسية لها تأثير واضح في تحليل أسباب الجنوح ، إلا أنه لا ينبغي أن ننظر إليها باعتبارها العامل الوحيد في تحليل الجنوح بل لابد من وجود عدة عوامل متضافرة مع بعضها البعض⁽²⁾.

إن تركيز (لمبروزو) في دراسته على أهمية العوامل البيولوجية في الجريمة والجنوح جعل اهتمامه ينحصر في الجانب التكويني الفردي وأثره في السلوك الإجرامي مع إهماله لدور العوامل البيئية والاجتماعية المحيطة بالفرد رغم أهميتها في الجنوح والجريمة .

فالظروف الاجتماعية التي يعيش فيها الحدث سواء كانت داخل الأسرة أو خارجها تؤثر عليه بطريقة مباشرة وتدفعه للجنوح لما للأسرة والمحيط الاجتماعي الذي يشكل البيئة الخارجية للحدث من أهمية في تقويم سلوكه وانحرافه .

كما أن تأكيد نظرية (لمبروزو) على فكرة الحتمية يرجع للعوامل البيولوجية الموروثة والتي تجعل من الفرد مدفوعا إلى الجريمة بحكم تلك العوامل مما يفقده حرية الاختيار كأساس للمسؤولية الجنائية ، إلا أنه أمر لا يمكن التسليم به نهائيا نتيجة وجود عدة عوامل أخرى تتحكم في سلوك الأفراد وتوجههم تبعا للتنشئة الاجتماعية والمحيط الأسري والاجتماعي للفرد .

وهذه النظرية لا تلائم مجتمع الدراسة لأن معظم الأحداث في مجتمع دراستنا كان انتهاجهم للسلوك الانحرافي ناتجا عن وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر عليهم وتدفعهم للجنوح ، فوجود الحدث في أسرة مفككة وسوء المعاملة وطبيعة المسكن الذي يعيش فيه أو الذي

(1) — محمد أبو العلا عقيدة : مرجع سابق ، ص 67.

(2) — نفس المرجع ، ص 70.

أتى منه ، فهذه العوامل تؤثر حتما على نفسيته وتدفعه للانحراف ، إلا أن هذا لا ينكر أهمية العوامل الوراثية وإن كان دورها غير بارز في مجتمع الدراسة .

4 - النظريات الاقتصادية

يحاول بعض الدارسين من المشتغلين بدراسة الجريمة الربط بين الانحراف من جهة وبين العوامل الاقتصادية كالفقر والجوع وانخفاض الدخل والتطلعات الاقتصادية من جهة أخرى.

وقد ظهرت مجموعة من الدراسات الاجتماعية المدعمة لهذا الغرض كما ظهرت بعض الدراسات المكذبة له في نفس الوقت وينطوي هذا الفرض على فرض ضمني يحاول حصر الجريمة إلى حد كبير داخل الطبقات الدنيا في المجتمع وهي الطبقات الأكثر فقرا والتي تتسم بانخفاض مستوى المعيشة وعلى سبيل المثال فقد كشفت دراسات الباحث الايطالي Diverece في العالم الغربي ، في أواخر القرن الماضي عن أن المجرمين المحكوم عليهم من أبناء الطبقة الفقيرة يصل عددهم إلى 90% من مجموع المحكوم عليهم في حين أن نسبة أبناء هذه الطبقة إلى أبناء كل طبقة لا تتعدى 60% فقط ، وهذا ما ذهب إليه كارل ماركس بقوله " إن القضاء على المشكلات الاجتماعية ومنها ظاهرة الجريمة ، إنما يتم بإصلاح النظام الاقتصادي " (1) كذلك فإن أبحاث مدرسة "شيكاجو" في علم الاجتماع تميل إلى دعم ذلك الفرض الزاهب إلى أن الانحراف والإجرام يشيعان أكثر بين أبناء الطبقات الدنيا أو الفقيرة أو المحرومة داخل المجتمع ، ويقول آخر بأنهم يجعلون من الانحراف ظاهرة مرتبطة بالفقر والأحياء المتخلفة التي يسكنها أبناء الطبقات الوسطى (2).

ولقد عزا العالم الهولندي "بونجر" الأفعال الإجرامية وخاصة جرائم الممتلكات إلى الفقر لأبناء الطبقة في ظل التنافس الرأسمالي والفقر ينبع عادة من المنافسة الاقتصادية غير الناجحة ويقود إلى التفكك الشخصي وهو من لوازم المجتمع الرأسمالي. ومن هنا يصبح علاج الجريمة وفقا لهذه النظرية من خلال إعادة تنظيم وسائل الإنتاج وقيام مجتمع لا طبقي أي خال من الطبقات ويقول "بونجر" إن النزعة الأنانية في الإنسان لا تؤدي بذاتها إلى جعله مجرما ، وبسبب ظروف البيئة الحالية أصبح الإنسان أنانيا جدا أو أكثر قدرة على ارتكاب الجريمة ، ويقوم النظام الاقتصادي الحالي

(1) — يسرى أنور علي وأمال عبد الرحيم عثمان : علم الاجرام وعلم العقاب ، دار النهضة، مصر، 1970 ، ص 19 .
(2) — نبيل محمد توفيق السمالوطي : الدراسات العلمية للسلوك الإجرامي ، دار الشروق ، جدة ، المملكة العربية السعودية 1983 ، ص 245 .

على أساس التبادل ، والتبادل يؤدي إلى تنمية صفة الأنانية والمجتمع الذي يبنى على أساس التبادل يعزل أفراده عن بعضهم البعض بواسطة أضعاف الروابط بينهم فكل فريق من رفقاء التبادل يفكر في تحقيق منافعه حتى وان كانت على حساب الفريق الآخر.

ويذهب "بونجر" إلى القول إلى أن (إلاه) الاقتصاد والتجارة هو في نفس الوقت (إلاه) اللصوص وعلى ذلك يقول إن التاجر والسارق يشبهان بعضهما البعض من حيث أن كلا منهما يهتم بمصالحه الخاصة⁽¹⁾.

فالفقر وفقا للرأي الراجح لا يكون عاملا مباشرا بحد ذاته ولكنه يولد على الأقل حالات اجتماعية وفردية تساعد على الإجرام وخاصة في المدن حيث إن المنتجات الاستهلاكية معروضة في زوايا الشوارع وتمثل مغريات جمّة ، والأثر المباشر للفقر يكمن في اضطرار هؤلاء الأحداث إلى العمل في أتفه الحرف والخدمات ، وبذلك يتعرض عدد كبير منهم لاستغلال المهربين المحترفين الذين يستخدمونهم لتصريف بضائعهم أو استدراج الناس إلى أماكن تعاطي الرذيلة والمخدرات ، ولا يطول بهم المطاف حتى ينغمسوا في متاهات الانحلال الخلقي ويصبحوا هم أنفسهم ضحايا مما يسهم في انحطاط أية قيمة خلقية لديهم إلى جانب ذلك فإن الفقر قد يورث عند البعض وهن الشخصية وضعف العزيمة واقتباس الأفكار الرديئة والمبادئ الهدامة والحقد على المجتمع وازدراء القانون العام⁽²⁾.

ويرى الدكتور "برت" أنه وحتى في الحالات التي يكون فيها الفقر الدافع الرئيسي لانحراف الأحداث ، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه يعني الفقر بالمعنى النسبي ، أي أن الفقر الناتج عن عدم إشباع الحاجات الملحة ، وعدم كفاية الدخل ، والفقر بحد ذاته لا يرتبط بالجنح وإلا لجنح كل الفقراء ، وإنما يرتبط الجنح بالفقر إذا صاحب الفقر هذا نوعا من المطامح الواسعة التي لا تجد أمامها الفرص لتحقيقها بالوسائل المشروعة ، وان وجدت هذه العلاقة فإنها تشير إلى خلل في النظام الاقتصادي وإلى تناقضات في البناء الاجتماعي .

وإذا كان الفقر لا يكون بمفرده سببا للانحراف عند الأحداث فإنه قد يؤدي إلى ظهور كثيرا من حالات الانحراف ، خاصة إذا لازمه سوء الرعاية الذي يلازم عادة حياة الفقراء ، لذا

(1) — عبد الرحمن العيسوي : مرجع سبق ذكره ، ص 71 .

(2) — علي محمد جعفر: الأحداث المنحرفون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، بيروت 1984،

فان تحسين الوضع المادي للأسرة لا يزيل بذور الجريمة من قلوب أبنائها المنحرفين ولكنه سيؤدي إلى تخفيف من الميل إلى الإجرام في نفوس هؤلاء الأبناء⁽¹⁾.

وقد كشفت الدراسات الموضوعية عن أن تركيز العديد من الدراسات الأمريكية في علم الاجتماع على الارتباط الوثيق بين الفقر والجريمة يحمل انحيازاً سياسياً لتحقيق بعض الأهداف⁽²⁾.

وكانت دراسة "بونجر" قد أثبتت أن الفقر وحده لا يسبب الجريمة ولا يؤدي إليها وأن غالبية الناس ليسوا مجرمين وإنما المجرمون هم من فئة قليلة من الناس، ومعظم المجتمعات توجه عناية خاصة للعاطلين والفقراء أكثر مما كان يحدث قديماً .. ولكن قد يظل من عوامل الاضطراب اتساع الهوة بين إمكانيات الفرد الاقتصادية ومطالبه والحاجات التي يرغب في إشباعها ، وعلى الرغم من أهمية البعد الاقتصادي عند تفسير السلوك الإجرامي والانحراف ، فإنه لا يكفي على الإطلاق كعامل وحيد للتفسير، فإذا كان الكثير من المجرمين يرتكبون جرائم تحت وقع عوامل اقتصادية في مقدمتها الفقر والحرمان، فإن هناك ملايين الفقراء والمحرومين والأسوياء الذين يستنكرون السلوك الإجرامي تماماً⁽³⁾.

وان كان الفقر هو العامل الأساسي للجريمة فكيف نفس ارتفاع معدل الجرائم وتزايد خطورتها في البلاد الغنية في العالم الغربي كالولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية لدرجة ظهور تنظيمات وجماعات منظمة للإجرام في شكل عصابات منظمة وذلك بالمقارنة بالبلدان المتخلفة والفقيرة.

والواقع أن العامل الاقتصادي هو أحد العوامل المتعددة التي يمكن إضافتها إلى غيرها من العوامل ويرى الدكتور مانويل لوبازراي Lopez Rey أن النمو الاقتصادي لا يمنع أنواعاً معينة من الجرائم ، كما أنه في نفس الوقت يؤدي إلى أنواع أخرى منها البطالة في الدول الرأسمالية والتي غالباً ما تدفع إلى الانحراف⁽⁴⁾.

وعموماً هناك صلة واضحة بين الجريمة والجنوح والظروف الاقتصادية ولكنها ليست صلة سببية مباشرة ، فالفقر قد يكون دافعاً للإجرام لدى بعض الناس وقد يكون أيضاً دافعاً للتمسك

(1) — نفس المرجع ، ص 67 .

(2) — نبيل محمد توفيق السمالوطي : مرجع سبق ذكره ، ص 247 .

(3) — عبد الرحمن العيسوي : مرجع سبق ذكره ، ص 85 .

(4) — نفس المرجع ، ص 87 .

بالخلق الفاضل عند آخرين أو دافعا للعمل لتحسين المستوى الاقتصادي بأساليب مشروعة عند مجموعة أخرى من الناس... الخ .

وهذا يتوقف على مجموعة من العوامل الأخرى غير العامل الاقتصادي وفي مقدمتها أسلوب التنشئة الاجتماعية ومدى عمق الإيمان الديني ونوعية القيم والموجهات السلوكية التي يتبناها الشخص وآماله وطموحه وانتماءاته الاجتماعية ونوعية الثقافة الفرعية المؤثرة عليه ولا شك أن معرفة هذه الحقائق تعد أساسا هاما عند وضع سياسة الدفاع الاجتماعي ومقاومة الانحراف داخل المجتمع⁽¹⁾.

تحاول هذه النظرية الربط بين العوامل الاقتصادية والجنوح بحصر الجريمة داخل الطبقات الدنيا الفقيرة في المجتمع والتي تتسم بانخفاض مستوى المعيشة ، لأن أغلب المجرمين من أبناء الطبقة العمالية البسيطة وخاصة في ظل النظام الرأسمالي الذي يلزمه الفقر عادة الناجم عن المنافسة الاقتصادية غير الناجحة مما يقود إلى التفكك الشخصي وانتشار جرائم الممتلكات كالسرقة الناتجة عن الحاجة الماسة إلى المال وهذه الظروف تجعل الفرد أنانيا وأكثر قدرة على ارتكاب الجرائم .

إلا أن الأثر المباشر للفقر يكمن في اتساع الهوة بين إمكانيات الفرد الاقتصادية ومطالبه والحاجات التي يرغب في إشباعها وهذا ما نلاحظه في مجتمع الدراسة ، حيث تعاني معظم أسر أفراد العينة من الفقر الناجم عن الهجرة الريفية نحو المجتمع الحضري مما يجعل أبناء هذه الأسر يضطرون إلى العمل في مهن بسيطة ذات أجر ضعيف نتيجة افتقارهم لمؤهلات العمل في مهن محترمة وذات أجر مرتفع ، كما أن عامل الهجرة نحو المجتمع الحضري يعمل على تشكيل أحزمة قصديرية على هامش المدينة وهي ما يعرف بالأحياء الهامشية إذن فيتضافر عامل الفقر مع السكن في الأحياء الهامشية بالإضافة إلى الطموحات الملازمة للحياة في المدينة مع صعوبة التكيف الاجتماعي ، كل هذه العوامل وان كانت كلها ناتجة عن الفقر إلا أنها تؤثر على الحدث نتيجة توسع طموحاته في المدينة أكثر منها في القرية فيضطر إلى انتهاج طرق غير قانونية لتحقيق رغباته التي لم تستطع أسرته تحقيقها فلا يجد سوى الانحراف طريقا لتحقيقها ويعتبر عامل الفقر من أهم العوامل المؤدية للجنوح في مجتمع الدراسة وان كان الفقر ليس سببا مباشرا في الجنوح إلا أنه يولد حالات اجتماعية وفردية تساعد على الجنوح وخاصة في المدن .

(1) — نفس المرجع ، ص 86 .

5 - النظرية الجغرافية

تبرز أهمية العامل الجغرافي في مجال الجنوح والجريمة ، باعتباره دافعا لارتكاب الأفعال المنافية للقانون ، ولقد كشفت عدة دراسات مدى تأثير العامل الجغرافي على ظاهرة الجنوح "فواتسن" يعرف هذا الأخير بأنه تحديد الأقاليم الموجودة على سطح الأرض استنادا على الاشتراك في ظاهرة اجتماعية معينة ، حيث ركز على الأنماط المكانية ، التوزيعات الجغرافية للظواهر الاجتماعية كمييار رئيسي لتحديد الأقاليم الجغرافية ، فهي الخطوة الأولى لرسم حدود مناطق المشاكل ، التي تعتمد على التحليل المكاني والمفسرة للأنماط وتبايناتها مكانيا وزمانيا ، حيث كان التركيز على الخرائط التوضيحية للتباينات المكانية لتكرار حدوث الجريمة ، تبعثها دراسات عن تباين الأقاليم في الجريمة من حيث التكرار والزمان وقد استمر الحال حتى العشرينيات وقد أطلق عليها المدرسة الجغرافية لاهتمامها بالتباين بين مختلف المناطق الجغرافية ومحاولة تفسيره على أساس اختلاف خصائص المناطق والأقاليم⁽¹⁾.

فالدراسات الأولى في علم الاجتماع الإجرامي تعود إلى المدرسة الجغرافية "الخرائطية" بزعامة العالمين الفرنسي جيرى البلجيكي وكتليه Quetelet Giry حيث ساعدت هذه المدرسة على ظهور الاحصاءات الجنائية في فرنسا ، حيث بين جيرى العلاقة الموجودة بين المناخ وفصول السنة من ناحية والاجرام من ناحية أخرى ، وخلص الى أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تبلغ ذروتها في جنوب فرنسا في حين تبلغ جرائم الاعتداء على الأموال في شمالها⁽²⁾.

وخرج جيرى من خلال هذه النتائج بقانون يربط العلاقة بين الجريمة والطقس وسماه بالقانون الحراري للانحراف ، حيث تزداد الجرائم ضد الأشخاص في الطقس الحار وتزداد جرائم الأموال في المناخ والطقس البارد .

أما كتلييه فقد قام بدراسة عام 1832 تتعلق بتوزيع الجريمة حسب البيئة طبقا للمناخ والفصول، وخرج بقانونين الأول يتعلق بثبات الاجرام من عام لآخر والثاني سماه بقانون الحرارة الاجرامي⁽³⁾.

(1) — أ.د. مضر خليل العمر و د. محمد احمد عقلة المومني : جغرافية المشكلات الاجتماعية ، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد ، 2000 (من ص 13 — 21) .

(2) — علي عبد القادر القهوجي : علم الاجرام وعلم العقاب ، الاسكندرية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 2000، ص 80 .

(3) — نفس الرجوع ، ص 67 .

من خلال مجموعة من الاحصاءات خاصة بتوزيع الجريمة حسب البيئة والمناخ والفصول حيث قال " إن هناك ضريبة تدفع سنويا بصفة منتظمة وبدقة كبيرة فنحن نستطيع أن نعرف مسبقا كم شخصا مجرما في السنة لأن الجريمة ترتكب كل سنة بنفس النسبة تحت تأثير عوامل معينة طبيعية واجتماعية"⁽¹⁾.

لذلك جاءت النظرية الجغرافية لتفسير أسباب الجريمة بأنها أسباب جغرافية وبيئية لأن المناخ والفصول والحرارة يؤثر على الأفراد بوصفها عوامل مسببة للسلوك الانحرافي .

ومن هنا يتضح أن طبيعة البيئة تنعكس على نوعية شخصية أفرادها ، وهذا ما يؤكد " ابن خلدون " بقوله : " تأثر البيئة الجغرافية على الحياة الاجتماعية في تشكل نوع المجتمع ونوع الحرفة هل هي زراعية أم صناعية أو صيد أو تجارة ، بل وتؤثر على أخلاق الناس وطباعهم " ، ومثال على ذلك الشرق العربي أحسن مناطق العالم لأنه معتدل بين الحرارة الزائدة في الجنوب والبرد الشديد في الشمال ، أما الأقاليم الغير معتدلة فأهلها غير معتدلين في أحوالهم .

إن العامل الجغرافي هو نقطة اهتمام أصحاب المدرسة الجغرافية في تفسير الكثير من الظواهر التي تتعلق بالحياة الإنسانية ، فنظرتهم هذه جاءت انطلاقا من نظرهم للإنسان الذي أوجده الظروف البيئية وهذا ما يؤثر على سلوك الفرد وتكوينه ، لذلك فالنظرية الجغرافية تنادي بجمعية الطبيعة حيث أن الإنسان يقف حاجزا أمام الطبيعة ، وهذا ما تحاول دراستنا الكشف عنه بشكل أدق وأوضح ، وذلك لما له من أهمية كبيرة في دراستنا.

(1) — نفس المرجع ، ص 93 .

خلاصة

لقد تناولنا نماذج من النظريات التي تفسر ظاهرة الجنوح من مختلف جوانبها، وكان اختلاف هذه التفسيرات ناتجا عن ما تتميز به ظاهرة الجنوح من خصوصيات مع اختلاف نظرة علمائها لسلوك المنحرف ، إلا أنني قد حاولت ربط نتائج هذه النظريات مع الواقع المحلي لمجتمع الدراسة واختبارها بمجتمعة في تفسير ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري .

فبالنسبة للنظريات الاجتماعية اهتمت بدراسة التنشئة الاجتماعية للحدث وكل ما يحيط به سواء من الجانب الأسري أو الاجتماعي مع ما يشمله من ضغوطات اجتماعية تؤثر على الحدث وتشعره بالنبذ خارج دائرة الانتماء الاجتماعي مما يولد لديه السلوك المضاد للمجتمع .

في حين اهتمت النظريات النفسية والبيولوجية بدراسة البعد الذاتي لشخصية الجانح حيث فسرت السلوك الجانح بإرجاعه إلى أسباب داخلية تؤثر على الحدث وتخلق الاستعداد لديه للجنوح ، فمن خلال هذين الاتجاهين نستطيع أن نقول إنه لا يمكن الفصل بين المدرستين السوسولوجية والسيكولوجية في تفسير السلوك الانحرافي ، ذلك أن الفرد لا يمكن النظر إليه أو الحكم على سلوكياته وأفعاله بمعزل عن بيئته ومحيطه الاجتماعي الذي يعيش فيه وهذا ما أكدته المدرسة الجغرافية ، فالإنسان ابن بيئته الطبيعية والاجتماعية فهي التي تطبعه بطابعها وتشكله حسب ما يمليه الواقع.

إلا أن أصحاب النظرية الاقتصادية قد أعطوا اهتماما كبيرا في جعل الفقر عاملا أساسيا في جنوح الأحداث باعتبار أن الظروف المادية السيئة لمحيط الحدث الأسري والاجتماعي تعمل على دفعه للانحراف، لكن في بعض الأحيان هذا العامل لا يؤدي بالضرورة إلى الانحراف ، وهذا ما يحدث في مجتمعنا الجزائري عند أغلبية الأسر .

إن اختلاف هذه النظريات حول العوامل المؤدية للجنوح وأهميتها يجعل من ظاهرة الجنوح تناج جملة من العوامل المترابطة وهذا ما سيتم تناوله لمعرفة مدى تأثير هذه العوامل في جنوح الأحداث في مجتمع الدراسة.

الفصل الثالث

العوامل المؤدية إلى جناح الأحداث

- 1 - العوامل الذاتية
 - 1 - 1 - العوامل الجسمية
 - 1 - 2 - العوامل النفسية
 - 1 - 3 - العوامل العقلية
- 2 - العوامل الاجتماعية
 - 2 - 1 - أثر الأسرة في جنوح الأحداث
 - 2 - 1 - 1 - إنحراف الأحداث وأشكال نظام الأسرة
 - 2 - 1 - 2 - العلاقة بين إنحراف الأحداث والتفكك

الأسري

- 2 - 1 - 3 - العلاقة بين إنحراف الأحداث والتربية
- 2 - 1 - 4 - علاقة البيئة الأسرية بانحراف الأحداث
- 2 - 1 - 5 - المستوى الثقافي للأسرة
- 2 - 2 - أثر المدرسة في جنوح الأحداث
- 2 - 3 - أثر جماعة الرفاق ووقت الفراغ غير الموجه
- 2 - 4 - أثر وسائل الإعلام
- 3 - العوامل الاقتصادية
- 4 - العوامل الجغرافية
 - 4 - 1 - المكان والتضاريس
 - 4 - 2 - المناخ
 - 4 - 3 - الظلام الدامس أثناء الليل
 - 4 - 4 - الهجرة الداخلية والأحياء الهامشية بالمدينة
- 4 - 1 - الهجرة الداخلية
- 4 - 2 - الأحياء الهامشية بالمدينة

خـلاصـة

تشير العديد من الدراسات التي تناولت العوامل والأسباب المرتبطة بجناح الأحداث في ضوء النظريات المفسرة للجريمة والسابق الإشارة إليها ، والتي أجريت في مجتمعات متباينة وثقافات مختلفة أن هذه العوامل تنحصر في عوامل ذاتية وبيئية ، فمن خلال هذه الدراسات ونتائجها نحاول التأكد من أن هذه العوامل والأسباب أيضا ترتبط بمشكلات الجناح في المجتمع الجزائري ، شأنه شأن المجتمعات العربية والأجنبية الأخرى ، أم أن هناك عوامل وأسبابا أخرى مرتبطة بالمجتمع الجزائري وظروفه ، لهذا تحاول دراستنا هذه عرض العوامل والأسباب المؤدية إلى جناح الأحداث على النحو التالي :

1 - العوامل الذاتية

وتتمثل في العوامل الجسمية الموجودة في كيان المنحرفين أنفسهم ، وحالاتهم المرضية والاضطرابات الوظيفية ، وتركيب الجسم الحيوي ، والحالة النفسية والعقلية والعصبية ، ويدخل ضمن هذا النوع العوامل البيولوجية والنفسية⁽¹⁾ وكل هذه العوامل قد تؤثر على سلوك الحدث وتنعكس على تصرفاته وقد تدفعه إلى الجنوح ، ومنه يمكن تناول العوامل الذاتية التي تؤثر في سلوك الحدث الجانح .

1 - 2 - العوامل الجسمية

ويقصد بها التكوين العضوي والصفات الخلقية كشكل الأعضاء ووظائفها ، والمظهر الخارجي للإنسان ، والعاهات أو التشوهات التي قد يكون مصابا بها ، والطول أو القصر ، والنحافة والبدانة ، أو نتيجة للاضطرابات في إفرازات الغدد الصماء ، كل ذلك قد يؤثر على سلوك الحدث ويدفعه إلى السلوك الجانح . فالذين يعانون من المرض أو العجز يصبحون غير مستقرين نفسيا ، حيث الشعور بالخوف والقلق والحاجات غير المشبعة ، تخلق ضغوط نفسية قد تدفع بهم تجاه الجناح أو الجريمة ، وهذا مما لا شك فيه قد يدفع ذوي العاهات إلى السلوك التعويضي حيث الشعور بالنقص ، فيشبع ويتغلب على هذا الشعور من خلال الجنوح والجريمة .

(1) — جعفر عبد الأمير الياسين : أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث ، عالم المعرفة ، بيروت ، بدون سنة ، ص 35.

فسوء الصحة المتوالي يتضمن العجز والحرمان ، مما ينعكس على نفس الصغير بالحدود والكرامية حينما يقارن نفسه بالأصحاء، ومن ثم يسهل سيره مع تيار العدوان والانحراف .
فعدم رضا الحدث عن حالته الجسمية يشعره بالتوتر والنقص ، فيحاول أن يسلك أي سلوك لا يثبت ذاته وقد يكون هذا السلوك انحرافياً(1).

1 - 2 - العوامل النفسية

يتضمن التكوين النفسي مجموعة من الصفات والخصائص التي تؤثر في تكوين الشخصية الإنسانية وتكيفها مع البيئة الخارجية ، ويرى المحللون النفسيون أن أي اضطراب نفسي سواء أفصح عنه في سلوك إجرامي أو انحرافي يمكن إرجاعه إلى تفاعل بين ثلاثة أنواع من العوامل (عوامل تكوينية ، عوامل ارتقائية ، عوامل مباشرة) ، ويقصد بالعوامل المباشرة الأزمات الشديدة التي يمر بها الفرد مباشرة قبل ظهور السلوك المنحرف ، وتمثل الأزمات الشديدة أساساً في إحباط مفاجئ أو شديد للترغبات الغريزية ، أما العوامل الارتقائية فهي الخاصة بالنمو النفسي للفرد منذ الميلاد حتى يصل إلى الرشد وهي العوامل الحاسمة التي تعد مهيمته للانحراف ولهذا فهي تعتبر أهم العوامل الثلاث(2).

ويرى بعض العلماء أن السلوك الإجرامي هو حصيلة صراعات شعورية خفية يعاني منها المنحرف فترة طويلة ، هذا وتعد المؤثرات الشعورية واللاشعورية من العوامل التي تؤدي إلى اختلال في شخصية ، أو تجعل صاحبها مهياً للانحراف إذا ما اتحدت مع عناصر أخرى(3) ، فالصراع مع النفس يقود إلى القلق الذي يؤدي بالحدث إلى الأعراض العصائية ، كما في حالات الهستيريا والخوف المرضية والاكتئاب ، ومعظم الأمراض العصائية ، كذلك يؤدي القلق إلى السلوك الجانح مثل التشرذم ، والتمرد على المجتمع والحدود عليه وارتكاب الجريمة ضده .

كما أن الإحباط يثير الشعور بالعدوان ، ولأن الجانح يعرف أن التعبير عن هذا العدوان سيقابل بعدوان مضاد له ، فانه سيرى أن أحسن وسيلة لضبط الخوف والقلق من العدوان المتوقع هو البدء بالعدوان ، ومن مظاهر ذلك لدى الجانحين العناد والتحدي ، والتخريب والسرقة

(1) — هدي عبد الحارس البخشوشي وخيري خليل الجميلي : ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال الانحراف والجريمة ،

الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1996 ، ص 62 .

(2) — مريم ابراهيم حنا وآخرون : رعاية الفئات الخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية ، بل برنت للطباعة ، القاهرة

1997 ، ص 316 .

(3) — هدى محمد قناوي : سيكولوجية المراهقة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1992 ، ص 188

والاعتداءات الجنسية ، والتشرد ، والرسوب المتعمد والهروب من المدرسة ، وغير ذلك من مظاهر السلوك المنحرف التي تعبر في أساسها عن الخوف والقلق وفقدان الشعور بالأمن والحب⁽¹⁾.

كما يلعب التكوين النفسي دورا في الجناح والجريمة ويرتبط ذلك بالجوانب التالية :

أ — الحالات التي يولد فيها الفرد مصابا بالضعف العقلي .

ب — حالات ضعف القدرة على احتمال الأزمات الناتجة عن الإحباط ، أو عدم الإشباع.

ج — زيادة أو نقص الدوافع الغريزية المختلفة عن الحد السوي، وخاصة التزعات الجنسية

والعدوانية .

1-3 - العوامل العقلية

وتتضمن هذه المجموعة عوامل النقص العقلي ، أو الغباء ، أو تديني الذكاء والقدرات

الخاصة ، فالقصور العقلي يؤدي إلى ضعف التمييز بين السلوك السوي والسلوك المنحرف ، وتميز

انحرافات ضعاف العقول والأغبياء بالحماسة وسهولة الاكتشاف وتفاهة الهدف ، ومن السهل

الاستدلال عليها كالسرقة البسيطة ، والجرائم الوحشية كالقتل بطريقتة ظاهرة وإشعال

الحرائق ، غير أن الإجرام والجناح ليسا مرتبطين دائما بالنقص العقلي والغباء فقط ولكن

مرتبطان أيضا بالذكاء المرتفع ، فأخطر أنواع الجرائم يقوم بها أشخاص متفوقون في

الذكاء ، وتميز هذه الجرائم بإتقان رسم خططها كجرائم النصب والتزوير والاحتيال⁽²⁾.

أما الأفراد الذين يتسمون بانخفاض الذكاء فيكونون أكثر قابلية للاستهواء والانقياد ، مما

يسهل انحرافهم في التيارات السلوكية المضادة للمجتمع بالإضافة إلى أنهم عادة لا يستطيعون تقدير

المسؤولية عن الأعمال التي تسند إليهم أو التصرفات التي تصدر عنهم .

وخلاصة ما سبق هو أن العوامل الذاتية سواء كانت جسمية أو نفسية ، أو عقلية ، ليست

هي العامل الحاسم الذي يؤدي إلى الجناح بل إن تلك العوامل الذاتية ما هي إلا عوامل مساعدة

للانحراف ، فجنح الأحداث يعد أساسا مشكلة اجتماعية. بمعنى أن العوامل الاجتماعية غالبا تمثل

العامل الأساسي بين العوامل الأخرى فالدراسات التي أجريت على الأحداث سواء في مجال

(1) — أنور محمد الشرقاوي : انحراف الأحداث ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1986 ، ص 58 .

(2) — عبد المحي محمود حسن : الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1996 ،

إجرامهم أو تشردهم تشير إلى أهمية وتفوق أثر العوامل الاجتماعية في جناح الأحداث على عوامل أخرى .

2 - العوامل الاجتماعية

إن للبيئة التي يعيش فيها الحدث تأثيرا واضحا على سلوكه وتصرفاته ، ولا شك أن للبيئة الاجتماعية أهمية حيث يمكن القول أنها تتفوق على غيرها من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الجناح ، فالحدث الجانح مصنوع لا مولود فهو في الغالب ضحية وسط اجتماعي سيء ، لذلك فهناك العديد من العوامل الاجتماعية (البيئية) المرتبطة بجناح الأحداث ولعلها ما يلي :

2-1 - أثر الأسرة في جنوح الأحداث

للأسرة مسؤولية كبيرة ودور هام في تقرير النماذج السلوكية التي يبدو عليها الطفل في كبره ، فلا شك أن شخصية الإنسان وفكرته عن هذا العالم ، وما يتشربه من عادات وتقاليد وقيم ومعايير للسلوك إنما هي نتاج لما يتلقاه الطفل من خلال أسرته ، لذلك تعتبر الأسرة النواة الأولى في علاقة الفرد بالحياة الاجتماعية وخط الدفاع الأول ضد الانحراف ، وعلى هذا الأساس يقع على كاهل الأسرة مسؤولية عظيمة في ضبط سلوك الفرد وتوجيهه .

لذا لا غرابة أن نلاحظ اهتمام الباحثين في مجال جناح الأحداث بالأسرة وجعلها من المحاور الرئيسية التي تدور عليها أبحاثهم في محاولة اكتشاف أسباب الجنوح والعوامل المؤدية إليه⁽¹⁾ ، ويمكن إبراز ذلك من خلال المحاور التالية :

2-1-1 - انحراف الأحداث وأشكال نظام الأسرة

مما لا شك فيه أن تفكك العائلة وانشغال الوالدين بالعمل قد يؤدي إلى تفكك في بنيان الأسرة بسبب انتشار الخلاف الذي يؤدي إلى الطلاق أحيانا بين الوالدين .

فغياب السلطة الضابطة في الأسرة ممثلة في الأب ، وأن غياب النموذج التربوي المرتبط بشخصية الأب قد يجعل الابن أو الابنة فريسة للتعويضات التي يختارها كبديل ، مثل الأصدقاء والأقارب غير الحريصين على مصلحته مباشرة .

(1) — أحمد وهدان : الأنماط الجديدة لتعرض الأطفال للانحراف، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة 1999، ص 53 .

فالأسرة التي تعتمد على الأم في غياب الأب قد تتأثر فيها تربية الأبناء الذكور ، حيث توجد عوامل جانبية تساهم في هبوط نسب نجاح الأبناء مثل ظهور توترات وصراعات داخل المنزل وعدم قدرة الأم على التحكم في إدارة الأسرة⁽¹⁾، كذلك يؤدي فقدان الأبوين أو إحداهما إلى نتائج سيئة فقد يصاب الطفل بالقلق بسبب غياب هذا الوالد ، أو بسبب رد الفعل الذي نجده عند الطرف الآخر من الوالدين .

لذلك فالمحافظة على جو الوئام والانسجام والتفاهم داخل الأسرة من أهم العوامل الباعثة على أبعاد عوامل القلق والاضطراب والانحراف لدى الأحداث ، وذلك لوجود قول شائع هو " الأفعال تتحدث بصوت أعلى من الكلمات " .

2- 1- 2 - العلاقة بين انحراف الأحداث والتفكك الأسري

يقصد بالتفكك الأسري من الناحية الاجتماعية: انفصام الروابط الأسرية الذي قد ينتج من الطلاق أو المهجر، والشقاق والصراع في الأسرة.

ونظرا لما للأسرة من أثر كبير في تقويم سلوك الفرد ، فقد قام كثير من الباحثين بدراسة بين التفكك الأسري والجنوح ، ونتائج هذه الدراسات تختلف إلى حد ما بين دراسة وأخرى ، وذلك لاختلاف طبيعة المجتمع وصفاته ومميزاته ، وكذلك لاختلاف طرق جمع البيانات وتحليلها ، فقد أثبتت الدراسات أن نسبة (70% إلى 90%) من الأحداث المنحرفين أتوا من بيوت شابهة التناقض وعدم الانسجام بين أفرادها ، كما يرى "جراهام"...أن الطلاق يعمل على انهيار البناء الاجتماعي للأسرة وزوال مقومات وجودها ، كما ظهر أيضا أن انخفاض تقدير الذات عند الطفل سمة ملازمة وشائعة للطلاق بين الوالدين والذي قد يكون له آثار طويلة الأمد أو بعيدة المدى لفرص حياة الأبناء .

فالحدث عندما يفتح عينيه في بيت تسود فيه الخصومة والشجار بين الوالدين، فمن الحتمي أن يترك البيت القائم ويهرب من محيط الأسرة الموبوء ليبحث عن رفاق ، مما يمهد له سبل الانحراف. وعلى الأسرة أن تقوم بالواجب الأسمى وهو فطام الشاب ، ولا نعني بالفطام هنا دلالة المعروفة ، وإنما نعني بالفطام دلالة المجازية أي بمعنى تعويد الشاب في الوقت المناسب على أن يستقل عن الآخرين وأن لا يظل عالة على الأسرة ، مستغلا الشفقة والبساطة التي يعيش على

(1) — عبد الوهاب محمد الظفيري : النساء المعيلات للأسرة في حالة غياب الأب، مجلة دراسات الجزيرة العربية، العدد 98، 2000 ، ص 102 .

حسبهما في المنزل وذلك حتى لا يحرم الطفل من التعود على لذة الكفاح والخدمة والعمل بين الآخرين من بني جنسه خارج المنزل⁽¹⁾.

فالأسرة المفككة عامل رئيسي في سلوك الأحداث طريق الانحراف ، وان كانت ليست نتيجة حتمية إلا أن أغلبية الدراسات أشارت أن الأسرة المتصدعة هي المسؤولة الأولى لتكوين أحداث جانحين .

ولا يتوقف الأمر على الأسر المفككة فحسب بل أن الأسر المستقرة اجتماعيا قد تخرج أحداثا جانحين في حالة عدم إتباع السلوك الصحيح للتنشئة السليمة لأفرادها، وتعني هذه الظاهرة أن هناك تقصيرا من قبل الأسرة والمجتمع في توجيه هذا الجيل الناشئ، وهذه المشكلة لا تنفصل عن سياسة الأسرة والجماعة وتبدو انعكاسا للحياة العصرية وما يشوبها من سوء التنظيم الاقتصادي والاجتماعي وتفكك بناء الأسرة المادي والمعنوي وما يتبعه من انحلال في القيم والأخلاق .

2- 1- 3 - العلاقة بين انحراف الأحداث والتربية

يمكن أن يكون الوالدان مصدر أمان وعطف وثقة بالنسبة للحدث، كما يمكن أن يكونا سببا لخيبة أمله وكتبته وذلك من خلال أسلوب المعاملة التربوية التي يتلقاها الحدث سواء كان ذلك عقابا أم ثوابا.

كما أن التفاوت في المعاملة داخل الأسرة يمكن أن يولد لدى بعض الأحداث الرغبة في التفشي والانتقام وخاصة إذا اتبعت هذا الشعور عوامل أخرى قد تؤدي بالحدث إلى الانحراف ، فمواقف الوالدين من الأبناء لها أهمية خاصة إذ يجب ألا تثير معاملتهم الضغينة في نفوس الصغار، كما يجب ألا تتسم بعدم العدالة ، ويجب التأكيد على أهمية حاجات الطفل للحب والأمان وتأكيد الذات ، فعند عدم إشباعها قد تنفجر بصورة أو بأخرى بشكل عدواني ضد المجتمع ، كما أن التكيف داخل الأسرة يتوقف عليه التكيف مع المجتمع المدرسي والمهني في المستقبل⁽²⁾.

وترى عالمة Mary Buel Sayles أن حب الأبوين شرط من شروط شعوره بالأمن وهو ليس بأقل أهمية من وجود الوفاق بينهما وأن أسباب تمزق حياة الطفل الداخلية وجود التزاع

(1) — حسن شحاتة سعيان : علم الجريمة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة 1966 ، ص 118 .

(2) — جعفر علي : الأحداث المنحرفون ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت 1996 ، ص 60 .

الظاهر بين الأبوين وحتى التراعات الداخلية التي يظن الأبوان أنها خافية على الأطفال تسبب لهم اضطرابا عنيفا⁽¹⁾.

كما أن الكثير من الجانحين هم نتاج الأسر التي يسودها الخلق الساقط وتعدم فيها القيم الروحية والمثل العليا ومثل هذه الأسر تكون فيها مجرد من معاني الشرف والفضيلة أو السلوك الطيب وتصبح فيها الجريمة والاعوجاج وسوء الخلق أمرا عاديا ، لا يرى فيه أفراد الأسرة غضاضة ، ولا يحسون فيه معنى الخطيئة .

2- 1- 4 - علاقة البيئة الأسرية بانحراف الأحداث

يرى علماء الاجتماع أن الانحراف ينشأ عن البيئة الأسرية دون أي تدخل للعمليات النفسية المعقدة ويصفون الأحداث المنحرفين بأنهم ضحايا ظروف خاصة اتسمت بعدم الاطمئنان والاضطراب الاجتماعي .

إن انحراف وجنوح الأحداث يرجع غالبا إلى البيئة الفاسدة التي يعيشون فيها، ولكن لماذا ينحرف بعض الأحداث دون غيرهم ؟.

للإجابة عن هذا السؤال: فإن من المستحيل أن تتطابق الظروف والمؤثرات المحيطة باثنين من الأحداث ، ومهما تشابهت العوامل الرئيسية التي يصادفها كل منهما ، فإنه لا بد أن تكون ثمة فروق ولو بسيطة بين ظروف كل حدث ، وهذه الفروق هي التي تؤدي إلى الاختلاف بينهما في قوة المقاومة أو قوة الاستجابة ، بالتالي فإنها تؤثر على مدى رغبة كل منهما في إطاعته النظم الشرعية واحترام المعايير المألوفة ، ومن هنا ينحرف أحدهما ويبقى الآخر سويا .

فانحراف الصغار يرجع في الغالب إلى عوامل البيئة الأسرية ، وأهمها عدم رعاية الوالدين وتأثيرهما السيئ أحيانا ، لأن الحقيقة هي أن انحراف الأحداث تعبير عن فشل الوالدين في تربيتهم والإشراف على توجيههم ، وتقوية الشعور بالمسؤولية عند الأهل يكون أفضل بكثير من إلقاء عبء تربية الصغير على الغير⁽²⁾.

(1) — محمد عبد الفادر قواسمية : مرجع سبق ذكره ، ص 105 .

(2) — جعفر علي : مرجع سبق ذكره ، ص 62 .

وإذا ما أردنا فهم فرد واتجاهاته فيجب النظر إليه من خلال علاقاته بالعالم الخارجي ، بالتالي فان جنوح الأحداث غالبا ما يعود إلى البيئة السيئة التي نشأ وترعرع فيها.

ووجود الطفل في بيئة أسرية غير ملائمة ربما يكون من الأسباب ذات العلاقة الوطيدة في إيجاد البيئة الملائمة للانحراف السلوكي ، ولكن هناك عوامل أخرى تساعد على الانحراف مثل مدى استجابة الطفل لتلك الظروف.

إن الأسرة هي البيئة الطبيعية لنشوء الأطفال ، وقد أثبتت التجارب التي قام بها كثير من العلماء أن الأسرة هي أفضل نظام يوفر للأطفال العوامل النفسية والثقافية⁽¹⁾.

2- 1- 5 - المستوى الثقافي للأسرة

هناك نوعان من الثقافة التي تخص الأسرة وهما :

— **ثقافة عامة** : وهي شاملة للفرد والجماعة التي ينتسب إليها ، يرثها أو يكتسبها بحكم أنه فرد في هذه الجماعة.

— **ثقافة خاصة**: يكتسبها الفرد من حياته اليومية ومجتمعها وبيئته التي درج فيها. وهذه الثقافة تطبع الإنسان بطابع خاص يميز جماعته عن غيرها من الجماعات ، ويميز شخصه عن غيره من الأشخاص ويكون من شأنها أن يشعر ويفكر ويقدر على أساليب متعددة ، وأن يتشبع بأراء ومعتقدات وتقاليد ، وأن يكتسب من أنواع السلوك والمعاملة والعادات ما يرفع أو يخفض من احتمالات اصطدامه بالنظم والقواعد الاجتماعية الموضوعية.

وطبيعة هذه الثقافة تنقسم إلى :

العوامل الحضرية : وهي العوامل المتصلة بالثقافة العامة للجماعة.

العادات والتقاليد : ويقصد بها أنماط من الاعتقادات والسلوك المجتمعية والتي تنحدر من السلف إلى الخلف على مر حقب طويلة، وتحظى بالقداسة والاحترام دون حاجة إلى مناقشتها أو إخضاعها للتفكير. كالأخذ بالثأر أو الانتقام للعرض... الخ⁽²⁾.

(1) — نفس المرجع ، ص 67 .

(2) — نفس المرجع ، ص 68 .

المدنية: وهي اللباس الخارجي للمجتمع، مبناهما النمو العلمي والتحكم في قوى الطبيعة ورفع المستوى المادي وجعلها أكثر رفاهية.

2 - 2 - أثر المدرسة في جنوح الحدث

تمثل المدرسة التي أنشأها المجتمع وعهد إليها بمسؤولية وإعداد أفرادها للحياة الاجتماعية والمدرسة وبذلك تكون ذات أهداف محددة مشتقة من فلسفة المجتمع وثقافته وإمكانياته وخطته المستقبلية وطبيعة العصر وخصائص المتعلمين في المرحلة التعليمية المرتبطة بالمدرسة وفي قيام المدرسة بهذا الدور تعتمد على المتخصصين من المعلمين والإداريين⁽¹⁾.

وبما أن المدرسة هي المؤسسة المختصة التي أنشأها المجتمع لتربية وتعليم صغاره نيابة عن الكبار الذين منعهم مشاغل الحياة وحالت دون تفرغهم للقيام بتربية صغارهم لذا فوظيفتها تتمثل في:

أ — تبسيط التراث الثقافي وخبرات الكبار وتقديمها في نظام تدريجي يتفق مع قدرات الأفراد .

ب — تنقية وتطهير التراث الثقافي مما يفسد نمو الطفل ويؤثر في تربيته تأثيرا سلبيا، حيث إن عمل البيئة المدرسية هو حذف كل ما هو غير ملائم من البيئة الخارجية كي لا يؤثر في عادات الطفل واتجاهاته

ج — توفير بيئة اجتماعية أكثر اتزاناً من البيئة الخارجية مما يؤثر في تنشئة التلميذ وتكوين شخصيته تكويناً يمكنه من التفاعل والتكيف مع المجتمع والعمل على تطويره .

إن البيئة الاجتماعية خارج المدرسة تضم جماعات عديدة متباينة ولكل من هذه الجماعات أهدافها ونظمها وعلاقتها التي تنعكس في تأثيرها التشكيلي لشخصيات أعضائها ، إن اختلاف هذا التأثير وتعارضه وعدم اتزانه يؤثر في قدرة التلميذ على التكيف مع المجتمع الكبير .

فالطفل حيث ينشأ في جماعته الأولى وهي الأسرة ثم ينتقل إلى جماعة أخرى كجماعة الأصدقاء أو النادي ، فإنه يعاني من صعوبة التكيف مع الجماعة الجديدة نظراً لانطوائه داخل جماعته الأصلية لكن البيئة المدرسية توجد الاتزان بين العناصر المختلفة والأوضاع المتعارضة في

(1) — سميرة أحمد السيد : علم اجتماع التربية ، ط 1 دار الفكر العربي ، القاهرة 1993 ، ص 73 .

البيئة الخارجية وتعمل على تحرير الفرد من الانطواء داخل جماعته ليدخل بعد ذلك في معترك الحياة الأوسع (1).

وتلعب المدرسة دورا متميزا في حياة الحدث، ليس فقط بوصفها قوة وقائية يمكن أن تحول بين الحدث و بين الجنوح ، أو كقوة علاجية من الممكن أن تلعب دورا ناجحا في تقويمه إذا جنح، ولكنها أيضا قد تكون سببا في خلق بعض حالات الجنوح ، ولا غرابة في ذلك فهي البيئة الخارجية الأولى التي يصادفها الحدث بعيدا عن عائلته مجردا من الاطمئنان العاطفي الذي شب عليه داخل أحضان أسرته يلتقي فيها بصنوف غير محددة من الأطفال الذين نشأوا في بيئات عائلية متباينة ، يحملون نزعات وأهواء مختلفة ، لا تستبعد أن يكون بينهم الجانح أو من هو في طريقه إلى الجنوح ، كما يلتقي فيها بمن سيلعبون دورا كبيرا في توجيهه وبناء شخصيته بعد والديه، وهم معلموه وأساتذته وهنا تلعب المخالطة والمحاكاة دورهما البارز في تحديد معالم شخصيته .

فالمدرسة إذن هي المحك الأول الذي تقاس به قدرة الحدث أو عدم قدرته على التكيف مع مجتمع يسوده النظام والقواعد الملزمة التي يتعرض الحدث للعقاب إذا خالفها ، ويكون عقابه بواسطة سلطة أخرى خلاف سلطة والديه ، وهو يتذوق في المدرسة لأول مرة طعم القوة التي تسود العالم الخارجي بالنسبة لمجتمعه العائلي الصغير تلك القوة التي تفرض عليه أوضاعا سلوكية لم يسبق له أن صادفها من قبل ، وفيها يتعرض لأنواع من العقوبات والجزاءات لم يألفها من قبل وقد تعثره الدهشة إذ يجد حتى والديه عاجزين عن حمايته منها ، فالمدرسة بالنسبة للحدث تجربة جديدة ، فلا بد وأن تكون ذات أثر فعال في سلوكه وفي بناء شخصيته .

إلا أن بعض المدارس قد تفشل في تحقيق أهدافها ،وقد لا يتوفر للتلميذ أي قسط من الحرية والشعور بالمسئولية وقد لا يجد مكانا ينمو فيه نموا يتفق مع طبيعته وحاجاته ، وفي مثل هذا المناخ قد يصاب التلميذ بالإخفاق والقلق ، وتصبح المدرسة في هذه الحالة أقل جاذبية لبعض التلاميذ الذين يجدون في البيئة الخارجية للمدرسة أكثر إمتاعا لتحقيق رغباتهم ، حيث أنهت دراسة Wood Ward 1999 عن أثر الخبرة المدرسية على جناح الأحداث : (دراسة حالة) أن المدرسة كانت أحد العوامل الهامة بالإضافة إلى عوامل أخرى (2)، فالمدرسة إذا لم تواكب التغيرات السريعة

(1) — منير المرسى سرحان : في اجتماعيات التربية ، ط 3 ، دار النهضة العربية ، بيروت 1981 ، ص 192 .
(2) - WOOD WARD . D .the effects of school experience on juvenile delinquency: A case study. (humanities and social).vol 56 (11-A), june1999.

وخطط التنمية تصبح عاملاً منفرداً أكثر منها عامل جذب ، حيث لا تعطي أي فرصة للمعلم والمتعلم للتفاعل الحقيقي، و المتمثلة في بعض المناهج التقليدية وتراكم المعلومات النظرية .

ومن هنا فان رسالة المدرسة لا يجب أن تقف عند حد تلقين الطلاب العلوم المجردة كما يجب أن تختار لهم المناهج السليمة التي تربي نفس الفرد الإيمان بالله وحب الوطن والحرص على صلاح المجتمع ، ذلك أن التعليم ليس فضيلة أخلاقية بحد ذاته بقدر ما هو قوة يمكن للشخص أن يستخدمها للنفع والضرر (1) .

فالمدرسة لا يمكن أن تحل مشكلات وأزمات التلاميذ ولكنها تستطيع فعل الكثير لجعل التلاميذ يشعرون بقيمتهم الذاتية ، وتخفض من احباطاتهم التي تخلق في البيت أو الشارع أو غير ذلك .

2- 3 - أثر جماعة الرفاق ووقت الفراغ غير الموجه

تعتبر جماعة الرفاق أو ما يطلق عليه اسم الشلة عبارة عن "جماعة صغيرة" تتوفر فيها العلاقات الاجتماعية الوثيقة بين أعضائها وتتكون من أشخاص ينتمون إلى مراكز اجتماعية واحدة ويتفقون فيما بينهم على استبعاد الأفراد الآخرين من الجماعة⁽¹⁾.

إلا أن الزملاء أو الرفقاء في الدراسة أو الحي أو الجيرة يعتبرون مؤثرات خارجية لها درجة من الأهمية، إلا أن هذه الجماعة عادة ما تمتاز بالقوة والتماسك فيكون الحدث منقاداً لأوامرها وأحكامها⁽²⁾.

ومجرد أن ترتكب هذه الجماعة أول عمل يتنافى وقيم المجتمع ومعاييرها الاجتماعية فإنها تفقد مقومات الضبط الذي كانت تشعر به في بداية تكوينها.

ويلاحظ أن أثر جماعة الرفاق يتمثل غالباً في تهيئة الجو الملائم للحدث أين يشعر بالحرية والانطلاق خاصة إذا كان جو البيت والمدرسة مشحوناً بضغوط انفعالية تحرم الطفل من التمتع بحرية التعبير عن رغباته بممارسة كل ما حرم منه ليشعر بمتعة بالغة بانضمامه لهذه الجماعة .

هذا مع أن الحدث بحاجة ماسة إلى اللعب وإقامة علاقات اجتماعية مع أقرانه لكي يمضي معهم أوقات فراغه ، خاصة إذا لم يجد في المنزل وسائل اللعب والترفيه ، أما إذا لم يكن للأسرة علاقة باختيار أصدقائه فمن الحتمي أن يعمل من الشارع مسرحاً لنشاطه التلقائي فالشارع به الكثير من الإغراءات الدافعة إلى تبني السلوك المنحرف ، ففي أوقات الفراغ غالباً ما يمضي الحدث جل وقته في اللعب مع أقرانه سواء كانوا من نفس سنه أو من هم أكبر منه وفي ذلك تعويضاً له ، لأن يكون نوعاً من الصداقة بالصغار الجانحين فيسلك نفس سلوكهم لما لجماعة الرفاق من قوة في التأثير على الحدث في إقامة مثل هذه العلاقات مع الرفاق منحرفين تعني بالضرورة انحراف الحدث غالباً في ممارسة الورق والقمار وحتى السرقة ما هي إلا ممارسات لسد وقت الفراغ لدى الحدث، خاصة في حالة انعدام أماكن الترفيه كما هو الحال في الأحياء الهامشية مثلاً .

(1) — عبد المنعم هاشم وعدلي سليمان : الجماعات والنشأة الاجتماعية ، مكتبة القاهرة الحديثة 1970 ، ص 333 .

(2) — محمد رفعت رمضان وآخرون : أصول التربية وعلم النفس ، ط 4 ، دار الفكر العربي، القاهرة 1957 ، ص 58.

وحسب إحصائيات مكتبة الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث أن رفقاء السوء يكونون سببا في انحراف حوالي (10%) من مجموع حالات الأحداث المنحرفين الذين يقبض عليهم كل عام (1).

ويعمل التفاعل الكبير بين أعضاء جماعة الرفاق وخضوعهم لنفس النمط السلوكي على تقوية أو اصر الصداقة بينهم وعادة ما تتضح عناصر التمايز الاجتماعي في حياة الطفل عادة بعد سن الحادية عشر حينما تتكرر الإشارة والتلفظ بكلمة (جماعتنا ، أو مجموعتنا) وطبعاً تشير هذه إلى الجماعة التي ينتمي إليها لذا أصبح مصطلح الشلة مستخدماً في العلوم الاجتماعية والإنسانية للإشارة إلى جماعة الرفاق .

وغالباً ما يبدأ الجنوح عند فشل الحدث في تحقيق طموحاته أو عند صعوبة تكيفه مع الجماعة وإحساسه بالإهمال من قبل الأهل من جهة ومن المجتمع الذي يعيش فيه من جهة ثانية، فيلجأ حينئذ إلى أصدقائه في الحي فيهتم بأرائهم وأحكامهم ويقلدهم في سلوكهم المنبوذ من قبل أفراد المجتمع ، فهو يتبعهم في كثير من نواحي نشاطه .

بالإضافة إلى قسوة الآباء أحياناً، مما يدفع بالأبناء إلى التسكع في الطرقات ، ومن هنا تتحول جماعة الأصدقاء العادية إلى عصابات تمارس نشاطها كنوع من الهواية لسد أوقات الفراغ، فيقومون بالسرقة والاعتداء وغير ذلك من أنواع السلوك المعادي للمجتمع.

فقد تبين من دراسة " سكويير دبرا 1996 " SQUIRE ,DEPRA أن جماعة الرفاق لا تقل أهمية عن الأسرة والمدرسة بل قد تفوق تأثيرات الأصدقاء تأثيرات الأسرة والمدرسة ، لأن هذا العامل يتيح للحدث فرصة تحدي الوالدين من خلال قوة الجماعة الجديدة التي صار جزءاً منها والتي تسانده في إظهار هذا التحدي (2).

كما أن شغل وقت فراغ الحدث في موضوعات مفيدة أمر له أهمية ، حيث يجنبه الوقوع في أخطاء الانحراف ، ومن العوامل التي تهيئ وقت أوسع للفراغ هي البطالة حيث يتعود الحدث على الكسل وقد ينغمس في الرذيلة ، وكلما طالت فترة البطالة ازدادت مشاعر الضيق والسخط

(1) — سعد المغربي : انحراف الصغار ، ط 3 ، دار المعارف ، مصر 1970 ، ص 164 .
(2) - SQUIRE ,DEPRA ,the cause of delinquency as seen through the eyes of some . some delinquents the selves juvenile delinquents .P.H .D.WALDEN- University- 1996

والشعور بضالة المكانة الاجتماعية ، وهي أمور تعمل على تكوين الاتجاهات السلبية العدوانية تجاه البيئة المحيطة التي تدفع بالحدث إلى التنفيس عنها بالسلوك المنحرف (1).

ولهذا فان عدم إشغال وقت فراغ الحدث بما هو مفيد ، وعدم إتاحة أماكن لإشغال هذا الوقت يؤدي إلى انصراف كافة الصغار في أوقات الفراغ إلى التجمع في أماكن غير صحية أين تكثر فيها الرذيلة والتقاط العادات السيئة واختلاطهم بمن يستغلون الصغار لقضاء مآربهم الإجرامية وتدريبهم على فنون الجريمة، وما هذه إلا بداية صعبة نحو جنوح الأحداث.

2- 4 - أثر وسائل الإعلام

لازالت وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المرئية أو المقروءة أو المسموعة تساهم بشكل كبير في تربية سليمة تتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع فوسائل الترفيه والتسلية المتعلقة خاصة بالأحداث بحكم طبيعتها ومادتها وطريقة عرضها تعتبر من المثيرات الحسية والعقلية والانفعالية العنيفة على نفسية الحدث وعلى سلوكه ، وقد تنبه علماء النفس والاجتماع إلى مدى أهمية هذه الوسائل قانونيا وثقافيا مع الرقابة التامة حتى تستغل أحسن استغلال ممكن لفائدة الكبار والصغار معا (2).

غير أن الملاحظ غير ذلك فانعدام الرقابة للكثير من وسائل الإعلام الثقافية قد أدى إلى ظهور العديد من المشاكل السلوكية لدى الأفراد كذلك نجد أن معظم إنتاج وسائل الإعلام السمعية والبصرية تولى اهتماما كبيرا ببرامج الكبار مهمله في ذلك نشاطات الصغار التربوية والعلمية والثقافية.

والواقع حتى الآن ليس من السهل التعرف على حقيقة تأثير وسائل الإعلام على انتشار العنف والجريمة والسلوك الجانح ، فكما يقول " تشارلزرايت " أنه من الصعب أن نجد رثيا واحدا يحدد تأثير وسائل الإعلام في مثل هذه القضايا ، بل العكس نجد كثيرا من الآراء والاختلافات يمكن أن نحددها في سببين رئيسين كما يقول رايت :

أ — نعطي الدليل العلمي القاطع حول تأثير وسائل الإعلام.

ب — حدة المطالب الاجتماعية الملحة التي غالبا ما تحيط بموضوع تأثير وسائل الإعلام (3).

(1) — مريم ابراهيم حنا وآخرون : مرجع سابق ، ص 322 .

(2) — محي الدين مختار: مشكلة انحراف الاحداث عواملها و نتائجها ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي 1984 ، ص36.

(3) — حمدي حسن : مقدمة في دراسة وسائل وأساليب الاتصال ، دار الفكر العربي ، القاهرة 1987 ، ص 131 .

لذا يجب أن يؤمن المسئولون عن الإعلام بأن رسالتهم ، رسالة توجيهية إصلاحية ثقافية قبل أن تكون أداة للترفيه ، أو أنه على الأقل يجب أن يسير الهدفان جنبا إلى جنب ، بحيث لا يخل أحدهما بالآخر فلا يصح أن يؤدي الترفيه عن فريق إلى المساس بالمعايير الأخلاقية والإحلال بالمثل العليا، كما يجوز أن لا يكون التوجيه في صورة جافة بحيث ينصرف عنها الجمهور ، وهذا ما يقضي اعتماد سياسة تربوية اجتماعية إعلامية محددة واضحة المعالم ، تأخذ بعين الاعتبار نسبة الأحداث الكبيرة في المجتمع ، كما تعمل على تحقيق التكامل والتناسق بين دورها ودور البيت والمدرسة والمؤسسة الدينية والشبابية والاجتماعية الأخرى ... حتى تكون الوقاية من الجنوح جهدا تكامليا تتصدى له كل مؤسسات المجتمع ضمن سياسة مدروسة ومحددة المعالم.

فقد أوصت اللجنة الاجتماعية للأحداث التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في مؤتمر مكافحة الجريمة في الشرق الأوسط ، بأن تتضمن البرامج الوقائية للأحداث في ميدان السينما اشتراط تكوين مراقبة الأفلام من عناصر تمثل الجهات المهتمة برعاية الطفولة وأن تعمل الحكومات على توجيه المؤسسات السينمائية إلى إنتاج واستراد أفلام تلائم الطفولة وتفيدها ومن الواضح أن العمل الاجتماعي لا ينتظر حتى يثبت الدليل العلمي⁽¹⁾.

مما سبق يتضح أنه لا يمكن بحال من الأحوال تحميل وسائل الإعلام دون غيرها المسؤولية الكبرى في تكوين الاتجاهات والسلوكيات المنحرفة ، بنفس الوقت لا يمكن إنكار دورها في تشكيل بعض أنماط السلوك الجانح عند الطفل إذا تكررت وركزت على بث أو نشر برامج معينة وإذا اقترن هذا التكرار مع ضعف المؤسسات الاجتماعية والتربوية الأخرى المسؤولة عن عملية الضبط الاجتماعي ، يكون لوسائل الإعلام دور خطير في تكوين السلوك الجانح ، لما لها من تأثير قوي على نفسية الطفل والمراهق فهي سلاح ذو حدين حيث يتعلم منها الفرد الفضيحة إذا عرضت والرديلة إذا وجدت ، فمثلا عند رؤية الفرد لأفلام تجمع مشاعر العنف والتعذيب والاختطاف وتخلي المرأة عن كرامتها فإنها تثير فيه مشاعر العدوانية والإثارة الجنسية ، وعندما يرى الحدث أو المراهق أن المجرمين يستمتعون بكل ما طاب لهم من متع الحياة بيسر وسهولة حيث يركبون السيارات الفاخرة ، ويسكنون القصور ، ويلبسون أفضل الملابس ، ويأكلون أطيب أنواع الطعام ويستمتعون بصحبة الفتيات فانه يتقمص شخصية هؤلاء ويترجم ما يراه فيميل للانحراف .

(1) — طه أبو الخير ومنير العصرة : انحراف الأحداث في التشريع العربي المقارن ، ط 1 منشأة المعارف ، الإسكندرية

فوسائل الإعلام غالباً ما تفسد أخلاق المراهقين وتولد في نفوسهم عواطف رديئة تؤدي بهم إلى الانحراف والجريمة .

3 - العامل الاقتصادي

لقد أصبح من الشائع ربط الجريمة من الناحية الاقتصادية بالفقر، وفي حالات لا يبدو أنها قليلة، قد يضطرب رب الأسرة إلى السرقة أو قبول الرشوة أو الاختلاس أو الإهمال في العمل أو غيرها من صور الانحراف استجابة لصرخة طفل جائع أو معاناة مريض أو غير ذلك، ولذا فإنه يمكن تصور أن يلجأ الفقير إلى آليات غير سوية لمواجهة مطالب العيش (1).

فالفقر كمشكلة اقتصادية قد لا يكون بمفرده مسئولاً عن جناح الأحداث وجرائم الكبار ولكنه قد يكون عاملاً ممهداً ومهيئاً للانحراف حيث نجد أن انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة يترتب عليه مسكن لا تتوفر فيه الشروط الصحية والراحة ، مما يؤدي إلى هروب الأبناء إلى خارج المنزل ، مما يفقدتهم فرص التوجيه والرقابة والتنشئة السليمة ويمهد لهم السير في طريق الانحراف .

فسوء الأحوال الاقتصادية للأسرة عامل من العوامل التي قد تدفع الأحداث إلى الجناح ، ولو أن الباحثين الذين درسوا علاقة الظروف الاقتصادية للأسرة بجناح الأحداث لم تصل إلى نتائج حاسمة من حيث إظهار نوع الارتباط ودرجته بين ظاهري الفقر والجناح ، إلا أن الملاحظات تؤكد أن نسبة كبيرة من الأحداث ينحدرون من المناطق المتخلفة التي يعيش سكانها في ظروف اقتصادية سيئة (2).

وقد يؤدي تدهور الحالة الاقتصادية للأسرة إلى الجناح فعلى سبيل المثال قد يتدنّى الدخل بشكل تتحقق معه حالة من الحرمان في إشباع المطالب الضرورية لحاجات الحدث كالغذاء المناسب والمسكن واحتياجات التعليم ، وحرمان الأطفال من وسائل اللعب والتسلية مما قد يدفعهم للخروج إلى الشارع ، مما يهيئ لهم فرص الاختلاط برفقاء السوء ، هذا فضلاً عما قد يثار في نفوس قلة من الأحداث من حقد وغيره تجاه الأغنياء وأبنائهم، فقد تبين من دراسة "بور" وآخرون ... والتي حاولت أن تكشف عن مدى تأثير بقاء الأسرة في الفقر على سلوك الطفل، أنه

(1) — أحمد عوض بلال : علم الاجرام ، مرجع سابق ، ص 389 .

(2) — محمد سلامة غياري : مدخل علاجي لانحراف الأحداث ، مرجع سابق ، ص 30 .

كلما امتد بقاء الأسرة في الفقر زادت حدة الاضطرابات السلوكية عند الطفل ، وأن معدلات الاضطرابات السلوكية لدى أطفال الأسر الفقيرة ، أعلى منها في الأسر غير الفقيرة، وأن الاضطرابات السلوكية لدى أطفال الأسر الفقيرة وبعد خمس سنوات ارتفعت وازدادت حدة ، بينما انخفضت معدلات هذه الاضطرابات بين أطفال الأسر غير فقيرة ، ولهذا فان الصعوبات الاقتصادية تخلق مناخا من عدم الاستقرار في العائلة وعدم الاطمئنان إلى المستقبل وهو ما يثقل على نفسية وقد يؤدي إلى سوء التوافق وخلل في الطباع بل إنه قد يؤدي بهم إلى نقمة المجتمع ، وهو ما يؤكد أن تأثير العوامل الاقتصادية على الإجرام ينبغي أن ينظر إليه بمعزل عن المتغيرات الأخرى ، وهذا يتضح على وجه الخصوص في دراسة العلاقة بين الفقر والجريمة .

وتوضح ذلك أن الفقر ينجم عنه حالة من الحرمان المادي ، تنعكس في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدني المستوى التعليمي والسكني والصحي ، وبالإضافة إلى الحرمان المادي يمكن أن يشمل الفقر التهميش الاجتماعي وحرمان الفرد من حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾ .

وتشير بعض الدراسات إلى الميل الواضح لدى الوالدين في الأسر الفقيرة إلى الإفراط في استخدام العقاب البدني ، والصرامة في تنفيذ التعليمات وكثرة النقد الموجه إلى الطفل ، ودور ذلك في تفاقم هذا النوع من المشكلات لدى هذه الفئة .

ومما سبق يتضح للباحث أن هناك علاقة بين الفقر وجناح الأحداث ولكن هذه العلاقة ليست كاملة ، فأغلب الجانحين ليسوا فقراء وأغلب الفقراء لا يجنحون إلى الجريمة ، فالشواهد الواقعية تدعم وجهة النظر هذه فهناك من يتقبلون الفقر ويطبقوننه في صبر يدعوا إلى الإعجاب ، بل يتخذوا منه حافزا للتفوق ، ومنطلقا للطموح . بمعنى أن الفقر قلما يكون هو العامل الأساسي والمباشر للانحراف بل هو مجرد عامل مساعد للتكوين الإجرامي لدى البعض ممن لديهم استعداد للانحراف ، أما الفقير الصالح فلا يقبل على الجريمة مهما اشتدت وطأة العوز وأسباب الفقر ونتائجه .

(1) — حسين وآخرون : قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة 2001 ، العدد 24 ، ص 07 .

4 - العامل الجغرافي

تعد البيئة الطبيعية بمكوناتها المختلفة ذات تأثير على من يعيشون فيها ، فضلا عن أن البيئة تتأثر بالأفراد الذين يعيشون في نطاقها ولا يمكن النظر إلى الفرد بمعزل عن البيئة فكل منهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه .

ويرى البعض أن العوامل البيئية الطبيعية مثل المناخ والتربة والمكان وغيرها تؤثر على السلوك الإجرامي حيث إن المتغيرات البيئية تؤثر على الحالة النفسية والمزاجية للإنسان ، ومن ثم يتأثر البناء الشخصي للفرد بصفة عامة⁽¹⁾.

وهناك الكثير من العوامل البيئية التي تؤثر في حدوث الجريمة خاصة لدى الأحداث من أهمها ما يلي:

4 - 1 - المكان و التضاريس

يتأثر جنوح الأحداث بطبيعة المكان من حيث تضاريس المكان كالمرتفعات والجبال والهضاب أو المنخفضات والسهول والوديان فالمناطق الجبلية والمرتفعة تجعل أمر الهروب من السلطات سهلا مما يجعلها مكانا يأوي إليه الخارجين على القانون والجرمين ، وهؤلاء يؤثر وجودهم في هذه المناطق على الأحداث الموجودين فيها بحيث يمكن أن يحاولوا التشبه بهم .

كذلك فإن كثافة السكان العالية في المناطق الريفية والمدن تعتبر عاملا مؤثرا في حدوث جنوح الأحداث حيث إن الازدحام الشديد بسبب انتقال بعض السلوكيات المرفوضة بين الأحداث فضلا عن تولد شعور بالضيق وعدم الرضا بسبب نقص خدمات المياه والمرافق بصفة عامة .

4 - 2 - المناخ

يؤثر المناخ السائد فالبيئة من حيث الحرارة والبرودة والرطوبة على حدوث جنوح الأحداث وانتشار الجريمة بصفة عامة ، فمثلا ارتفاع درجة الحرارة يؤثر على الأفراد من ذوي الحس المرهف وفي هذا ما يؤثر أيضا على الجهاز العصبي لديهم ، فيثور لأتفه الأسباب لذلك ففي المناطق شديدة

(1) — عبد المجيد سيد أحمد منصور: السلوك الاجرامي والتفسير الاسلامي، سلسلة كتب مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الجزء الأول ، الرياض 1989 ، ص 95 .

الحرارة تزداد جرائم الضرب و الاهانة⁽¹⁾، كذلك أثبتت الدراسات أن ارتفاع نسبة الرطوبة والتقلبات الجوية وتعاقب الفصول كلها عوامل لها تأثير على حدوث أنواع معينة من الجرائم⁽²⁾.

4 - 3 - الظلام الدامس أثناء الليل

يساعد الظلام الدامس في بعض المناطق بسبب عدم توفر الكهرباء إلى انتشار جماعات المنحرفين فضلا عن انتشار بعض الجرائم الأخلاقية ، وهذا الوسط يسهل تسلل بعض الأحداث إلى خارج مساكنهم أو التجمع في الشوارع ليلا وهذا يهيئ لهم القيام ببعض التصرفات غير المقبولة والتي تتطور إلى أعمال لها صفة الاستمرار .

4 - 4 - الهجرة الداخلية والأحياء الهامشية بالمدينة

4 - 4 - 1 - الهجرة الداخلية

لاشك أن الهجرة من المناطق الريفية ذات البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والشخصي، لا يمكن أن تتقبل بسهولة ضغوط البناء الاجتماعي والاقتصادي بالمدينة ويغلب أن يكون المهاجر من الريف إلى الحضر من أقل الناس كفاية الأمر الذي يؤثر على قدرته على التكيف مع البيئة الحضرية الجديدة⁽³⁾.

حيث تشمل البيئة الاجتماعية المقومات التي لها صلة بالحياة اليومية للحدث و التي يمكن أن تتأثر بها شخصيته ، سواء كانت تحيط به داخل المنزل أو خارجه⁽⁴⁾.

فالشباب الذي هجر قريته وجيرانه — أسرته الممتدة — أصدقائه ومعارفه ... الخ وجاء إلى المدينة عليه أن يتكيف مرة أخرى حتى ينعم بالاستقرار، إن إعادة التكيف تتضمن العضوية في جماعات جديدة وتتضمن الرضوخ لمعايير وقيم جديدة ، وكثير من الشباب لا ينجحون في محاولاتهم هذه خاصة إذا لم يستقروا في عمل قار ، لهذا كلهم يصابون بنوع من الضياع (الاغتراب) الذي يعني عدم وضوح القيم والمعايير والمعاني أي العجز أمام المجتمع الجديد .

وهذا بالتالي يؤدي بهم إلى اقتراف جنح وجرائم التي تكون تعبيرا عن حاجات لم تشبع بالطرق الشرعية⁽¹⁾.

(1) — نفس المرجع ، ص 97 .

(2) — نفس المرجع ، ص 99 .

(3) — السيد علي شتا : علم اجتماع الجنائي ، مرجع سابق ، ص 158 .

(4) — محمد طلعت عيسى : الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية ، مكتبة القاهرة 1965 ، ص 496 .

وقد أجرى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية دراسة حول الهجرة والجريمة في مصر شملت نزلاء السجون خلال عام 1964 للتعرف على نوعية جرائم المهاجرين ، ثم سحبت (100 حالة) من بين المهاجرين للتعرف على أسباب ارتكابهم لتلك الجرائم ، وقد تحددت أهداف الدراسة في التعرف على علاقة الهجرة بالجريمة وأنواعها بين المهاجرين والعوامل الدافعة لهذه الجرائم ، هذا بالإضافة إلى الأهداف الأخرى⁽²⁾.

أما بالنسبة لنوعية الجرائم التي ارتكبتها المهاجرون ، فهي جرائم ضد النفس وقد بلغت (532 جريمة) خلال عام 1964 وهي الجرائم المتسمة بالعنف بصورة عامة أما الجرائم الاقتصادية المعبرة عن الحالة الباثولوجية فقد ارتفع عددها إلى (3326) وبذلك نجد أن المهاجرين يميلون إلى استخدام العنف متأثرا بطبيعة البيئة الريفية ، كما أن ارتفاع الجرائم الاقتصادية فيما بينهم يعني أنهم يعانون من الحاجة والعوز نتيجة لعملية الهجرة والتي يتضح أثرها بصورة أساسية في ارتفاع الجرائم المعبرة عن الحالة الباثولوجية للمجتمع والشخصية⁽³⁾.

أما عن الأسباب الدافعة إلى ارتكاب الجرائم بين المهاجرين ، فتشير معطيات الدراسة إلى أن أعلى نسبها تشير إلى التفاوت بين الاحتياجات والإمكانات الاقتصادية المتاحة ، تلي ذلك حالة فقدانهم للسيطرة على الظروف المحيطة بهم ويعبر عن ذلك ارتكاب نسبة 5.24% منهم جرائم الصدفة والحظ والقضاء والقدر ، يليها نسبة 9.11% الأسباب التي تشير إلى عدم فهم للحوادث التي يمرون بها ، كما يعكس حضورهم للقيم الريفية وسلبها لإرادتهم نسبة 1.24% ، إلا أن أسباب ارتكابهم لجرائمهم يرجع إلى الدفاع عن الشرف ثم تتوزع بقية العوامل المعبرة عن الحالة الباثولوجية للشخص المهاجر⁽⁴⁾.

هذا مع ما صاحب الحضرية (أي العيش في المدن) من ارتفاع في معدلات السلوك المنحرف ، وصاحبت الحضرية كأسلوب في الحياة مجموعة أنماط سلوكية نذكر منها : الفردية ، التغيير الثقافي السريع ، المادية المفرطة ، الصراع الثقافي ، الضعف في الاتصالات الاجتماعية الوثيقة والهيبار وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية .

(1) — خير الله عصار : مبادئ علم النفس الاجتماعي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1984 ، ص 204 .

(2) — السيد علي شتا : مرجع سبق ذكره ، ص 200 .

(3) — محمد طلعت عيسى : مرجع سبق ذكره ، ص 498 .

(4) — السيد علي شتا : مرجع سبق ذكره ، ص 159 .

وهذه كلها ساهمت في تقوية الشعور بالاغتراب والهامشية ، إن طبيعة الحياة في المدينة من شأنها أن تسير سبل الانحراف والجريمة أمام الأحداث ، فهي واسعة الأرجاء ومكتظة بالسكان ، كما أن مستوى الطموح عند الطفل في الريف وهذا من شأنه أن يحرص الأطفال لا سيما المهاجرين منهم على الانحراف في المدينة الكبيرة بينما يقل أثره في الريف⁽¹⁾.

ومع ذلك ففي نظرنا أن الزيادة في معدل انحراف الأحداث ليس نتيجة مباشرة لعملية التحضر، إذ أن الانتقال من الأنماط الريفية ذات الطابع البطيء الذي يتميز بتواتر العمليات اليومية ، إلى الأنماط الحضرية ذات الطابع السريع المتغير الذي يصاحبه ضجة واضطرابات ناتجة عن ازدحام الحياة بالمدن وتعقد وسائل التواصل فيها فان مثل هذه الضغوط يتجمع كل منها مع غيره من الضغوط الإنسانية والشخصية إلى جانب التغيرات المصاحبة للطابع المرفولوجي للسكن وللطابع الفسيولوجي للعلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة هي التي تساعد على ظهوره أو التعجيل بظهوره⁽²⁾.

ويختلف الحكم على سلوك ما إذا كان جماعة خاصة أو غير إجرامي حسب المعايير التي يطبقها الفرد ، هل هي معايير الجماعة ككل أو معايير جماعة خاصة ، ويلاحظ أن الصراع الثقافي خبرة عامة ومشتركة بين جميع المهاجرين ، كما أن هناك نمط آخر من الصراع الثقافي عندما يستورد الناس ثقافات فرعية داخل المجتمع الواحد وتختلف عن المعايير العامة مثل هذا الصراع الشخصي عند الشخص الذي يهاجر من منطقة ريفية أو مركز حضاري يطلق على هذا النوع اصطلاح الثقافي الثانوي ، ويحدث عندما تنتقل الأسرة من منطقة ريفية أو صحراوية للمعيشة في منطقة صناعية ، ولقد نظم المجتمع العام الأساليب الصحيحة في عمل الأشياء بينما أحدثت الثقافة الفرعية أساليب أخرى وقالت أيضا أنها صحيحة لعمل الأشياء من ذلك ثقافة العصابات وجماعات الأحداث الجانحين والطبقات الاجتماعية الدنيا⁽³⁾.

4 - 4 - 2 - الأحياء الهامشية بالمدينة

- (1) — محمد طلعت عيسى : مرجع سابق ، ص 499 .
- (2) — أحمد محمد خليفة : الوقاية من الجريمة الناشئة عن التغير الاجتماعي المصاحب للتنمية الاقتصادية في البلاد الأقل نمواً، المجلة الجنائية القومية ، العدد 1 ، مارس 1961 ، ص 17 .
- (3) — عبد الرحمن العيسوي : سيكولوجية الجريمة والانحراف ، مرجع سابق ، ص 90 .

إن تطور المدن كثيرا ما يترجم النمو الاقتصادي وخاصة النمو الصناعي حيث أن المدن التي تضم المناطق الصناعية قد تضاعفت وبهذا ظهرت فجأة أحياء هامشية ، تكتظ بالسكان الوافدين من الأرياف ، وظلت هذه الأحياء غير مندمجة بالمدينة .

واستمرت الهجرة من الأرياف إلى المدن متواصلة فنجم عنها توسع في البناءات الهامشية — (الأحياء الهامشية) — كما هو الحال مثلا في مدينة قسنطينة ، حيث ظهرت الأحزمة القصديرية حول المدينة مشكلة مجتمعا يعيش على هامش المدينة .

وكانت أول محاولة لدراسة الجنوح من خلال بحث التوزيع السكاني في مختلف أحياء المدن الكبرى ، عالم الاجتماع وأستاذ علم الاجتماع بجامعة (شيكاكو) Clifford shaw قد قام ببعض الأبحاث كان العالم مع مساعديه حول أكثر المناطق توليدا للانحراف في شيكاكو ، أثبتت أن (60%) من الجانحين الأحداث في تلك المدينة يأتون من أحياء خاصة تتميز بالانهيار المعنوي والتفكك الخلقي أطلق عليها اسم الانحراف (1).

وفي دراسة " لجون بارون " حول المناطق التي يكثر فيها الجنوح بالقياس إلى الأحياء الأخرى من المجتمع ، وعلاقة ذلك بعدد وقدرة مؤسسات وهيئات رعاية الشباب ، ونوع العلاقات السائدة والمهن المتنوعة ونوع مدى الكفاءة والمهارة فيها ، وكان مكان دراسته المنطقة الواقعة جنوب ميناء (ليفربول) المتصلة بمراكز الأعمال والتجارة وتوصل في دراسته هذه إلى أن ثقافة الطبقة الدنيا وسط مولد لجنوح الأحداث (2).

وطبقا لوجهة النظر هذه فإن معاناة الأحياء الهامشية من مختلف أشكال الاضطراب سببها أن هذه الأحياء تستقطب أساسا أسوأ الناس سلوكا وأقلهم وجلا وأكثرهم تبيانا وتنازعا في شؤون الحياة كما أنها تخفي في ثناياها هؤلاء الذين يفضلون الاختفاء حتى لا تراهم العيون الباحثة عن الجريمة .

وباختصار فهي تلتقط العناصر غير المكتفية التي لم تستطع أن تغرس اجتماعيا ومهنيا أو التي تعاني من اضطرابات في الشخصية ، تجعل هذا الانغراس غير ممكن ، أو لأنها لم تجد مكانا في

(1) — مصطفى حجازي : الأحداث الجانحون ، مرجع سابق ، ص 95 .

(2) — محمد فؤاد حجازي : الأسرة والتصنيع ، مكتبة وهبة ، القاهرة 1975 ، ص 227 .

المجتمع العادي تتوجه تلقائيا إلى محيط غير متكيف يشجع على ظهور الاضطراب الشخصي والسلوكي (1).

والدليل على ذلك أن العناصر غير المتكيفة تنهار وحدها من جراء الإقامة في تلك الأحياء ، بينما تحتفظ تلك التي تتمتع بقدر من المتانة على توازنها، وفي نفس الوقت الذي تكافح فيه لخلق ظروف مواتية للخروج من تلك الوضعية المزرية.

ولقد قوبل هذا التفسير بمعارضة كبيرة من قبل العديد من علماء الاجتماع بحجة أن مصدر العلة هو الحي وليس الفرد إذا أن العيش في حي هامشي لا يقتصر على مجرد السكن وإنما يفترض نوعا من الوجود السكان ويضعهم أمام ضغوط هائلة لا يجدون لأنفسهم مخرجا منها سوى الانحراف أو المرض على اختلاف أشكاله ، وحتى القلة القليلة منهم التي تستطيع تحمل ضغوط حياته تتجاوز حدودا معينة من الشدة ، فإن متطلبات الحياة تمنعها من تقديم الرعاية الكافية وحسن التوجيه لأبنائها مما يعني أنه إذا أفلت الجيل الأول فلن يفلت الجيل الذي يليه (2).

والواقع أن المشكلة لا تكمن في معرفة ما إذا كانت هذه الأحياء تولد الجنوح أم أنها مجرد بؤر تستقطبه ، أم أنها تتجاوز هذا وذلك من المنطلقات فلا هي تولد المرض، ولاهي مجرد بؤر تستقطبه، إنما بجد ذاتها مرض اجتماعي إنها أعراض الخلل الذي تشكو منه بنية مجتمع ما وتعبير عنه فلو لم تكن هذه البنية تعاني من بعض الخلل لما نشأت الأحياء الهامشية أصلا (3).

والهامشية وضعية متدنية تعيشها جماعة ما ، تتصف بصفات تميزها عن باقي الجماعات الأخرى ، تعيش في عزلة سياسية واقتصادية واجتماعية تعود إلى عدم مشاركتها في الحياة السياسية ، وبالتالي اتخاذ القرار السياسي إلى جانب افتقارها إلى الخدمات الاجتماعية ، أما من الناحية الاقتصادية فتتجلى في نقص المهارات والتدريب وبدائية وسائل الإنتاج .

ويعتبر التهميش نتاج عملية تتمثل في سيطرة فئة لها امتيازات وصلاحيات على فئة اجتماعية أخرى داخل المجتمع وتحاول استقلال هذه الفئة في أنشطة اقتصادية تخدمها بحيث تجعل لها عوائق اجتماعية واقتصادية وسياسية تجعلها تحت سيطرتها الذاتية وتحرمه من التمتع بحقوقها في جميع الحالات .

(1) — مصطفى حجازي : مرجع سابق ، ص 96 .

(2) — نفس المرجع ، ص 101 .

(3) — نفس المرجع ، ص 102 .

ونتيجة لهذا الوضع ظهرت هناك اتجاهات تسعى إلى إقامة نظريات وهذه العملية تنتقل من جيل إلى جيل عن الطريق التنشئة الاجتماعية والتربية التي يتلقاها والتي تبقى دائما سائرة على تلك الثقافة دون محاولة الخروج عليها أو إحداث أي تغيير.

ويرى أحد المنظرين أن معظم الفقراء في الدول النامية يتعايشون مع الفقر وثقافته وأن القليل منهم يستطيع الخروج عن ذلك ويحاول تأمين حياته .

خلاصة :

تبين من خلال هذا الفصل أن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية ، والبيئة مرتبطة بنشأة وتطور نمو الحدث ، التي تهيئ المجال لاكتسابه مفاهيم ومعايير الجنوح ، كنتيجة مباشرة لتأثير البيئة والرفقاء داخل الجماعات التي يتعامل معها في المدرسة أو في الشارع ، أو نتيجة لارتفاع معدلات العنف داخل بعض الجماعات التي يرتبط بها الحدث ، بحيث يصبح الجنوح نمطا اعتياديا أو نتيجة لانقيار البناء الأسري من خلال الهجرة الداخلية أو التفكك الأسري أو غياب دور الوالدين أو نتيجة لانحراف أحدهما أو كلاهما .

كما يرى البعض أن جنوح الأحداث غالبا مايرتبط بمجموعة من العوامل الاقتصادية كالظروف المهنية ، تدني مستوى المعيشة ، التي ينعكس أثرها بالسلب على طبيعة الحياة الاجتماعية ، وتعمل على تهيئة المناخ للجنوح .

الفصل الرابع

الرعاية الاجتماعية وتشريع الأحداث

- 1 - الرعاية الاجتماعية
 - 1 - 1 - تعريف الرعاية الاجتماعية
 - تعريف والترفيد لاندر
 - 1 - 2 - أهداف الرعاية الاجتماعية
 - 1 - 2 - 1 - خدمات نظم الرعاية الاجتماعية الولائية
 - 1 - 2 - 2 - نظام الرعاية الاجتماعية الوقائية
 - 1 - 2 - 3 - نظام الرعاية الاجتماعية التأهيلية
 - 1 - 3 - الرعاية الاجتماعية للأحداث
- 2 - تشريع الأحداث
 - 1 - 2 - تشريع الأحداث في العالم
 - 2 - 2 - تشريع الأحداث في الجزائر
 - 2 - 2 - 1 - مرحلة الإستقلال
 - 2 - 2 - 2 - مرحلة التشريع الجزائري
 - 2 - 2 - 3 - المتابعة القضائية للحدث
 - 2 - 3 - ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر
 - 2 - 3 - 1 - مرحلة الإستقلال
 - 2 - 3 - 2 - حجم الظاهرة آنذاك
 - 2 - 3 - 3 - حجم وتطور ظاهرة الجنوح في الجزائر
- 3 - التوزيع الجغرافي لجنوح الأحداث في الجزائر
- 4 - مراكز إعادة التربية في الجزائر
 - 1 - 4 - أنواع المراكز وأهدافها
 - 1 - 1 - 4 - المراكز المتخصصة في إعادة التربية
 - 1 - 1 - 1 - 4 - مصلحة الملاحظة
 - 1 - 1 - 2 - 4 - مصلحة إعادة التربية
 - 1 - 1 - 3 - 4 - مصلحة العلاج البعدي
 - 1 - 2 - 4 - المراكز المتخصصة في الحماية
 - 1 - 3 - 4 - مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح
 - 1 - 3 - 1 - 4 - قسم المشورة لاتوجيهية والتربية
 - 1 - 3 - 2 - 4 - قسم الإستقبال والفرز
 - 1 - 4 - 4 - المراكز المتعددة الخدمات لوقاية الشبيبة

خلاصة

تمهيد :

ظاهرة جنوح الأحداث من الظواهر التي يتعرض لها أي مجتمع ، لهذا أصبح هذا الموضوع يثير اهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين في كل التخصصات ، وذلك عندما بدأت الأسرة والمدرسة والنظم الاجتماعية المختلفة تعاني من وجود بعض الاضطرابات في بنيتها الداخلية ، حيث عمدت مختلف المجتمعات إلى وضع تدابير تخص هؤلاء الأحداث من خلال تشريعات وقوانين للتكفل بهذه الفئة وذلك بهدف تحقيق الرعاية الاجتماعية ، إلى أن تم الاعتراف بها كحق لكل فرد من أفراد المجتمع ، وفي سياق هذا فقد أصبح الاهتمام بالأحداث الجانحين قبل وقوعهم في الخطر أو قبل ارتكابه فعلا يعاقب عليه القانون ، محل عناية وبمبحث من طرف الكثير من المختصين ، ذلك أن حماية الحدث من الجنوح من أهم المهام وأصعبها ، ذلك لأن التنبؤ بجنوح حدث ما ومحاولة إبعاده من أصعب المهام نظرا لعدم استجابة هذا الشخص لكل النصائح والإرشادات التي تقدم إليه وعدم تقبله لمتابعة الآخرين له .

وفي هذا الفصل سنحاول التعرض إلى تحديد مفهوم الرعاية الاجتماعية وإبراز أهدافها وأهم خصائصها والرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين وأخيرا نتطرق إلى تشريع الأحداث.

1 - الرعاية الاجتماعية

1 - 1 - تعريف الرعاية الاجتماعية

تعددت التعاريف المحددة لمفهوم الرعاية الاجتماعية فلم يتفق العلماء إلى اليوم على تعريف موحد لهذا المفهوم وهذا بسبب اتساعه من ناحية وتعدد منطلقاته من مراحل تطورها التاريخي من ناحية ثانية ، فمن حيث الاتساع يندرج تحت الرعاية الاجتماعية كل أنواع النشاط الاجتماعي الموجه لصالح أفراد المجتمع فتشمل برامج الإسكان والإصلاح الزراعي وتنمية القرية وغيرها من الأنشطة ، ولاشك أن مثل هذا الفهم للرعاية الاجتماعية يجعله مفهوما يصعب فيه التحديد الدقيق لمفهوم الرعاية الاجتماعية .

وإذا تناولنا مفهوم الرعاية الاجتماعية من حيث التطور التاريخي فنجد أن الرعاية الاجتماعية استخدمت في مرحلة من المراحل كمترادف لتقديم الصدقة والإحسان للفئات المحرومة ، وقد يكون هذا التعريف صالحا لمراحل تاريخية سادها الفقر والحرمان إلا أنه لا يساير المظاهر المتعددة لأنشطة الرعاية الاجتماعية المعاصرة .

ومع ذلك ظهرت مجموعة من التعريفات للرعاية الاجتماعية منها :

- تعريف والترفيد لاندر

أما " نسق من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية مصممة من أجل تقديم المساعدات للأفراد والجماعات حتى يحصلوا على مستويات من الحياة مرضية ، أيضا مساعدتهم على تكوين علاقات سليمة وعلى تقوية أو تنمية قدراتهم بما يحقق نوعا من التناغم بين الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات " (1).

ولعل تعريف لاندر يوضح خاصيتين أساسيتين في الرعاية الاجتماعية وهما :

1 — الاستفادة من موارد الرعاية لتدعيم أو تقوية الأسرة كنسق اجتماعي وكوسيط لتوصيل الخدمات لأفرادها وإشباع احتياجاتها حتى تصبح الأسرة متماسكة .

2 — ضرورة العمل على تقوية قدرة الفرد لمواجهة الضغوط الخارجية التي تتمثل في الكثير من المواقف التي يجد نفسه فيها ويعجز عن مواجهتها .

(1) — محمد سيد فهمي : الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي ، المكتب الجامعي ، مصر 1998 ، ص 21 .

وبالتالي فان الرعاية الاجتماعية تشمل جميع مجهودات الإنسان في توفير برامج الخدمات لإشباع حاجاته المتنوعة ، كما تشتمل أيضا على النظام الذي يحقق هذا الإشباع كالنظام الصحي ونظام التعليم وكذلك المنظمات التي تقوم بتنفيذ برامج هذه النظم كما تشتمل أيضا على التشريعات التي تكفل تحقيق هذه الخدمات للأفراد والجماعات كتشريعات العمل والتأمين الاجتماعي والأسرة والطفولة وتقوم الدولة غالبا بتقديم كل أو بعض هذه البرامج والتي يطلق عليها برامج الرعاية الأهلية ، في حين يرى الأخصائيون الاجتماعيون أن الرعاية الاجتماعية هي : " تلك الجهود الحكومية التي توجه نحو الخدمات الاجتماعية وان كان ثمة اختلاف فيما بينهم حول ما يدخل في اطار هذه الخدمات مثل مشاريع الإسكان الاجتماعي" (1).

كما عرفها الدكتور عبد المنعم شوقي " بأنها تنظيم يهدف إلى مساعدة الإنسان على قضاء احتياجاته الذاتية والاجتماعية ، ويقوم هذا التنظيم على أساس تقديم الرعاية عن طريق الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية " .

من خلال هذه التعاريف نستنتج مفهوما إجرائيا للرعاية الاجتماعية ، فهي عبارة عن نسق منظم من البرامج الاجتماعية المقدمة للأفراد والجماعات بهدف رفع مستواهم المعيشي وحل مشكلاتهم وتحقيق التكيف والاندماج الاجتماعي لهم ، وذلك من خلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة .

ويبقى مفهوم الرعاية الاجتماعية محط أنظار الكثير من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين ، فلكل اختصاص وجهة نظره الخاصة به بين الواقع والتنظير .

1 - 2 - أهداف الرعاية الاجتماعية

تشتمل الرعاية الاجتماعية على الأنشطة الحكومية والأهلية المنظمة والتي تسعى إلى الوقاية والتخفيف وكذلك الإنشاء والتأهيل للمشاكل والقضايا الاجتماعية أي أن الرعاية تسعى إلى تحسين حالة الفرد والجماعات والمجتمعات ، ويقوم بتأدية الخدمات والبرامج مجموعة من المهنيين في التخصصات المختلفة ، ويمكن تحديد الأهداف العامة للرعاية الاجتماعية في :

(1) — محمد سيد فهمي : مرجع سابق ، ص 21 .

1 - 2 - 1 - خدمات نظم الرعاية الاجتماعية الولائية

هذه المؤسسات تقدم خدمات عند الحاجة إليها ومن أمثلتها الرعاية الصحية المجانية في حالات المرض ، الخدمات في المجال القانوني والدفاع الاجتماعي والأمن ، نظام المراقبة للأحداث الجانحين ، المساعدات التي تقدم إلى الأسر المحرومة .

1 - 2 - 2 - نظام الرعاية الاجتماعية الوقائية

هذا النوع من المؤسسات يسعى إلى منع المشاكل قبل حدوثها من بينها الخدمات الصحية والطب الوقائي وخدمات رعاية الطفل وكذلك خدمات التأمينات الاجتماعية والصحية ، وتقديم هذه الخدمات يؤدي إلى الوقاية من الانحرافات والتدهور الصحي⁽¹⁾.

1 - 2 - 3 - نظام الرعاية الاجتماعية التأهيلية

وهي تلك الخدمات التي تساعد من لديهم مشكلات ومساعدتهم للتغلب عليها ومحاولة تجنبها في المستقبل ، كما تشمل برامج الرعاية التأهيلية رعاية المسجونين وذلك بمنحهم فرص للتعليم ورعاية المتخلفين عقليا وفكريا وكذلك المعوقين جسميا⁽²⁾.

1 - 2 - 4 - الرعاية الاجتماعية للأحداث

تؤكد أغلب دراسات التشريعات الصادرة في الوطن العربي بأن الحدث هو من تجاوز السابعة من عمره ولم يتجاوز الثامنة عشرة ، والرعاية الاجتماعية للأحداث في الوطن العربي قديمة جدا حيث يركز على الرعاية الإيوائية للأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين سن السابعة والثامنة عشر، ويهتم هذا النوع من الرعاية الأطفال المحرومين وتوفير الخدمات الضرورية لهم عن طريق المؤسسات التي أعدت لهذا الغرض ، وتبدأ هذه الرعاية من المراحل العمرية المبكرة للطفل بحيث يماثل في طبيعته الأسرة البديلة⁽³⁾.

إن دور الرعاية الاجتماعية للأحداث عبارة عن مؤسسات اجتماعية تهدف إلى إيواء الأطفال والأحداث الذين يعانون من التفكك العائلي أو فقدان أحد الوالدين أو كليهما وتوفير المناخ الأسري لتعويضهم الرعاية التي يفتقدونها وتربيتهم اجتماعيا ونفسيا وأكاديميا وبهذا يمكن

(1) — عبد المحي محمود صالح : الرعاية الاجتماعية — تطورها قضاياها — دار المعرفة الجامعية ، مصر 2003 ، ص 30.

(2) — عبد المحي محمود صالح : مرجع سبق ذكره ، ص 30 .

(3) — مروان عبد المجيد ابراهيم : الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة تربويا ، نفسيا ، رياضيا ، الطبعة 1 ، مؤسسة الرواق

والنشر والتوزيع 2003 ، ص 142 .

اعتبار هذه الدُور مؤسسات إيوائية ذات أهداف اجتماعية وتربوية ، وتهدف هذه الدُور إلى توفير جميع متطلبات الأطفال والأحداث كما يلي :

1 — توفير الجو النفسي والعائلي الملائم لتعويضهم ما ينقصهم من الرعاية الإيوائية قدر الإمكان .

2 — توفير البرامج ذات الأهداف التربوية والثقافية والأهلية .

3 — العمل على تسجيل الأطفال والأحداث في المدارس أو المراكز و المعاهد النفسية .

4 — حق الأطفال مجهولين الأبوين في أن يعرفوا باسم و بجنسية معينة ويتم تسجيلهم في دوائر الأحوال المدنية عن طريق التشاور مع قاضي الأحداث .

2 - تشريع الأحداث

2 - 1 - تشريع الأحداث في العالم

تختلف التشريعات الجزائية اختلافاً بيناً في تحديد الفترة الزمنية التي يتعين أن يطبق فيها النظام القانوني الخاص بالأحداث .

ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة أنشأت محكمة خاصة بالأطفال الجانحين وخصته بإجراءات ومعاملة تليق بسنه ونفسيته ، وكان لـ " فريدريك ويتز " الدور الأكبر في إنشاء أول محكمة خاصة بالأحداث عام 1899 بمدينة شيكاغو لتنشر في كل أمريكا وأوروبا الغربية مع الإشارة إلى أنه وفي بريطانيا سنة 1908 منع الأطفال من الدخول إلى السجن بسبب ارتكابهم لسلوكيات مخالفة للقانون ، وصدر بهذا الخصوص سنة 1933 قانون الأحداث الذي نص على أنه يجب على كل محكمة يحضر أمامها ولد جانح هو في حاجة إلى الرعاية والعناية ، أن تراعي مصلحته الحقيقية وتتخذ من الإجراءات ما يضمن إصلاحه ويكفل تعليمه وتهذيبه ، ولهذا اتخذت محاكم الأحداث الأمريكية فيما بعد الاتجاه الإصلاحية وأصرت على الإصلاح والعلاج دون العقاب .

أما في فرنسا فقد قسم المشرع الفرنسي مرحلة الحداثة إلى قسمين : الأولى تبدأ من الميلاد وتنتهي قبل بلوغه سن الثالثة عشرة وفي هذه المرحلة لا تطبق على الحدث أية عقوبة جزائية ، أما المرحلة الثانية فتبدأ من بلوغ الحدث سن الثالثة عشرة وإلى ما قبل اتمام سن الثامنة عشرة ، وتوقع عليه العقوبات المستحقة ، حيث كانت نسبة الجنوح تمثل 10.6% من الجنوح الاجمالي (58625) سنة 1975 ، إلا أن هذه النسبة تضاغت في الفترة الممتدة ما بين 1994-2003 (109338 – 179762) وكان تورط هؤلاء الأحداث الجانحين في مختلف الجرائم حيث احتلت السرقة المرتبة الأولى ، تحطيم الممتلكات واستعمال العنف الجسدي ضد الأشخاص (1).

(1) – loraine et Sébastien tournyol du clos ,la délinquance des jeunes ,les profils, les causes, les évolutions, paris 2007 l'harmattan, p . 21

أما في بريطانيا فقد تضاعف عدد المنحرفين في الفترة الممتدة ما بين سنة 1991 إلى سنة 2000 سبعة عشرة مرة ، مما دفع بالجهات المعنية إلى وضع الأحداث في سجون الكبار ، متجاوزة بذلك تشريع 1996 الخاص بالطفولة والمراهقة الذي ينص على عدم إرسال الأحداث القصر في السجون ، أو مؤسسات إعادة التربية ، إلا أنه أدخل إلى هذه الأماكن 8000 حدث سنة 1995 و 4793 أرسلوا إلى مركز الحجز و 2854 أرسلوا إلى مراكز إعادة التربية⁽¹⁾.

وفي الدول العربية تختلف التشريعات من ناحية حدود السن المقررة لكل مرحلة من مراحل الحداثة ، فالقانون المصري حدد المرحلة الأولى تبدأ من الميلاد وتنتهي قبل اتمام الصغير سن السابعة ، وفيها يكون الصغير منعدم الأهلية الجزائية كلياً ، أما المرحلة الثانية تبدأ من سن السابعة وإلى ما قبل تمام سن الخامسة عشرة .

ويتفق قانون الأحداث السوري مع التشريع الأردني في تحديد المرحلة الأولى ببلوغ الصغير سن السابعة ولا يلاحق جزائياً ، ولا تطبق بحقه أية تدابير ، أما الحدث من سن السابعة وإلى ما قبل تمام سن الخامسة عشرة ، فلا تطبق عليه أية عقوبة جنائية ، فقد يخضع الحدث من خلال هذه المرحلة لتدابير الإصلاح ، كما يسير على هذا النهج المشرع الكويتي (2) .

2 - 2 - تشريع الأحداث في الجزائر

تأثرت الجزائر كغيرها من بلدان العالم في تشريعاتها الخاصة بالأحداث أكثر من البلدان التي ولدت فيها هذه الحركات والمدارس الاجتماعية ، إلى جانب تأثر تشريعها بتشريعات البلد المستعمرة .

2 - 2 - 1 - مرحلة الاستقلال

استمر العمل بالتشريع الفرنسي بعد الاستقلال لغاية 1966 ، إذ أنشئت بتاريخ 10 جويلية 1962 مديرية قضائية تتولى تسير الجهاز القضائي ، وفي 21 سبتمبر 1962 صدر أمر من نفس الهيئة يأذن بتعيين القضاة بصفة مؤقتة في الأماكن الشاغرة ، وفي 27 سبتمبر 1962 تم إنشاء أول حكومة منبثقة عن المجلس التأسيسي ، وأنشئت وزارة العدل ومدد العمل بالقوانين القديمة، وبقيت محاكم الأحداث تعمل حسب قانون 1945 .

(1) — زرارقة فيروز : مرجع سبق ذكره ، ص 98 .

(2) - نبيل صقر وصابر جميلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 16

وصدر أول أمر متعلق بالأحداث والطفولة بصفة عامة في 14 مارس 1964 ، وكان يحمل رقم 62 — 64 وأجريت بمقتضاه بعض التعديلات والإضافات، وذلك تماشياً مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستجدة .

ويعتبر تشريع هذه المرحلة امتداداً للتشريع الفرنسي، مع اختلاف في التطبيق ، وتغيير رجل القضاء الفرنسي برجل القضاء الجزائري.

2 - 2 - 2 - مرحلة التشريع الجزائري

تبدأ هذه المرحلة من الأمر رقم 66 — 155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المعدل والمكمل ، المختص في قانون الإجراءات الجزائية .

إذ حدد المشرع سن انعدام المسؤولية بأقل من 13 سنة ، وفي هذه المرحلة لا توقع على الحدث أي عقوبة جزائية مهما كانت الجريمة المرتكبة بل تتخذ بشأنه تدابير الحماية والتربية ، في حالة ارتكابه لجنحة أو جناية أما إذا ارتكب مخالفة فلا يحكم عليه إلا بالتوبيخ ، "المادة 49" من قانون العقوبات والمادة "445" من قانون الإجراءات الجزائية وذلك لحل المسؤولية الاجتماعية محل المسؤولية الجنائية.

أما مرحلة المسؤولية المخفضة فهي بين سن 13 و18 سنة والعقوبات التي تتخذ في هذه المرحلة فهي عقوبات ذات طابع تربوي بالدرجة الأولى ، والاستثناء هي العقوبات المخفضة ، ففي حالة الجنائيات والجنح تخفف عقوبات الإعدام والسجن المؤبد ما بين سن 10 و20 سنة في حالة الحبس المؤقت تخفض إلى نصف المدة المقررة للراشدين .

أما في حالة المخالفات فيحكم عليه بالتوبيخ أو الغرامة لا غير، حسب المادة "51" من قانون العقوبات⁽¹⁾.

2 - 2 - 3 - المتابعة القضائية للحدث

تنص المادة 488 من قانون الإجراءات الجزائية على : " أن وكيل الجمهورية لدى المحكمة يمارس الدعوى العمومية ، لمتابعة الجنائيات والجنح التي يرتكبها الأحداث دون الثمانية عشر من عمرهم " .

(1) — أحمد بكابوس : انحراف الأحداث والإدماج الاجتماعي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، 1986 — 1987 ، ص 68 .

بمعنى أن هذه المادة تنص على أنه يمكن للمتضرر من الجريمة أو وكيل الجمهورية أن يرفع دعوى ضد الحدث الذي لم يتجاوز عمره الثمانية عشر ، حيث إذا تقدمت الإدارة بشكوى ضد الحدث يقوم وكيل الجمهورية باتخاذ الإجراءات ، وذلك عن طريق استدعاء الحدث وإذا رأى وكيل الجمهورية أن الوقائع لا تشكل جريمة يقوم بحفظ الشكوى وأما إذا كانت الوقائع تشكل جنحة أو جناية فتحال القضية إلى قاضي الأحداث لإجراء تحقيق باعتباره إجباريا .

وتنص المادة 475 من قانون الإجراءات الجزائية " إن الإدعاء المدني أمام قاضي الأحداث لا يكون إلا بضم الدعوى المدنية للدعوى العمومية ، ولا بد من إدخال النائب القانوني للحدث في الخصومة " و تنص المادة 72 من قانون الإجراءات الجزائية أنه يجوز لكل يدعي بأنه متضرر من جناية أو جنحة أن يدعى مدنيا بان يتقدم بشكواه أمام قاضي التحقيق المختص .

بمعنى أنه يجوز لكل شخص تضرر من فعل غير قانوني قام به حدث لم يتجاوز 18 سنة أن يرفع دعوى على الحدث ، وإذا كان هذا الفعل يشكل جنحة فان قاضي الأحداث هو المختص بالتحقيق فيها⁽¹⁾ .

حيث تقوم السلطات المكلفة بالتحقيق بمجموعة من الإجراءات بشكل محدد في القانون بهدف تمحيص الأدلة والكشف عن الحقيقة قبل مرحلة المحاكمة ، غير أن التحقيق في قضايا الأحداث يختلف نوعا ما عن التحقيق في قضايا البالغين لأنه لا يهدف إلا لمعرفة فقط ، بل يهدف أيضا لمعرفة شخصية الحدث ، وتقرير الوسائل الكفيلة بتهذيبه⁽²⁾ .

وإذا كان الفعل المرتكب هو في الأساس جناية يقوم قاضي الأحداث بالتحقيق حيث لا يختلف هذا الأخير عن التحقيق الذي يقوم به قاضي التحقيق العادي ، إذ يتعين عليه بذلك تعيين مدافع للحدث ، أما إذا كان الفعل المرتكب هو في الأساس جنحة ، فان مهمة التحقيق توكل لقاضي الأحداث ، حيث أنه يوجد بكل محكمة قضاة أكفاء يولون اهتمامهم بالأحداث وذلك حسب قرار من وزير العدل .

ويقوم وكيل الجمهورية بتسليم ملف الحدث إلى قاضي الأحداث الذي يقوم بالتحقيق مع الحدث بحضور محاميه أو نائبه القانوني ، وبذلك يعد قاضي الأحداث " قاضي التحقيق ، وقاضي حكم ، وقاضي تنفيذ، حيث يقوم بالتحقيق في القضية ويتم الفصل فيها ، ويعمل على تنفيذ الأحكام ، ويشمل التحقيق على استجواب الحدث عن هويته من أجل الوصول إلى معرفة دقيقة

(1) — علي مانع : الأحداث في التشريع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1989 ، ص 103 .

(2) — نفس المرجع ، ص 104 .

موضوعية عن الأفعال المنسوبة إليه ، كما يقوم ببحث اجتماعي للتعرف على الحالة الاجتماعية والمادية للأسرة التي نشأ فيها الحدث ، كما يمكن أن يجري للحدث فحص نفسي وطبي وذلك بهدف الوصول إلى الحقيقة ، وعند استكمال قاضي الأحداث التحقيق يتوصل بذلك إلى إيجاد دلائل قوية وثابتة ضد الحدث وتشكل الوقائع جنحة تبلغ بذلك إلى وكيل الجمهورية وتحال القضية إلى قسم الأحداث للفصل ، أو تشكل الوقائع والأدلة مخالفة فان الملف يحال إلى وكيل الجمهورية الذي يقوم بتحويله إلى محكمة المخالفات المختصة .

2 - 3 - ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر

2 - 3 - 1 - مرحلة الاستقلال

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام مشاكل عديدة ومن بينها مشكل الطفولة التائهة والضالة ، واليتيمة ، والمشبوهة، والمصابة بأمراض عقلية ، إلى جانب الآثار النفسية التي أدت إلى التذبذب في أمزجة الناس وطباعهم .

وفي ظل هذه الوضعية أصبح الدور الوقائي أكثر أهمية بالنسبة للأحداث المعرضين لخطر الانحراف كأفراد من خلال ظروفهم ، أو من خلال بيئتهم الاجتماعية ، بفعل ما تركه المستعمر ، أو بفعل ما آلت إليه الوضعية العامة للطفولة في الأيام الأولى للاستقلال ، حيث أن عدد الأيتام لأبناء الشهداء ، والطفولة الضالة، لم يكن في وسع الدولة آنذاك إمكانية التكفل بها. فالإمكانيات المحدودة للدولة الفتية لم تستطيع تلبية حاجات الطفولة إلا الدراسة ، والتمهين أو الإيواء على الأقل .

جدول رقم (1) :

1968	1967	1966	1965	1964	1963	السنوات
2100	1979	1479	1741	1571	1249	الفئة
						عدد الحالات المعروضة

فمجموع ما كان يوجد من المراكز المخصصة للتكفل بالطفولة المسماة آنذاك منحرفة لا يتجاوز الثمانية مراكز ، تحتوي في مجموعها على (710 أسرة) وكانت هذه المراكز تابعة لوزارة العدل ثم تحولت إلى وزارة الشباب والرياضة سنة 1963 ، وضمت فيما بعد مراكز أخرى إضافة إلى المراكز السابقة ليصبح عددها (26) مركزا و موزعة على مختلف أنحاء القطر و برمج في المخططات التنموية المختلفة بناء (39) مركزا يتسع لـ (3720) سرير.

2 - 3 - 2 - حجم الظاهرة آنذاك

ليس هناك إحصائيات دقيقة وموحدة عن حجم الظاهرة في السنوات الأولى للاستقلال ، بل هناك شتات من الأرقام والأعداد موزعة بين جهات وصية ومختلفة، ولكن يمكن القول إن نسبة كبيرة من الأحداث كانت مشردة يتهددها الانحراف ، خاصة السنوات الأولى للاستقلال أي قبل الإصلاح القضائي عام 1966.

فالأحداث الذين أدخلوا إلى المراكز قبل الاستقلال بحجة أو بأخرى، خرج أغلبهم بل كلهم وأغلقت أبواب المراكز، مثلها مثل أغلب المؤسسات مخربة ومعطلة.

إذ خرج الأحداث في اتجاهات مختلفة ، فمنهم من عاد إلى أسرته ومنهم من بقي في الشارع عرضة للانحراف، وبعضهم أخذ إلى فرنسا من طرف مديري تلك المراكز، خاصة الفتيات.

وعلى العموم فعدد الحالات الخاصة بالأحداث المنحرفين الذين عرضت قضاياهم على قضاة الأحداث لسنة 1963 إلى سنة 1968 تبين حجم الظاهرة آنذاك من خلال الجدول رقم (1).

فإذا أخذت سنة 1963 كنسبة أولى في إحصاء عدد الأحداث الذين عرضت قضاياهم أمام القضاء في هذه السنة يظهر أن هذا العدد الضئيل جدا ، بالمقارنة مع حالة البلاد في جميع النواحي، وحالة المجتمع ككل، إضافة إلى ذلك قضاء الأحداث لم يكن موجودا إلا في المدن الكبرى إلى جانب عدم تخصصه، فقضاء الأحداث في هذه الفترة عينوا من بين كتاب الضبط والإداريين ، وهذا للفراغ الذي تركه القضاء الفرنسي وهو ما يجعل هذه الإحصائيات هينة .

(1) — أحمد بوكابوس : مرجع سابق ، ص 53 .

ولكنها تبقى نقطة انطلاق مهمة لمعرفة مدى تطور القضاء الجزائري المتخصص بعد الإصلاح القضائي سنة 1966 فبعد هذه السنة ارتفع حجم القضايا المعروضة على قضاة الأحداث، ويمكن تفسير هذا الارتفاع إما بظهور وضعيات وصفات أخرى حددها التشريع الجزائري الخاص بالأحداث ، وإما بتوسع جهاز القضاء وتعميمه على الدوائر إلى جانب تخصصه في قضايا الأحداث ومهما يكن من أمر فإن عدد الأحداث الذين كانوا في حاجة إلى حماية في هذه الفترة وما بعدها بدأ يتزايد بشكل متسارع من جراء عملية التنمية السريعة في مختلف الميادين خاصة الصناعية ، إلى جانب الزراعية الثقافية والاجتماعية .

2 - 3 - 3 - حجم وتطور ظاهرة الجنوح في الجزائر

تعتبر الإحصاءات الجنائية وسيلة لا غنى عنها في تحديد حجم مشكلة الجنوح ، إذ لا يمكن معرفة أبعاد هذه المشكلة ومدى ما تشغله من حيز في المجتمع دون محاولة حصر تكرار السلوك الجانح بأتماطه المتباينة وتقدير نسبة هذا التكرار إلى المجتمع الأصلي لفئاته المختلفة .

ويسهم تحليل هذه الإحصاءات ورصد حركتها في رسم خريطة بارزة عن انتشار ظاهرة الجنوح ومن تم تقييم الإجراءات الوقائية التي تتخذها الدولة في مواجهته والعمل على تطويرها .
إلا أن هذه الإحصاءات لا تعكس لنا الحجم الفعلي لظاهرة الجنوح إذ أن ثباتها وصدقها محدودة.

فقد تفرغ الباحث الفنلندي Verkko طيلة عشرين سنة ، حيث درس العلاقة بين الإحصاءات وبين الجنوح الفعلي وميز بين ثلاثة أصناف من الجنوح :

- 1- الجنوح الشرعي هي الجرائم التي تضع المحاكم يدها عليها .
- 2- الجنوح المعروف هي الجرائم التي تم تسجيلها من طرف الشرطة.
- 3- الجنوح الفعلي هو الحجم الحقيقي للجنوح في المجتمع .

ويعتقد أن أسباب الفشل في الحصول على نسب صحيحة وسليمة تعكس حجم الجنوح الفعلي في المجتمع عائد إلى أن الإحصاءات الجنائية المقدمة لا تعكس بأمانة وصدق نسب الجنوح، حيث ثبت أن بعض الأجهزة المختصة لمكافحة جنوح الأحداث في بعض الدول العربية كثيرا ما تغفل عمدا أو إهمالا جانبا كبيرا من الجرائم في الإحصاء الذي تقدمه حتى لا ينسب لها التراخي في أداء واجبها ، إضافة لذلك نجد العديد من الدول ترفض عن ذكر مساوئ أبنائها

خاصة في الأرياف وتكتفي بتأديهم ، ولذلك لا يمكن معرفة إذا ما كان الجنوح الفعلي في انخفاض أو في حالة سكون أو في حالة تصاعد⁽¹⁾.

ومنه تجدر عن الملاحظة إلا أن الإحصاءات القليلة التي تم الحصول عليها فيما يخص تطور ظاهرة الجنوح في المجتمع الجزائري ، لا يمكن أن تعطينا صورة واضحة عن تطور الجنوح في الجزائر، ذلك أن الإحصاءات في هذا المجتمع موضوعة على أساس الاحتياجات المحلية لكل مصلحة وإدارة دون أن يكون هناك جهاز مركزي ينسق عمل الأجهزة الإحصائية الفرعية ثم يعمل على تحليل وتبويب هذه الإحصاءات .

ويبين الجدول التالي عدد الأحداث الذين اقترفوا جرائم على مستوى القطر في سنوات متفرقة:

جدول رقم (2) :

السنوات	1971	1972	1973	1979	1980
الفئة	عدد الأحداث المحالين على محاكم الأحداث				
	1271	3779	3485	8818	9558

ويتضح من هذا الجدول أن عدد الأحداث المحالين إلى محاكم الأحداث يتزايد بصورة كبيرة، إذ أنه بلغ خلال عشر سنوات (1971 — 1980) حوالي 80% إلا أنه يجب عدم إغفال التزايد الكبير في عدد السكان .

كما يبين الجدول التالي النسبة المئوية للفتيات الجانحات بالنسبة للمجموع الكلي للجانحين لعامي 1971 و 1980 .

جدول رقم (3) :

(1) — محمد عبد القادر قواسمية : مرجع سابق ، ص 65 — 67 .

النسبة المئوية	المجموع الكلي للجانحين	عدد الجانحات	السنوات الفئة
5.84%	8818	487	1971
5.28%	9078	480	1980

يتضح من الجدول رقم (3) أن جنوح الفتيات لا يمثل إلا نسبة ضعيفة من جنوح الأحداث (1).

وفي الآتي جدول خاص بتوزيع الأشخاص المعاقبون حسب فئات السن :

جدول رقم (4) :

العمر السنة	أقل من 18 سنة	من 18 سنة حتى 27 سنة	من 27 سنة حتى 40 سنة	من 55 سنة فما فوق
1997	798	15.65	6.00	1.14
1998	750	14.60	5.72	1.03
1999	846	14.66	4.66	773

يوضح الجدول رقم (4) نسبة الأشخاص الذين تم الحكم عليهم من طرف المحكمة، وتبين من خلاله أن نسبة الأحداث لسنة 1998 انخفضت قليلا عما كانت عليه سنة 1997، لتعود وترتفع مرة ثانية من (750) حدث عام 1998 إلى (846) حدث عام 1999 .

تجدر الملاحظة أيضا إلى أن الفئة العمرية ، أي فئة الأحداث الذين لم يتجاوزوا سن 18 سنة لا يشكلون إلا نسبة قليلة لباقي الفئات الأخرى (2).

ولكن في العشرية الأخيرة من القرن الماضي لوحظ الانتشار الواسع للجريمة والجنوح وعدم تمكن الدولة من السيطرة عليها، وذلك لتضافر مجموعة من الأسباب والدوافع القاهرة التي دفعت

(1) — محمد عبد القادر قواسمية : مرجع سابق ، ص 69 — 74 .
(2) — ليلي ايديو : التفكك الأسري وانحراف الأحداث ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، 2003 — 2004 ، ص 143 .

الشباب الجزائري إلى الجريمة والعنف ، سواء العنف المادي أو العنف المعنوي أو في المحيط الاجتماعي الضيق (الأسري) أو المحيط الاجتماعي الواسع (المجتمع الكبير)

فمن سنة 1998 إلى نهاية 2002 قفز عدد الأحداث الموقوفين لارتكاب جنح أو جرائم من 8077 إلى 12645 أي بارتفاع 56%.

وقد اختلفت الجرائم والجنح في خطورتها بين السرقة والضرب والمخدرات والتعدي على أملاك العامة والخاصة ، وأخرى كتشكيل جماعة أشرار وهتك العرض ، حيث سجلت حالات سرقة ارتكبت من طرف الأحداث تتراوح أعمارهم بين 16 و 18 سنة بنسبة 58% من العدد الإجمالي للموقوفين ، تليها شريحة ما بين 13 و 16 سنة⁽¹⁾.

كما ارتفع عدد مراكز إعادة التربية إلى 38 مركزا في سنة 2003، وهي تسعى إلى تحقيق الرعاية المتكاملة من الناحية الاجتماعية والنفسية والمهنية.

وحسب مقال نشر في جريدة " حوادث الخبر " تحت عنوان " أكثر من 12 ألف طفل قاصر متورط في سوق الإجرام سنة 2002 " ، أن العدد الإجمالي للأحداث المنحرفين خلال السنوات 2000 ، 2001 ، 2002 هو 31737 حدث منحرف، وهذا بمعدل 27,31% طفل متورط يوميا في مختلف الجرائم ، وتشير الإحصائيات التي قدمها الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) إلى أن 3686 حدث مرتكب لأعمال العنف و 714 طفلا متورطا في جرائم تحطيم أملاك الغير ، و 257 طفلا يتعاطى المخدرات والمواد السامة والتشفيطية⁽²⁾

أما سنة 2004 فقد سجلت مصالح الأمن 10965 حدثا متورطا في شتى أنواع الجريمة ، إلا أن هذا العدد قد ارتفع مع نهاية 2005 ليصل إلى 11302 وتأتي السرقة في مقدمة أنواع الجريمة المرتكبة من قبل الأطفال بـ 4739 حدث متورط ، تأتي بعدها جنحة الضرب والجرح العمدي حيث تورط 2728 حدث ، كما سجلت مصالح الأمن تورط 665 طفل في جنحة تحطيم أملاك الغير، أما الأخطر من كل هذا فهو تسجيل ذات المصالح تورط 25 طفلا في جرائم القتل العمدي حيث كانت سنة 2004 تقدر بـ 13 طفلا أي بزيادة فاقت 100% .

وفي سنة 2007 بلغ عدد الأطفال المتورطين في مختلف الجرائم حسب معطيات مصالح الأمن 15139 طفل، من بينهم 8281 طفل تورطوا في مختلف الجنح كما تم تسجيل 17 حدثا متورطا في

(1) — زراقة فيروز : مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

(2) — نفس المرجع ، ص 102

جرائم القتل ناهيك عن تورط 488 طفل في جرائم أخلاقية مثل الإعتداءات الجنسية و الدعارة (1).

كما شكلت جرائم السرقة كما معتبرا من جرائم الأحداث خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2007 ، وذلك بتسجيل تورط 3531 حدث وهو ما يعني تفشي هذه الظاهرة بشكل ملحوظ، ناهيك عن الضرب والجرح العمدي الذي سجل تورط 1924 حدث ، كما أُعتبر التعدي على الأصول أحد الجناح التي سجلت تورط عينة من الأحداث ببلادنا، حيث أحصت مصالح الأمن تعدي 94 حدثا على أصولهم . مع الإشارة الى تورط الأحداث في جرائم المخدرات وذلك بتسجيل عدد 202 حدث متورط في حيازة و استهلاك المخدرات و الحبوب المهلوسة (2).

وفي سنة 2008 سجلت ذات المصالح زيادة بأكثر من 2000 حالة تورط للأطفال في مختلف الجرائم مقارنة بسنة 2007 ، وتحتل جرائم القتل العمدي الصدارة بتسجيل 23 قاصرا متورطا في جرائم قتل عمدي من بينهم فتاة كما أن ضحايا هذه الجرائم كان أغلبهم أطفال ، لكن هذا لاينفي تورط القاصرين في قتل البالغين وهو ما يندر بانزلاق خطير نحو الجريمة ، خاصة أن هناك ارتفاعا ملحوظا في عدد القصر المتورطين في جرائم القتل العمدي خلال سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 أين سجلت تورط 17 حدثا في جريمة القتل العمدي.

كما أنه سجلت في سنة 2008 تورط 4701 حدثا في جرائم السرقة و ذلك عبر مختلف ولايات الوطن ، تليها جرائم الضرب و الجرح العمدي بـ 2667 حدث متورط، ناهيك عن تورط 469 آخرين في جناح أخلاقية مثل الاعتداءات الجنسية و المراودة على الطريق العمومي، و التي يرجع السبب الرئيسي فيها إلى الانحلال الأخلاقي (3) .

كما شكل تكوين جمعيات أشرار أحد الجرائم التي ارتكبتها القصر خلال 2008 كماً معتبرا من جرائم الأحداث خلال العشرة أشهر الأولى من نفس السنة ، وذلك بتسجيل تورط 395 حدث، ضف إلى ذلك تورط 17 حدث في جرائم ضرب أودت إلى موت الضحايا، كما أعتبر

(1) - ص - بورويلا : أكثر من 15 ألف متورط في قضايا الإجرام، جريدة الخبر، 24 ديسمبر، ص 22

(2) - نفس المرجع

(3) - ص - بورويلا : فيما تورط أكثر من 10 آلاف طفل في قضايا مختلفة ، جريدة الخبر ، 7 مارس 2009 ، ص 22

التعدي على الأصول أحد الجنح التي سجلت تورط عينة من الأحداث ببلادنا حيث سجلت مصالح الأمن تعدي 80 حدثا على أصولهم (1).

3 - التوزيع الجغرافي لجنوح الأحداث في الجزائر

إن الإحصاءات الجنائية في الجزائر ، سواء كانت محضرة من طرف الشرطة ، رجال الدرك أو المحاكم هي محدودة القيمة ، لأنها لا تعطي الصورة الحقيقية للجريمة والجنوح في المجتمع الجزائري، وكأي بلد نام فإن ما يدعى بالرقم الأسود للجرائم الغير مبلغ عنها في الجزائر هو أكثر ارتفاعا مما هو عليه في البلدان المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

ونظرا لعوامل اجتماعية ، جغرافية وقانونية ، فإن كثيرا من الجرائم لا يبلغ عنها في الجزائر، فامتداد البلاد (2 301 000 كلم) وتفرق السكان في كثير من المناطق الريفية ، يمنع السلطات القانونية من مراقبة واكتشاف جنوح الأحداث في كامل الوطن ، ومراكز الشرطة ورجال الدرك تتمركز في الأماكن الحضرية وشبه الحضرية كالبلايات الصغيرة ، وعليه تبقى الكثير من المناطق الشاسعة في الريف بدون مراقبة الشرطة أو رجال الدرك ، إلا في حالة إخبارهم من طرف الجمهور بوقوع جريمة.

زيادة الى ذلك تتمركز جرائم الأحداث في الجزائر في المدن الكبيرة ، وهذه حقيقة معترف بها في معظم بلدان العالم ففي سنة 1980 ، ارتكب 40% من مجموع جنوح الأحداث في أكبر المدن الجزائرية : الجزائر وهران و قسنطينة والتي كانت كلها تحتوي على اقل من 30% من مجموع السكان خلال نفس السنة ، أما المناطق ذات الكثافة السكانية الصغيرة فشكلت 2% من مجموع جنوح الأحداث (2).

كما كشفت احصائيات المكتب الوطني لحماية الطفولة وانحراف الشباب بادرارة الشرطة القضائية لسداسي الثاني من سنة 2007 أن مدن العاصمة وهران وباتنة احتلت المراتب الأولى سنة 2002 ، حيث احتلت ولاية الجزائر الصدارة ب 571 حالة متبوعة بولاية وهران ب 330 حالة

(1) - نفس المرجع

(2) - د. علي مانع : جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر طبعة 2002 ، ص 184 .

فيما تحتل ولاية بسكرة المرتبة الأولى بالنسبة لولايات الجنوب ب 186 حالة ، وذكرت أنه خلال فترة جويلية و أوت احتلت السرقة المرتبة الأولى بالنسبة للجنح الأخرى ب 600 حالة الى جانب الجرح العمدي والضرب ب 375 حالة ، إلا أنه في السنوات الأخيرة عرفت مدينة قسنطينة تراجعا ملحوظا لعدد الأحداث الجانحين حيث بلغ عدد الأحداث الجانحين 91 حدث جانح سنة 2007 بالمقارنة مع سنتين (2005 و2006) (178 ، 113 حدثا) (1).

4 - مراكز إعادة التربية في الجزائر

مرت مراكز إعادة التربية في العهد الاستعماري بمراحل لا تختلف عن السجون والمعتقلات المخصصة للكبار ، فقد كان الأحداث يوضعون في السجون والمعتقلات المخصصة للكبار ، أو يعزلون في زنزانة مخصصة لهم ولا يفرق المعاملة والعقوبة بين الكبار والصغار ، لقد استمرت هذه الوضعية للأحداث الخارجين عن النظام الفرنسي طيلة فترة الاحتلال ، بعد عام 1962 تأسست مديرية فرعية لحماية الطفولة والمراهقة وهي مديرية مستقلة بالتنسيق مع وزارتي العدل والداخلية وكان نطاق عملها واسعا ، فهي تعني فقط بالأحداث المنحرفين لكل الأطفال الجزائريين الذين استشهد آباؤهم في حرب التحرير وليس لهم من يتكفل بهم (2) .

كما تم إنشاء ما يسمى الآن مصلحة التربية في الوسط المفتوح وتم تعميم هذه المصلحة على التراب الوطني ، ويوجد طلب في كل ولاية من هذا النوع ، من واحد إلى ثلاث مصالح .

كما تم إنشاء هذه المصلحة بعد الاستقلال مباشرة بموجب المرسوم رقم 36 – 78 المؤرخ في 04 مارس 1963، المتضمن إلحاق مصلحة التربية والمراقبة بوزارة الشبيبة والرياضة ووزارة السياحة.

ويمكن اعتبار بداية السبعينات فترة الاهتمام والعناية الكبيرة للأحداث المنحرفين ، وهذا من خلال التشريعات والنصوص القانونية المفيدة التي تخدم حياة المنحرفين داخل وخارج هذه المراكز،

(1) - فاطمة الزهراء أ، تورط أزيد من 700 قاصر في قضايا الجنح، جريدة أخبار اليوم، 21 سبتمبر 2008

(2) - أحمد بوكابوس : مرجع سبق ذكره ، ص 68 .

فطبقا للمرسوم الرئاسي المتضمن إحداث مراكز مكلفة بحماية الطفولة والمراهقة الذي حدد لأول مرة عددها وفقراتها بصفة رسمية .

وخلال السنوات الماضية ، أدخلت على مراكز إعادة التربية للأحداث عدة إصلاحات وتشريعات ، ونقل هذه المراكز تحت الوصاية الإدارية من وزارة إلى أخرى ، ففي بداية الأمر بعد الاستقلال كانت هذه المراكز تحت إشراف وزارة الشباب والرياضة استمرت إحدى وعشرين سنة ثم تحولت في عام 1984 تحت وصاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وقد تطورت هذه المراكز بصورة فعالة تبعا للتطور العام الذي مس مختلف المرافق والمؤسسات الاجتماعية في البلاد ففي عام 1976 كان عدد مراكز إعادة التربية على مستوى الوطن 26 مركزا ، وفي خلال أربع عشر سنة أي إلى بداية عام 1990 وصل عدد مراكز إعادة التربية إلى 34 مركزا موزعين على مستوى أنحاء الوطن توزيعا محكما مراعين في ذلك الكثافة السكانية للمواطنين والتوازن الجهوي لإنشاء هذه المراكز التي وزعت على 27 ولاية من بين 48 ولاية حاليا .

وقد ركزت السلطات المختصة في هذا المجال على وجود أكثر من مركز في الولايات ذات التجمعات السكانية الضخمة ، ففي العاصمة مثلا أنشئت أربعة مراكز وفي مدينة وهران مركزان ، أخذت بعين الاعتبار تخصص كل مركز ونوع الرعاية الاجتماعية التي يقدمها للأحداث⁽¹⁾.

4 - 1 - أنواع المراكز وأهدافها

لقد بين الأمر الصادر في عام 1975 المتعلق بإحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة ، والغاية المنشودة التي تهدف إلى تحقيقها تلك المراكز بواسطة مجموعة من التدابير لحماية اتجاه القصر الذين لم يبلغوا الواحد والعشرون من عمرهم ، وهم يشكلون من جراء أوضاع معيشتهم وسلوكهم خطرا على الاندماج الاجتماعي، لذا كان من أهم أهداف هذه المراكز هو إعادة وتربية ورعاية كل الأطفال الذين انخرقوا أو هم على وشك الخطر الخلفي أو الاندماج الاجتماعي، وبمعنى آخر تهدف مراكز إعادة التربية إلى تأهيل الأحداث والسهل على سلامة أوضاعهم النفسية والاجتماعية والثقافية ، بقصد إبقائهم على وضعهم الاعتيادي من العيش ضمن أفراد المجتمع .

(1) — نوار الطيب : ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر ، أسسها وطرق علاجها ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في

وطبقاً للأمر المذكور أعلاه فإن المؤسسات المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة تتوزع على أربعة أصناف والتابعة حالياً إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهي كالتالي:

1 - المراكز المتخصصة بإعادة التربية .

2 - المراكز المتخصصة في الحماية .

3 - المراكز المتعددة الاختصاصات لحماية الشبيبة .

4 - مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح .

وستعرض إلى كل واحد من هذه الأصناف لتوضيح أهدافها التربوية وخصائص عملها، وهي تدخل ضمن المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ونشأ بموجب مرسوم رئاسي يصدر بناء على تقرير الوزير الذي تقع هذه المؤسسات تحت وصايته.

4 - 1 - 1 - المراكز المتخصصة في إعادة التربية

تعد هذه المؤسسات داخلية مخصصة لإيواء الأحداث الذين لم يكملوا 18 سنة من العمر قصد إعادة تربيتهم واندماجهم في الوسط الاجتماعي والذين تعرضوا إلى ارتكاب أفعال انحرافية ، ولا تختص هذه المراكز بقبول الأحداث المتخلفين بدنيا وعقليا ، وتشمل هذه المراكز على مستوى كل ولاية على ثلاث مصالح أساسية وهي :

4 - 1 - 1 - مصلحة الملاحظة

تقوم بدراسة شخصية الحدث والتصرفات الخارجية له ومراقبة السلوك العام عن طريق الملاحظة المباشرة ، ولا يمكن أن تقل الإقامة للحدث في مصلحة الملاحظة عن ثلاث أشهر ولا تزيد عن ستة أشهر ، وعند انتهاء هذه المدة يوجه تقرير مفصل متبوع بالطريقة العلاجية والاقتراحات المناسبة إلى قاضي الأحداث المختص .

4 - 1 - 1 - 2 - مصلحة إعادة التربية

تعمل على تزويد الحدث بالتربية الأخلاقية والوطنية والرياضية والتموين المدرسي والمهني قصد إدماج الحدث اجتماعياً.

4 - 1 - 1 - 3 - مصلحة العلاج البعدي

تتكلف بالعمل على رجوع الحدث إلى الوضع الطبيعي الاجتماعي له والعمل أيضا على إيجاد التدبير العلاجي المناسب بعد أخذ رأي لجنة العمل التربوي التي تتكون من ستة أعضاء يرأسها بالضرورة قاضي الأحداث .

4 - 1 - 2 - المراكز المتخصصة في الحماية

تعتبر مؤسسات داخلية مخصصة لإيواء الأحداث الذين لم يكملوا 21 عاما من عمرهم قصد تربيتهم وحمايتهم من الفساد والضياع ولا تختص هذه المراكز بقبول الأحداث المتخلفين عقليا أو بدنيا، وتشتمل هذه المراكز بدورها على ثلاثة مصالح رئيسية على مستوى كل ولاية.

4 - 1 - 3 - مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح

تعد من المصالح التابعة للولاية تتلخص مهامها في العناية بالأحداث الموضوعين تحت نظام الحرية المراقبة بسبب الخطر الخلفي أو عدم الاندماج الاجتماعي ، ويوجه الأحداث إلى هذه المصالح بناء على أمر قاضي الأحداث أو المصالح المختصة التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتتكفل هذه المصالح بالسهر على سلامة الأوضاع المادية والمعنوية لحياة الحدث والعناية بالجانب الصحي وحسن استخدام أوقات فراغهم بإبقائهم على وضعهم الاعتيادي .

كما تقوم هذه المصالح بجمع الأبحاث والأعمال التي تتعلق بالحدث ضمن إطار الوقاية من عدم تكيف الأحداث ، يتفرع من هذه المصالح على مستوى كل ولاية قسمين هما:

4 - 1 - 3 - 1 - قسم المشورة التوجيهية والتربوية

يكلف هذا القسم بإجراء شبه بحث اجتماعي عن الحدث وعن ظروف عيشه وأسرته ، وحالته النفسية وطبيعة الخطر المعنوي الذي يلازمه ، وذلك بقصد تحديد الطريقة الملائمة لإعادة التربية الأحداث المقيمون في هذا القسم ، والذين يوجهون بناء على طلب من قاضي الأحداث أو المصالح المختصة في الولاية التابعة للوزارة المعنية.

4 - 1 - 3 - 2 - قسم الاستقبال والفرز

تتلخص مهمته في إيواء الأحداث وحمايتهم على شكل نظام داخلي لمدة ثلاثة أشهر في انتظار إعداد تقرير شامل يقدم إلى قاضي الأحداث ليتخذ بعد ذلك ما يراه مناسباً اتجاه الحدث.

4 - 1 - 4 - المراكز المتعددة الخدمات لوقاية الشبيبة

وهي مركز تجمع مهام ومسؤوليات المراكز الثلاثة المذكورة أعلاه عندما تقتضي الظروف. ويلاحظ أن هذه الأنواع في المراكز قليلة جداً بالقياس مع المراكز الأخرى ، نظراً لصعوبة المهام التي تختص بها طبقاً لهذا الأمر ، ويحتم على مسؤولي هذه المراكز إشعار قاضي الأحداث بجميع الأفعال التي تصيب الأحداث وخاصة الحالات المرضية أو وضعه في المستشفى أو هربه من المركز أو وفاته ، كما يعلمون الجهات القضائية عن قضاء مدة الوضع والإيواء بالمركز بشهر واحد قبل انتهاء المدة المحددة .

وللحدث الحق في زيارة عائلته بصفة استثنائية في حالة الوفاة أو الإفراج كما يتمتع الأحداث في هذه المراكز بعطلة سنوية لدى عائلاتهم لمدة لا تتجاوز 45 يوماً خلال فترة الصيف .

كما أشرنا سابقاً فإن هذه المراكز تتوزع على 27 ولاية من ضمن 48 ولاية على مستوى الوطن ، وفي شهر ماي عام 1989 تم فتح أربعة مراكز جديدة متخصصة في إعادة التربية في كل من البويرة وسيدي بلعباس وقالمة والوادي ، وبذلك أصبح عددها الإجمالي 34 .

خلاصة :

لقد تم في هذا الفصل ابراز أهمية رعاية الأحداث والاهتمام بالمنحرفين وضرورة تمييزهم بنظام قانوني خاص والنظر إليهم لا باعتبارهم مجرمين يستحقون العقاب ، وإنما باعتبارهم ضحايا ظروف اجتماعية معينة أدت إلى انحرافهم ، ولذا ترصد الجهود الفكرية والعلمية لوقايتهم . وبناء على ذلك فقد أجمعت أغلب التشريعات على أفراد معاملة خاصة لأحداث دون سن البلوغ ، تختلف في مداها ونطاقها عما هو مقرر للبالغين ، سواء من حيث المسؤولية الجزائية بكافة جوانبها ، أم من حيث القواعد الاجرائية الخاصة بملاحقتهم ومحاکمتهم . وفي تقديرنا أن الجانب التشريعي والأنظمة القانونية المتعلقة بجنوح الأحداث وكيفية مواجهة إجرامهم يمثل أهم الجوانب ، لأنه بقدر ما كان التشريع الوطني الخاص بالأحداث لأي دولة قد راعى الظروف النفسية وصغر السن والظروف التي أحاطت الحدث عند ارتكابه الجريمة ، بقدر ما كان هذا التشريع متقدما على غيره من التشريعات في مواجهة مشكلة جنوح الأحداث أو انحرافهم .

الجانب الميداني

الفصل الخامس الاستراتيجية المنهجية للدراسة

تمهيد

- 1 - فرضيات الدراسة
 - الفرضية الرئيسية
 - الفرضية الاجرائية الأولى
 - الفرضية الاجرائية الثانية
 - الفرضية الاجرائية الثالثة
 - الفرضية الاجرائية الرابعة
 - 2 - المنهج المستخدم
 - 3 - مجالات الدراسة .
 - 4 - عينة الدراسة
 - 5- الأدوات المستخدمة
- 5 - 1 - المقابلة
- 5 - 1 - الملاحظة

خلاصة

تمهيد :

من الأهمية بمكان أن نشير إلى أنه لا تكتمل أهمية البحث الاجتماعي إلا بعد ربطه بواقع معطى وأرقام محددة والتأكد من نتائج هذا الواقع من خلال جمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة بواسطة الأدوات المنهجية المناسبة من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة وهذا لوصف وتحليل ظاهرة الجنوح في المجتمع المدروس ومعرفة أكثر العوامل تأثيراً في حدوث هذه الظاهرة ، حيث يعتبر هذا الفصل كطريق يمر منه الباحث من الجانب النظري إلى الجانب الميداني .

بعد تناول موضوع جنوح الأحداث — رسالة ماجستير — حيث كانت الدراسة الميدانية التي قمت بها تنحصر في مدينة قسنطينة ، والباحثة تفكر في إمكانية القيام بدراسة المناطق الأخرى من الوطن، من أجل الكشف عن الدوافع والأسباب التي يمكن أن توجد في منطقة دون أخرى .

من المهم وقبل الشروع في تحليل نتائج هذه الدراسة الامبريقية لا بد من الضروري مناقشة الإطار المنهجي الذي ستخذه الدراسة الحالية ويتضمن النقاط التالية :

- 1— فرضيات الدراسة .
- 2— المنهج المستخدم .
- 3— مجالات الدراسة .
- 4— عينة الدراسة .
- 5 — الأدوات المستخدمة

1 - فرضيات الدراسة

من المؤكد أن فرضيات الدراسة هي عبارة عن تخمينات في ذهن الباحث ويحاول أن يجيب عنها بالإثبات أو النفي .

وبما أن مشكلة دراستنا تتمحور حول الكشف عن العلاقة الموجودة بين طبيعة الموطن وحنوح الأحداث أي كيف ومتى يمكن أن تكون الطبيعة البيئية عاملا مهينا ومساعدة على الجنوح ومدى ارتباطها بالعديد من العوامل الأخرى ، بمعنى أنه إذا كانت هناك علاقة بين متغيرين ، فهل يعني ذلك أن المتغير الأول (المستقل) الموطن ، يؤثر في المتغير الثاني (التابع) والمتمثل في جنوح الحدث ، وذلك من حيث انتشار وخطورة الظاهرة طبقا لما يقدمه الواقع الميداني .

وتأسيسا على ما سبق يمكن صياغة فروض الدراسة كما يلي :

- الفرضية الرئيسية

يؤدي اختلاف الموطن الى جنوح الأحداث .

وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الاجرائية الفرعية التالية :

- الفرضية الإجرائية الأولى

تختلف أنماط الجنوح باختلاف الموقع الجغرافي للحدث الجانح .

- الفرضية الإجرائية الثانية

- تؤدي العوامل (الاجتماعية ،الاقتصادية ، الجغرافية) الى جنوح الأحداث .

- الفرضية الإجرائية الثالثة

تؤدي الهجرة الريفية نحو المجتمع الحضري الى جنوح الأحداث .

- الفرضية الإجرائية الرابعة

تؤدي أساليب المعاملة الأسرية الى جنوح الأحداث .

وتتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي :

أ- المتغيرات المستقلة

1- العلاقات الأسرية

2- الظروف الاقتصادية

3- طبيعة الموقع الجغرافي

4- العلاقات الرفاقية

5- وسائل الاعلام

ب- المتغير التابع

انحراف الأحداث الجانحين

2 - المنهج المستخدم

إن المناهج العلمية تختلف باختلاف طبيعة المواضيع المدروسة ، ويعتمد الباحث على المنهج من أجل جمع المعلومات ومعرفة أسباب وعوامل حدوث الظاهرة الاجتماعية والإحاطة بكل تفاصيلها وتختلف المناهج الاجتماعية باختلاف مواضيع الدراسة وميول واتجاهات الباحث وكذلك باختلاف المكان والزمان الذي تجرى فيهما الدراسة⁽¹⁾.

وبناء على ما تقدم ، فإن الدراسة الحالية اتخذت الاتجاه المتعدد لتشخيص الواقع الفعلي لظاهرة جنوح الأحداث ، من حيث إن طبيعة الموطن هو العامل الأساسي والمتسبب الرئيسي

(1) — إحصان محمد الحسن : الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، ط 1 ، دار الطليعة ، بيروت 1992 ، ص 45 .

فيه ، ويتجلى ذلك في استخدام المنهج الوصفي التحليلي والطريقة المقارنة إلى جانب الطريقة الإحصائية .

لذا فان الباحثة سوف تستخدم في معالجة هذه المشكلة المنهج الوصفي التحليلي ذلك لأن هذا المنهج يكشف ويصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع كما تحاول تحليل نتائجها وفهمها موضوعيا كما يساعد على ملاحظة وتتبع سلوك الأفراد في مواقف حياتية معينة وجمع المعلومات المتعلقة بشدة واتجاه الارتباط بينهما أي بين ذلك السلوك وتلك المواقف من جهة ومن جهة أخرى تحليل تلك المعلومات بسلوك الأفراد لمعرفة الأسباب والظروف المحيطة بالظاهرة (موضوع الدراسة).

وبالنظر إلى إجراءات المنهج الوصفي التحليلي المتضمنة للملاحظة والاستقصاء والتحليل والتفسير ، فان الباحثة ترى أنها تتوافق إلى درجة كبيرة مع الأهداف المحددة لهذه الدراسة التي تتناول أحد الظواهر الاجتماعية والتي تشغل اهتمام الراغبين في الكشف عن حقائق جنوح الأحداث ، لأن هذا المنهج العلمي يساعد على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الظاهرة المدروسة بتطبيق مختلف الأدوات الضرورية لجمع البيانات اللازمة لمعرفة العوامل ذات الصلة بموضوع الدراسة إضافة إلى أن هذا المنهج تتعدى الاستفادة منه إلى تشخيص ووصف تلك العوامل وخاصة فيما يتعلق بمدى تأثيرها في جنوح الأحداث وتحديد طبيعة العلاقة القائمة بينهما .

ولكي يكون المنهج الوصفي التحليلي مؤديا لدوره كما ينبغي فانه لا يجب الاكتفاء بالمعلومات والبيانات المجمعة من الميدان فحسب وإنما لابد من تحليلها وتفسيرها وربطها مع بعضها البعض .

ووفقا لأهداف البحث تم استخدام الطريقة المقارنة التي تعتبر من الطرق المستخدمة في العلوم الاجتماعية ذلك أنه في هذه الدراسة ينبغي اجراء بعض المقارنات حتى يمكن الكشف عن العوامل المسببة لظاهرة جنوح الأحداث .

والى جانب المنهج الوصفي التحليلي والطريقة المقارنة تم الاعتماد على بعض تقنيات المنهج الإحصائي وذلك من خلال تبويب البيانات المجمعة من الميدان في جداول بيانية منها البسيطة ومنها المركبة .

كما لم يتم الاغفال عن هذا المنهج الإحصائي قصد تحليل البيانات الكمية تحليلا دقيقا للوصول من خلالها إلى اختبار فرضيات البحث.

3 - مجالات الدراسة :

إن مجال الدراسة هو مجموعة النقاط التي يندرج عن نطاقه البحث الذي نحن بصدد الدراسة فيه وينقسم إلى :

3- 1 - المجال الجغرافي :

نظرا لكون الدراسة الحالية تبحث عن العلاقة الموجودة بين التوزيع الجغرافي للجنوح وأنواعه فقد شمل مجال الدراسة كل من المركز المختص لإعادة التربية لولاية قسنطينة اناث والذي يمثل المدن الشرقية والذكور بمدينة عين مليلة والمركز المختص لإعادة التربية لولاية عنابة - الحجار - ذكور فقط ويمثل المدن الساحلية وكذلك ولاية ورقلة والتي تمثل الجنوب ولقد كان في محطت الباحث اختيار ولاية بسكرة بوابة الصحراء الا أنه لا يوجد بها مركز مختص لإعادة التربية . إن هذا الاختيار هو من أجل مقارنة العوامل المؤثرة في جنوح الأحداث ومعرفة اختلاف أنواع الجنوح من منطقة الى أخرى .

أ - المركز الاختصاصي لرعاية الأحداث بمدينة قسنطينة :

تقع المؤسسة الخاصة لإعادة التربية في مدينة قسنطينة بطريق المشتلة قرب المركب الرياضي 17 جوان ويرجع تاريخ إنشائها إلى العهد الاستعماري جانفي 1956 ، إلا أنها لم تباشر العمل مع الأحداث إلا في سنة 1973 ، وقد كانت تابعة آنذاك إلى إدارة السجون (دار الحبس قسنطينة) ، ولكنها بعد الاستقلال أصبحت تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة ، ثم تحولت مرة أخرى لتصبح تابعة لكتابة الشؤون الاجتماعية ، وهي تعمل الآن تحت وصاية وزارة التضامن والأسرة والحالية الأجنبية بالخارج ، وقد كان مركز الأحداث بقسنطينة هو الوحيد على مستوى الشرق قبل الخوض في عملية إنشاء مراكز أخرى ببعض ولايات الشرق كمدينة عنابة ، سطيف ،

عين مليلة ، وهو يتربع على مساحة تقدر ب 4 هكتارات تم استغلال نصفها (2 هكتار) في تشيد المباني وال عمران والنصف الآخر ظل كما هو عليه (مساحات خضراء) .
تنقسم إدارة المركز إلى قسمين ، قسم خاص بإدارة المركز ، والقسم الآخر للبيداغوجية تتشكل من 3 أقسام و 3 ورشات للتكوين ، وقسم واحد شبه تكوين إضافة إلى بعض المرافق الأخرى والمتمثلة في مطعم ومطبخ ومخزن ، و 4 غرف للنشاطات الثقافية .

ب - المركز الاختصاصي لرعاية الأحداث بمدينة عين مليلة :

تعتبر المؤسسة الخاصة بإعادة التربية بمدينة عين مليلة المؤسسة الوحيدة على مستوى الولاية وقد أنشأ بمقتضى المرسوم 1987 / 261 والمؤرخ في 1987 / 12 / 01 يجدها من الناحية الشمالية والغربية مدينة عين مليلة ومن الشرق مقر الدرك الوطني ، ومن الغرب ثكنات ، ومن الشمال طريق عمومي ، ومن الجنوب عمارات ومدرسة ابتدائية ، وتقدر مساحتها ب (8000 م) يحتوي هذا المركز على بعض المنشآت والمرافق نوجزها في المقر الإداري و 3 أقسام ومرقد ، مطعم ، مكتبة ، مخزن ، قاعة النشاطات وملعب رياضي ، والمطبخ .

ج - المركز الاختصاصي لرعاية الأحداث بمدينة عنابة :

يوجد هذا المركز في الجنوب الشرقي لمدينة عنابة حيث يبعد عنها ب 11 كلم ، والموجود في منطقة الحـجار ، ويرجع تاريخ انشائه إلى سنة 1969 وباشرة مهامه سنة 1971 ، يتربع على مساحة تقدر ب 7 هكتار ، ويحتوي هذا المركز على نفس المرافق والمنشآت الموجودة في مدينة قسنطينة .

د - المركز الاختصاصي لرعاية الأحداث بمدينة ورقلة :

هو مؤسسة ذات طابع تربوي تابع لوزارة التضامن الاجتماعي والأسرة والجالية الأجنبية بالخارج .
وقد أنشأ بمقتضى نص تشريعي تحت رقم : 72 / 03 المؤرخ في 1972 / 02 / 10 ، والمتضمن حماية الطفولة والمراهقة وكذلك الأمر رقم : 75 / 64 ، المؤرخ في 1975 / 09 / 26 ، المتضمن إحداث المصالح المكلفة بحماية الطفولة الموجودة في بني ثور قرب الحماية المدنية ، ويتربع على مساحة قدرها 1.40 هكتار .

3-2- المجال البشري :

أ- المركز الاختصاصي لرعاية الأحداث بمدينة قسنطينة :

يتسع هذا المركز لـ 120 حدثاً (صنف إناث) معظمهم من الولايات المجاورة يخضعون لنظام داخلي ، تم تحويلهم لهذا المركز بفعل قوانين أصدرها قاضي الأحداث الذي حدد لهم مدة معينة يقضيها الحدث داخل المركز وفقاً لنظام داخلي ، بسبب ارتكابه سلوكاً غير قانوني ، أو بسبب تواجده في وضع مشبوه ، هذا فيما يخص الأحداث أما بالنسبة للتركيبة البشرية للمؤطرين فهي تضم :

1 - المدير : وهو المسؤول الأول والأخير على الأحداث والمربين المختصين وعن الأدوات الموجودة داخل المركز .

2 - مربّي رئيسي : بالنيابة عن المدير يعتبر المسؤول الثاني على الإدارة البيداغوجية الموجودة بالمركز ، فيتابع كل ما يطرأ على المنحرفين من الناحية الدراسية وغيرها .

3 - مربّي الفوج : هو المسؤول على الحياة الاجتماعية للحدث ، حيث يقوم بتنشيط الفوج وتوجيههم وتربيتهم تربية حسنة ، ومن مهام المربي كذلك هو محاولة التعرف على بعض المشاكل بغية المشاركة في حلها من خلال جلسات تعقد مع الأحداث ، إضافة إلى الإطارات البيداغوجية السابقة الذكر ، يضم كذلك أشخاص آخرين لا يقل دورهم أهمية عن دور هؤلاء ويتمثلون في المختص النفسي ، المرشدة الاجتماعية ، الممرضة وأستاذ في التكوين المهني .

ويشرف مركز الأحداث بمدينة قسنطينة على جملة من النشاطات التعليمية والتثقيفية التي يتم من خلالها القيام بإعادة تربية الأحداث تربية سليمة وموجهة ، ويتم ممارسة النشاطات التعليمية بالمركز حيث تقدم لهم دروس تعليمية في مواد مختلفة كالحساب واللغة العربية والتربية الدينية ، إضافة لذلك يخضع هؤلاء الأحداث إلى دروس أخرى في التكوين المهني في ورشات مختلفة ، منها ورشة الخياطة والطبخ والإعلام الآلي .

ب- المركز الاختصاصي لرعاية الأحداث بمدينة عين مليلة:

يتسع المركز بعين مليلة لـ 120 حدث ويقدر عدد الحضور الكلي بـ 35 حدث (صنف ذكور) من مختلف ولايات الشرق الجزائري وفي بعض الأحيان حتى من العاصمة يخضعون لنظام داخلي باستثناء حالة تخضع للنظام النصف داخلي وذلك لالتحاقه بإحدى ثانويات مدينة عين مليلة .

تتكون الفرقة البيداغوجية لمركز الأحداث بعين مليلة من مربي رئيسي و6 عمال إداريين ، 10 مربين مختصين و5 مربين وأخصائي نفسيين ومساعد مهني و15 فردا من عمال المصالح . ويخضع الأحداث من خلال تواجدهم في هذه المؤسسة لدروس نظرية وتطبيقية وهكذا يتبين أن للمربي دورا رئيسيا وفعالا في تنمية رغبات الحدث لاختيار المهنة التي تعتبر ضرورية بالنسبة للمستقبل .

ج - المركز الاختصاصي لرعاية الأحداث بمدينة عنابة :

تقدر طاقة استقبال هذا المركز 90 حدث (صنف ذكور) من مختلف الولايات الساحلية الشرقية وحتى الداخلية يخضعون لنظام داخلي ، حيث تختلف المدة الزمنية التي يقضيها الحدث حسب المدة الزمنية القانونية التي أصدرها قاضي الأحداث . يوجد بالمركز 16 بيداغوجي من بينهم أخصائيين نفسيين ومربين مختصين و 08 عمال إداريين بالاضافة إلى عمال المصالح .

د - المركز الاختصاصي لرعاية الأحداث بمدينة ورقلة :

يتسع المركز لـ 70 حدث (صنف ذكور) الذين يتراوح سنهم بين 12 سنة و18 سنة. وظيفته إعادة تأهيل ورعاية الأحداث الذين يعانون من خطر معنوي أو جنوح ويتم وضعهم من

طرف القاضي ، إدماج الأحداث في الحياة العملية ، تكوينهم بعدد من التخصصات ، التكفل بالأحداث المحرومون الذين لم يسعفهم الحظ لإكمال مشوارهم الدراسي ، والذين لا تستطيع أسرهم التكفل بهم .

يوجد بالمركز 05 مربيين مختصين ، 04 مربيين ، أخصائي نفسي ، أستاذ تعليم مهني و 14 عامل بالادارة .

3 - 2 - المجال الزمني :

لقد دامت هذه الدراسة أربع سنوات وبعض الأشهر ، حيث تضمنت الدراسة جانبين الأول نظري والثاني ميداني ، فالجانب النظري تجلّى في القراءات وجمع المراجع حول موضوع الدراسة لتتوصل إلى خلفيات وأسباب الظاهرة موضوع الدراسة والتي بدأناها على شكل تساؤلات رئيسية .

بعد الانتهاء من الجانب النظري عرجت مباشرة إلى الجانب الميداني والذي استغرق حوالي خمسة أشهر ، وذلك ابتداء من تاريخ 20_09_2009 إلى غاية 02 - 02 - 2010 - وتم من خلال هذه الفترة الاتصال بمدراء المراكز الأربعة ، كما قمنا بزيارة مدراء النشاط الاجتماعي قصد التعريف بالموضوع وأسباب القيام به ، وقد تكررت الزيارة عدة مرات من أجل الحصول على الترخيص بزيارة هذه المراكز .

وقد بدأت الدراسة الميدانية أي توزيع الاستمارة بعد الحصول على الترخيص مباشرة والذي استغرق في كل مركز على مدة زمنية لم تتعدى الأسبوع ، علما بأن الترخيص يتم على مستوى وزارة التضامن الوطني والأسرة ، ولتحقيق غرض الدراسة قامت الباحثة بتصميم خطة البحث ووضع تم تصميمها بعدة مراحل هي:

- تحديد نوع المعلومات أو البيانات المتصلة بموضوع البحث.
- وضع صيغ الأسئلة التي تغطي مضمون الهدف من إعداد الاستمارة.
- وضع الأسئلة بشكل موضوع لكي تكون دقيقة ومباشرة .
- مراعاة تسلسلها الموضوعي واختيار لغة المخاطبة .

4 - العينة وطريقة اختيارها :

تختار العينة عادة حسب طبيعة موضوع الدراسة فلكل باحث عينة خاصة به وطريقة خاصة لاختيارها لذا فلا بد للباحث من أخذ عينة ممثلة للمجتمع الأصلي ليتسنى له أخذ صورة مصغرة من مجتمع الدراسة .

وقد تم أخذ عينة البحث عن طريق تطبيق الاستمارة على جميع " نزلاء مركز رعاية الأحداث بولاية قسنطينة والخاص بالاناث فقط (15 حدث) متواجدة به ، إذ لا يوجد مركز خاص بالذكر ولهذا تم التوجه إلى مدينة عين مليلة بسبب وجود مركز لرعاية الأحداث بالذكر فقط وكان عدد النزلاء به 20 حدثا ، حيث يمثلون نزلاء هذين المركزين الأحداث الجانحين في مختلف الولايات الشرقية والمجاورة لولاية قسنطينة لذا فقد تم تطبيق الاستمارة على جميع النزلاء باعتبارهم عينة ممثلة للمجتمع الأصلي وللمجتمع الدراسة ، وتماشيا وأهداف البحث تم إجراء المقارنة من حيث توزيع أنماط الجنوح بين المدن الساحلية والجنوبية ، حيث تم وبطريقة قصدية التوجه إلى ولاية عنابة وكان عدد الأحداث المتواجدين بالمركز 15 حدثا ، ومركز رعاية الأحداث بولاية ورقلة وكان عدد الأحداث بالمركز 17 حدثا ، ولقد وجدنا صعوبة في الحصول على أعداد كبيرة من الأحداث مقارنة بالاحصائيات ، وذلك بسبب عدم وجود عدد مستقر بهذه المراكز نتيجة عدم حصول بعض الأحداث على حكم نهائي وتحصل البعض على الإفراج ومنهم من تم تحويله إلى مركز آخر ، لذلك فالعينة المستخدمة في هذه الدراسة هي : عينة مسحية لأنه تم إجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة لأن عدد أفراد المجتمع الأصلي للدراسة عدد صغير على الرغم من اعتماده على أربعة مراكز في الدراسة ، إذن فحجم العينة المسحية هو 67 حدثا جانحا .

5 - الأدوات المستخدمة :

بما أن البحث الوصفي يتم بوسائل وأدوات عديدة ، لذا يتم استخدام في هذا البحث : المقابلة، الملاحظة ، الاستمارة باعتبارهم وسائل تتناسب والغرض من الدراسة وتستجيب للشروط التي تفرضها .

إن للمقابلة مزايا لا تتوفر في سواها من وسائل البحث ، ولعل هذا هو سبب استخدامها على نطاق واسع من قبل الباحثين ، فهي تعتبر طريقة مرنة تحقق قدرا كبيرا من الديناميكية في العلاقة بين الباحث والمبحوث مهما كان عمره ومستواه الثقافي والتعليمي ، ويضاف إلى ذلك ما تتيحه للأفراد من حرية في التعبير ، الأمر الذي يجعلهم يقدمون على الإدلاء بأرائهم بكثير من الحماس والاندفاع والإيجابية التي غالبا ما تفتقر إليها استجاباتهم عند استخدام أدوات أخرى (1).

أما استخدام المقابلة فإنه يتم في أوقات متفاوتة من البحث ، فقد تستخدم في المراحل الأولى من البحث عندما يرى الباحث ضرورة توفير معلومات إضافية حول موضوع بحثه وهذا ما تم إجرائه في هذه الدراسة من أجل الوصول إلى قدر كبير من المعلومات التي تعكس آراء ومواقف المجموعة عن الموضوعات المطروحة ، وقد كانت النتائج المتحصل عليها بمثابة المادة التي تم الاعتماد عليها في بناء الاستمارة في صورتها الأولية .

وقد تم استخدام هذه التقنية (المقابلة) من أجل التعرف على مجال الدراسة (المكاني والبشري) ، وكذلك التعرف على أهم المراحل والتطورات التي مرت بها المراكز المختصة في رعاية الأحداث وكان ذلك من خلال إجراء بعض المقابلات مع مسؤولي هذه المراكز ، ومحاورة بعض الأخصائيين .

كما تم استخدام المقابلة في جمع المعلومات المحيطة بالأحداث وأسباب دخولهم المركز والتي تمت مباشرة مع الحدث .

5 - 2 - الملاحظة

يقصد بالملاحظة في مجال البحث العلمي المشاهدة الدقيقة لظاهرة من الظواهر أو لمجموعة منها ، بالاستعانة بالأدوات والأجهزة والأساليب التي تتفق مع طبيعة الظواهر وذلك بهدف تحديد صفاتها وخواصها والعوامل الداخلية فيها ، والملاحظة بهذا المفهوم تمثل جزءا جوهريا من المنهج العلمي الامبريقي يجمع بين استخدام العقل والحواس ، لأنها لا تقتصر على مجرد التحليل السلبي للوقائع أو المتغيرات وإنما تتعدى هذه الخطوة إلى خطوة التدخل الايجابي من جانب العقل الذي يقوم بدور رئيسي في إدراك العلاقات المختلفة بين الظواهر التي تم ملاحظتها (2).

(1) - مصطفى سويف : مقدمة في علم النفس الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة 1977 ، ص 381 .

(2) - سمير محمد : مناهج البحث العلمي (بحوث الاعلام ، عالم ، القاهرة ، ط 2 ، 1995 ، ص 182 .

وباعتبار أن موضوع الدراسة هو معرفة العلاقة بين طبيعة الموطن و جنوح الأحداث الى جانب العوامل الأخرى ، لهذا فقد جاء استخدام الملاحظة كأداة في جمع البيانات محدودا ومقتصرا على الملاحظة البسيطة ، باعتبار أن سلوك الحدث ووضعيته في المؤسسة ليس هو هدف الدراسة ، وإنما هدفنا هو التعرف على عدة عوامل مرتبطة فيما بينها في جنوح الأحداث .

وقد شملت إجراءات الدراسة الأولية عن طريق الملاحظة على ما يلي :

1 — القيام بزيارة استطلاعية إلى مجالات الدراسة الحالية (المركز الاختصاصي لرعاية الأحداث — قسنطينة - عين مليلة — الحجر عنابة — ورقلة) وذلك بهدف تطبيق الاستمارة التجريبية على المبحوثين .

2 — الاتصال بمصالح الإدارة المكونة من المدير والمؤطرين ... الخ .

3 — زيارة المطعم مع تناول بعض الوجبات ، وزيارة قاعات الدراسة ، غرف النوم ، والاطلاع على الإمكانيات والتجهيزات التي يتوفر عليها هذا النوع من المؤسسات .

4 — الاعتماد على الملاحظة كوسيلة مساعدة في الكشف عن مدى مصداقية أو صدق الحدث في إجابته .

5 - 3 - الاستمارة

إن ما يميز هذه الأداة عن الأدوات الأخرى المستخدمة في الدراسة السيكولوجية هو أنها تجنب المفحوص حرج المواجهة ، وتضمن الحقيقة في رأي الكثيرين درجة لا بأس بها من تلقائية الإجابة وصدقها .

وتحتوي الاستمارة على مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين ، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها⁽¹⁾.

وبالرغم مما تحمله من إيجابيات فإن لها سلبيات تتجسد في أنها⁽²⁾ Deland sher يقول : "دلينشير" ، لا تغطي جميع جوانب المشكلة ، ويصعب استخدامها مع مختلف فئات المجتمع كالأمية أو ذوي المستويات المنخفضة من التعليم هؤلاء لا يستطيعون فهم العبارات الواردة في الاستمارة .

كما أن الكثير من أفراد العينة التي توجه إليهم الاستمارة لا يلمون بالمشكلة ، أو لم يفكروا فيها ، يضاف إلى ذلك أن المبحوث قد يوجه الباحث ويؤثر عليه من خلال إجاباته التي يعبر فيها عما يحس به بصورة غير موضوعية ، ولذا قال " كورت لوين " : يجب أن تتعلم تحليل نتائج الاستمارة كما نحلل الاختبارات الاسقاطية⁽³⁾.

ولتفادي بعض سلبيات الاستمارة وخاصة ما يترتب عن الأسئلة المفتوحة والإجابات عليها من تحليل قد يعقد مهمة البحث ويبعده عن أهدافه الحقيقية .

لقد مرت الاستمارة قبل صياغتها النهائية بعدة مراحل منها :

أ - مرحلة اعداد الاستمارة :

تعتبر هذه المرحلة من المراحل الأساسية في صياغة الاستمارة ، حيث تكونت هذه الاستمارة من سلسلة منظمة من الأسئلة محددة وواضحة متماشية مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها ، وكذلك متماشية مع المستوى التعليمي للمبحوثين حتى يسهل عليهم فهم الأسئلة والاجابة عليها .

كما تعمدت الباحثة استخدام بعض الأسئلة المفتوحة وأخرى مغلقة حتى لا يتهرب المبحوث من الإجابة عنها

ب - صدق الأداة وثباتها :

(1) — عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات : مرجع سابق ، ص 37 .

(2) - DELAND SHEER (G) : Introduction a la Recherche En Education , 5éme ed , Paris 1982 . P 89.

(3) - DELAND SHEER (G) : Ibid . P 90.

بعد الانتهاء من تصميم الاستمارة بشكلها الأساسي ومن أجل ضمان درجة الصدق للاستمارة كأداة لجمع المعلومات من المبحوثين ، فلقد تم عرضها (5) خمسة محكمين من المختصين في علم الاجتماع وعلم النفس (1) .

للتأكد من تغطية الاستمارة لجميع أبعاد الدراسة ، وكذلك للتأكد من دقة وصلاحيّة الأسئلة ، وعلى ضوء المقترحات ووجهات النظر التي أبدتها المحكمون على الاستمارة ، صممت الأداة بشكلها النهائي الذي تضمن ستة محاور احتوت على 60 سؤالاً وهي كما يلي :

- المحور الأول ويتعلق بالبيانات الشخصية وقد شمل على الأسئلة من رقم 01 إلى 07

- المحور الثاني ويحتوي هذا المحور على عشرة أسئلة من 08 إلى 17 تدور حول طبيعة الوطن وأثره في الجنوح الأحداث .

- المحور الثالث وقد اهتم بمدى اختلاف أنواع الجنوح وعلاقتها بالموقع الجغرافي وضم الأسئلة من 18 إلى 28 .

- المحور الرابع ويتعلق بتأثير العوامل (الاجتماعية والاقتصادية) في جنوح الأحداث واحتوى على خمسة عشرة سؤال من 19 إلى 43 .

- المحور الخامس يهدف إلى التعرف على علاقة الهجرة بجنوح الأحداث وشمل عدة أسئلة من 44 إلى 47 .

- المحور السادس يسعى إلى الكشف عن أسلوب المعاملة الأسرية للأحداث وقد ضم الأسئلة من 48 إلى 52 .

- (1) أستاذان التعليم العالي من جامعة قسنطينة .

أستاذان التعليم العالي وأستاذ محاضر من جامعة سكيكدة .

وأخيرا معلومات خاصة بوضعية الحدث داخل المركز ، ويحتوي هذا المحور على تسعة أسئلة من خلالها نحاول معرفة ارتياح الحدث داخل المركز ومدى استفادة الحدث من النشاطات المقدمة داخل المركز ورأيه عموما في الحياة داخل المركز .

ج - تطبيق و ثبات الاستمارة :

تم تطبيق الاستمارة على أربعة مراحل ، بدأت الباحثة فيها أولا بتطبيق الاستمارة بالمركز الاختصاصي لاعادة التربية بولاية قسنطينة والخاص بالاناث فقط ثم إلى مركز مدينة عين مليلة والخاص بالذكور فقط ، ثم توجهت الباحثة إلى بوابة الصحراء بسكرة إلا أنه لا يوجد بها مركز خاص بالأحداث فتوجهت الباحثة بعدها إلى ولاية ورقلة وأخيرا ولاية عنابة وذلك ابتداء من تاريخ 2009/12/ 06 إلى غاية 2010/ 01 / 28 .

كما اعتمدنا على تطبيق الاستمارة تطبيقا فرديا على كل فرد من أفراد العينة ، وصاحب عملية التطبيق في إجراءات مقابلة شخصية في فترات مختلفة لكل حدث على انفراد ، بحيث فيها حالته وظروفه ومشاكله ، حيث تم إلقاء الأسئلة شفويا ثم صياغتها باللهجة الدارجة مع مراعاة الدقة في المعنى الذي يتضمنه النص المكتوب ، حيث بدا ذلك ضروريا بسبب انخفاض المستوى التعليمي للأحداث .

وقد تم إجراء المقابلات بدون حضور أي مشرف أو مسؤول عن المؤسسة لضمان الدقة والصرامة في الإجابة، وعدم تعرض الحدث لموقف حرج وخاصة الإناث.

وللتحقق من ثبات نتائج الاستمارة أجرت الباحثة دراسة استطلاعية طبقت فيها نفس الوسائل على عينة من الأحداث (30 حدث) وبعد 20 يوم أعيد تطبيقها على نفس العينة ، حيث حسبت النسبة المئوية للاستجابات وتمت مقارنتها بالاستجابات السابقة ولم تلاحظ فروق ذات دلالة إحصائية مما يؤكد ثبات الاستمارتين المستخدمتين في هذه الدراسة .

6- مصادر جمع المعلومات :

نظرا لأهمية الوثائق والاحصائيات والسجلات في إعداد البحوث الأكاديمية ، تم الاعتماد على مجموعة من المعلومات ، والتي من خلالها تم الحصول على معلومات نظرية وواقعية عن موضوع الدراسة إلى جانب القوانين الخاصة بالتشريع القضائي للأحداث الجانحين والاحصائيات المقدمة من

طرف المصالح المختصة بالأحداث ، بالإضافة إلى ما وفره لنا الجانب الميداني بكل ما استخدمناه من تقنيات علمية مختلفة (الملاحظة والمقابلة والاستمارة) وبيانات عن الظاهرة المدروسة مباشرة من الميدان .

خـلاصـة :

لقد تم خلال هذا الفصل تحديد الإطار المنهجي الذي اتبعته خلال دراستي لهذه الظاهرة كطريق لاختبار الفرضيات ميدانيا والوصول إلى نتائج تثبت أو تنفي صحة هذه الفرضيات ، وذلك بتحديد مجالات الدراسة وكذلك العينة وطريقة اختيارها والمنهج المتبع والملائم وكذا الأدوات المستخدمة ، وأخيرا مصادر جمع المعلومات وهذا ما يتطلبه هذا الفصل .

الفصل السادس

تحليل النتائج ومناقشتها

تمهيد

- عرض وتحليل البيانات الشخصية
- عرض وتحليل البيانات المتعلقة باختلاف الموطن وجنوح الأحداث
- عرض وتحليل البيانات الخاصة بأنماط الجنوح والموقع الجغرافي
- عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالعوامل المختلفة وجنوح الأحداث
- عرض وتحليل البيانات الخاصة بتأثير الهجرة على جنوح الأحداث
- عرض وتحليل البيانات الخاصة بأسلوب المعاملة الأسرية

- عرض وتحليل البيانات المتعلقة بوضعية الحدث داخل المركز
- خلاصة

تمهيد :

يعتبر الجانب الميداني من أهم جوانب البحث الاجتماعي لأنه يربط الجانب النظري بالجانب الميداني أي الواقع الفعلي للدراسة .
وعلى ضوء ما طرح ونوقش في الفصول النظرية السابقة ، سنقوم بإعطاء شواهد كمية وذلك من خلال تفرغ البيانات الموجودة في الاستمارات بعد جمعها وذلك بترتيبها في شكل أرقام في جداول وتصنيفها اعتمادا على طريقة التوزيع التكراري وهي أسهل الطرائق لعرض البيانات ، و تعد التوزيعات التكرارية من التطبيقات الكمية للمعلومات ، فهي تقسم المفردات إلى مجموعات متجانسة ، ثم نحاول التعليق عليها بعد أن تم استنتاج المعطيات الإحصائية للبيانات الممثلة لمجتمع الدراسة وتحليلها قصد حصر مجموعة من النتائج التي يمكن أن تزيد من توضيح وشرح موضوع الدراسة .

1 - البيانات الشخصية المتعلقة بأفراد العينة :

تجدر الإشارة إلى أنه قبل الدخول في تحليل البيانات من الضروري إبراز الخصائص والخلفيات الاجتماعية المميزة لعينة البحث لكي تكون واضحة عند قراءة أي نتيجة في بقية الأجزاء التي يحتوي عليها هذا الفصل حيث تتألف هذه العينة من (52 حدثاً) موزعين على ثلاثة مراكز و (15 حدثاً) في مركز واحد تم استجوابهم ، للإشارة أن عنصر الجنس الأنثوي لا يوجد في كل المراكز المتواجدة عبر الوطن لذلك لم نتحصل على عدد كبير حيث يوجد المركز الخاص برعاية الأحداث بقسنطينة ويضم الفتيات من مختلف الولايات وخاصة الشرقية منها والوسطى .

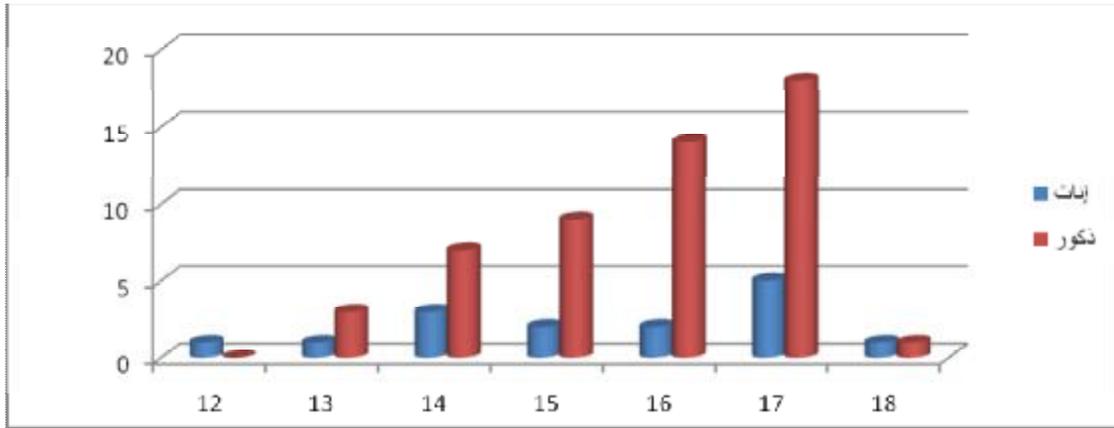
وقد لوحظ أن عينة الدراسة تتوزع من حيث السن ما بين (12 و 18 سنة) ومن حيث المستوى الدراسي ما بين الابتدائي والثانوي من التعليم الأساسي والمدة المقررة من قبل قاضي الأحداث ما بين سنة أو أكثر وفيما يلي أبرز الخصائص المميزة لعينة الدراسة .

- مواصفات العينة من حيث السن والجنس

الجدول رقم (1) : توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس

النسبة المئوية	المجموع	إناث	ذكور	الجنس	السن
%02	01	01	00		12
%06	04	01	03		13
%15	10	03	07		14

%16	11	02	09	15
%24	16	02	14	16
%34	23	05	18	17
%03	02	01	01	18
100%	67	15	52	المجموع



توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن أعمار أفراد العينة تتراوح ما بين 12 سنة و 18 سنة و لقد سبق و أن أشرنا إلى ذلك، حيث تمثل فئة الأعمار الأولى (12 سنة) فرداً واحداً ، و فئة (13 سنة) سبعة أفراد و فئة (14 سنة) سبعة عشر فرداً ، و فئة (15 سنة) عشرون فرداً ، و فئة (16 سنة) ثلاثون فرداً ، و فئة (17 سنة) واحد وأربعون فرداً ، و فئة (18 سنة) ثلاثة أفراد ، أي بنسبة (02%) ، (06%) ، (15%) ، (16%) ، (24%) ، (34%) ، (03%) على التوالي، إضافة إلى ذلك يبين الجدول نوع الجنس حيث نجد عدد الذكور 52 فرداً ، وعدد الإناث 15 فرداً ، كما نلاحظ أن النسبة الكبيرة للأحداث من خلال الجدول هي التي تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 17 سنة فهذه المرحلة من العمر ألا وهي مرحلة المراهقة ، والتي يتعرض

فيها المراهق لتغيرات فيزيولوجية ونفسية سريعة ، إذ يمكن أن تؤثر في الحدث بشكل كبير وسريع ، كما اعتبرها البعض "المرحلة التي يحدث خلالها السلوك الجانح" (1)

كما نجد أن هذه النسبة تقل في سن 18 سنة حيث يبدأ تخوف الحدث من العقاب إذ أن مع انتهاء سن 18 يصبح مسئولاً عن أفعاله و يحاسب عليها وهذا ما أكدته دراسة مصطفى حجازي أن نسبة الأحداث الجانحين تقل كلما تقدم الأحداث في السن .

ولقد بينت دراسة جعفر الياسين أن هناك علاقة طردية بين فئات الأعمار وحالات الجنوح ، فكلما ارتفعت الفئات العمرية ارتفعت معها النسبة المثوية لحالات الجنوح

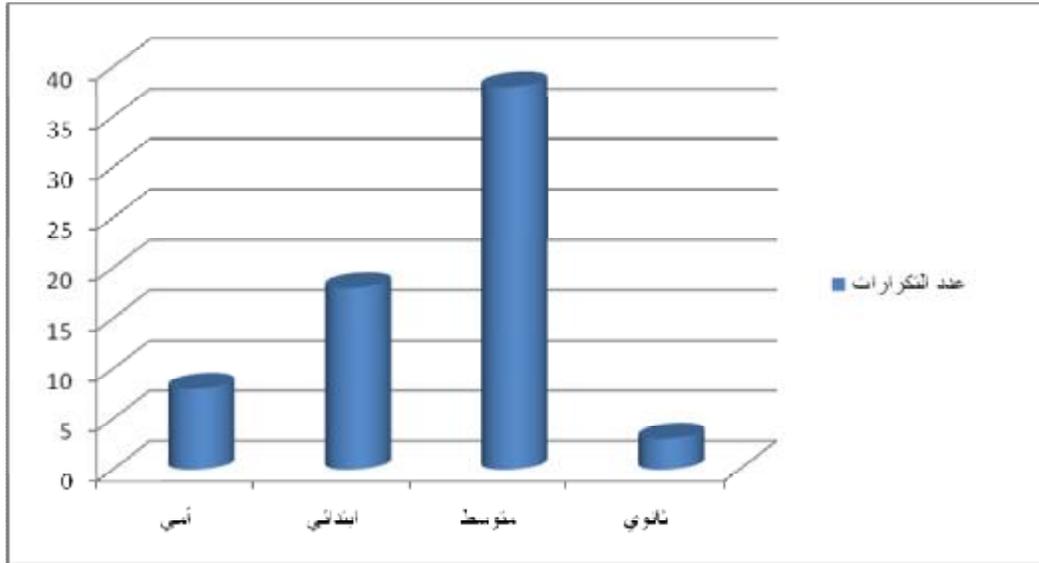
-Neumeyer ,Martin H, Juvenile Delinquency in modern society , 2ed , New York,1955,P243 (1)

- المستوى التعليمي لأفراد العينة

يبين الجدول رقم (2) المستوى التعليمي لأفراد العينة، فنجده (المستوى التعليمي) ضعيفا ينحصر مستوى تعليمهم بين الابتدائي والمتوسط ، فأفراد العينة غادروا مقاعد الدراسة لسبب أو لآخر في سن مبكرة و منهم من لم يلتحق بالمدرسة إطلاقا، حيث تم تسجيل 08 أفراد من مجموع 62 فردا أي بنسبة 12 % لم يلتحق أفرادها بالمدرسة (أميين) وهي نسبة معتبرة، ونجد أن (18) فردا أي بنسبة 27 % لم يتجاوز تعليمهم المرحلة الابتدائية مقابل 38 فردا أي بنسبة 57 % وصلوا إلى المرحلة المتوسطة من التعليم الأساسي، و فئة ضئيلة وصلوا إلى مرحلة التعليم الثانوي 03 أفراد أي بنسبة لا تفوق 04 % . فهذا المستوى الدراسي الضعيف هو خاصية من خواص أفراد العينة وهذا ما أكدته دراسة جعفر الياسين والتي تكشف عن وجود علاقة بين مستوى التعليم وحالات الجنوح ، حيث وجد أن 45 % من الجانحين هم من الأميين و 40 % كانوا في مرحلة الابتدائي و 15 % كانوا في مرحلة المتوسط .

الجدول رقم (2): المستوى التعليمي لأفراد العينة

النسبة المئوية	عدد التكرارات	المستوى التعليمي
%12	08	أمي
%27	18	ابتدائي
%57	38	متوسط
%04	03	ثانوي
% 100	67	المجموع



المستوى التعليمي لأفراد العينة

- عدد أفراد الأسرة

يوضح الجدول رقم (3) عدد أفراد الأسرة حيث نلاحظ أن الحدث الجانح ينحدر من أسر كبيرة الحجم ، إذ نجد أن (18) أفراد أسرهم (من 2 إلى 4) أفراد أي بنسبة 27 % ، و(17) فردا يتراوح عدد أفراد أسرهم (من 5 إلى 7) أفراد أي بنسبة 25 % ، و(22) فردا يتراوح عدد أفراد أسرهم (من 8 إلى 10) أفراد أي بنسبة 33 % ، و (10) أفراد عدد أسرهم أكثر من (11) فردا أي بنسبة 10 %، من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية الأحداث عدد أفراد أسرهم كبير ، و هذا ما يؤثر سلبا على الأحداث بحيث لا يمكن أن تتوفر الراحة و العناية الكافية داخل البيت سواء من الناحية المادية أي توفير المأكل و الملابس و التعليم ، أو من الناحية المعنوية أي الراحة و العناية النفسية التي لا يمكن أن تتوفر بشكل كاف كلما كان عدد أفراد الأسرة كبيرا ، هذا ما يدفعنا إلى القول كذلك أن بعض الأسر مازالت تعيش مع الأسرة النوية في بعض المناطق من الوطن . وهذا ما توصلت إليه دراسة عبد الرحمن العيسوي أن الأحداث الجانحين ينحدرون من أسر تتميز بالعدد الكبير من الأفراد ، والتي اعتبرت عامل من مجموعة العوامل التي تدفع الحدث للجنوح . كما تبين القراءة المتأنية للجدول رقم (04) أن 52 من الذكور المبحوثين بنسبة 78 % يقرون أن 35 % من أسرهم لديها 4 أبناء وهي أعلى نسبة ثم تليها نسبة 17 % أي 6 أبناء لكل أسرة، في حين نجد أن كل أسر المبحوثين ليس لديهم 09 ابناء مما يدل على أن أغلب الأسر الجزائرية أصبحت مؤخرا تتبع نظام تحديد النسل ، أما 15 فتاة بنسبة 22% من أفراد العينة يقرون أن لديهم 4 أبناء أيضا أي نسبة 26 % ثم تليها نسبة 20 % ، من خلال هذه النسب يتضح أن معدل أسر كل من الذكور والاناث 4 أبناء .

الجدول رقم (3) : يوضح عدد أفراد الأسرة

النسبة المئوية	عدد التكرارات	عدد أفراد العينة
% 27	18	من 02 إلى 04
% 25	17	من 05 إلى 07
% 33	22	من 08 إلى 10
% 15	10	من 11 فما فوق
%100	67	المجموع

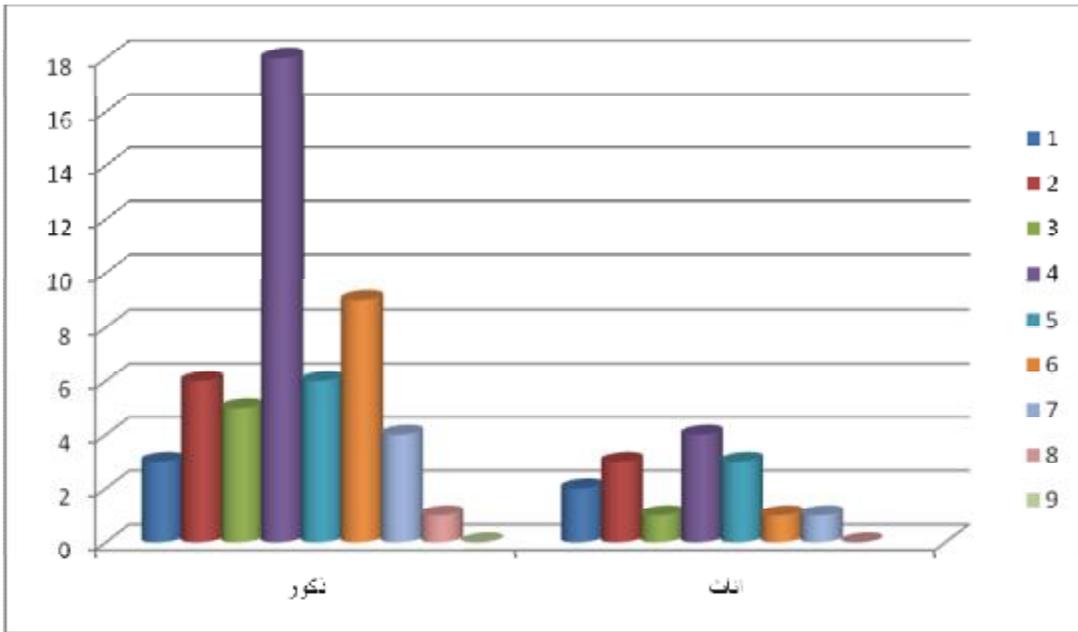


عدد أفراد الأسرة

الجدول رقم (04): عدد الإخوة لأفراد العينة

المجموع		اناث		ذكور		عدد الاخوة
النسبة المئوية	عدد التكرارات	النسبة المئوية	عدد التكرارات	النسبة المئوية	عدد التكرارات	
7.5	05	13	02	06	03	01
13.5	09	20	03	11	06	02
09	06	07	01	10	05	03
33	22	26	04	35	18	04
13.5	09	20	03	11	06	05
15	10	07	01	17	09	06
7.5	05	07	01	08	04	07
01	01	/	/	02	01	08

/	/	/	/	/	/	09
100	67	100	15	100	52	المجموع

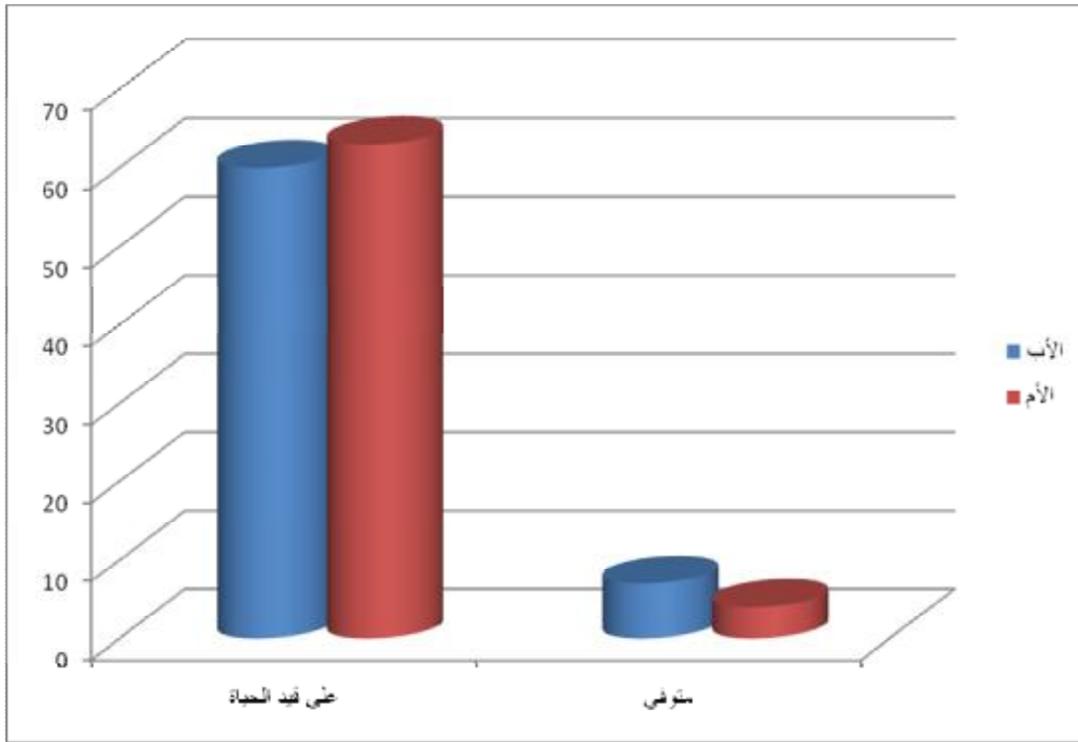


عدد الاخوة لأفراد العينة

- وجود الوالدين

الجدول رقم 05: يبين ما إذا كان الوالدان على قيد الحياة

الأم		الأب		الوالدين
النسبة المئوية	عدد التكرارات	النسبة المئوية	عدد التكرارات	الاحتمالات
%94	63	%90	60	على قيد الحياة
%06	04	%10	07	متوفى
%100	67	%100	67	المجموع



حالة الوالدين: متوفى— على قيد الحياة

تقر أرقام الجدول رقم (05) أن معظم أفراد العينة والداها على قيد الحياة ، حيث نجد أن 60 فردا من مجموع 67 فردا أي بنسبة 90% آباؤهم على قيد الحياة مقابل 07 أفراد آباؤهم متوفون أي بنسبة 10% ، وهذا يدل على أن معظم أحداث العينة لا يعانون من الحرمان الأبوي ، كما نجد أيضا أن 94% منهم أمهاتهم على قيد الحياة مقابل 04 حالات فقط تفتقد إلى الأم والتي تعد منبع الحنان والرعاية ، وهذا ما يجعلنا نقول إن فقدان أحد الأبوين أو كليهما ليس سببا رئيسيا في جنوح الأحداث وإنما التربية المتبعة من طرف الأبوين هي العامل الأساسي في جنوحهم أو عدمه .

اختلاف الموطن وجنوح الأحداث :

يعتبر اختلاف الموطن عامل من العوامل الأساسية لجنوح الأحداث فنمط العيش في المناطق الحضرية مختلف عن المناطق الريفية ، فالأماكن الحضرية توفر فرصا كثيرة واغراءات في ارتكاب الجريمة ، فالفوارق لا توجد فقط بين المناطق الحضرية والريفية بل بين المناطق الحضرية نفسها ، فالمناطق الشمالية تختلف من حيث المناخ عن المناطق الجنوبية ، فدوركايم أكد بأن الجريمة ترتفع مباشرة مع حجم وكثافة السكان فعدد الجرائم ينقص كلما ابتعدنا عن المدينة الكبيرة (1)، فالنمو الديموغرافي المتزايد في المدن الكبرى ينتج عنه مشكل السكن ، فعدم توفر المسكن الملائم للأسرة وعدم كفاية مرافقه وضيق المسكن وكثرة عدد أفرادها يجعل الطفل يفتقد للكثير من الحاجات الضرورية للعيش ، أي أن المنزل يجب أن تتوفر فيه عدة شروط منها :

- نوعية المسكن من حيث البناء أن لا يكون قصديريا مثلا
- أن يكون متسعا حسب عدد أفراد الأسرة ، فالاحتفاظ بسبب لكثير من المشاكل العائلية حيث يؤثر على الحالة الصحية والجسمية والعقلية للأفراد وهذا ما أشار إليه عالم الاجتماع الجزائري بن عطية " للاحتفاظ آثار سيئة على الحالة الصحية للعائلة الجزائرية ... فالمرهقون هم ضحية عدم توازن ناتج عن مشاكل عائلية سببها مشكل السكن ، وكنيجة لذلك نجد كثيرا من الأطفال متسكعين في الشوارع ، فرادى أو جماعات ، كما أصبح كثير من الأحداث منحرفين عن طريق تبني ثقافات فرعية منحرفة" (2).

- أن تتوفر على جميع المرافق الضرورية .
- أن لا يكون موقع السكن في بيئة تنتشر فيها الرذيلة والانحلال الخلقي .
فمن خلال الدراسة الميدانية وما تقره لغة الأرقام نحاول توضيح دور هذه الظروف في جنوح الأحداث .

(1) - علي مانع ، مرجع سبق ذكره ، ص 163 .

(2) - نفس المرجع ، ص 51 .

- مكان الإقامة

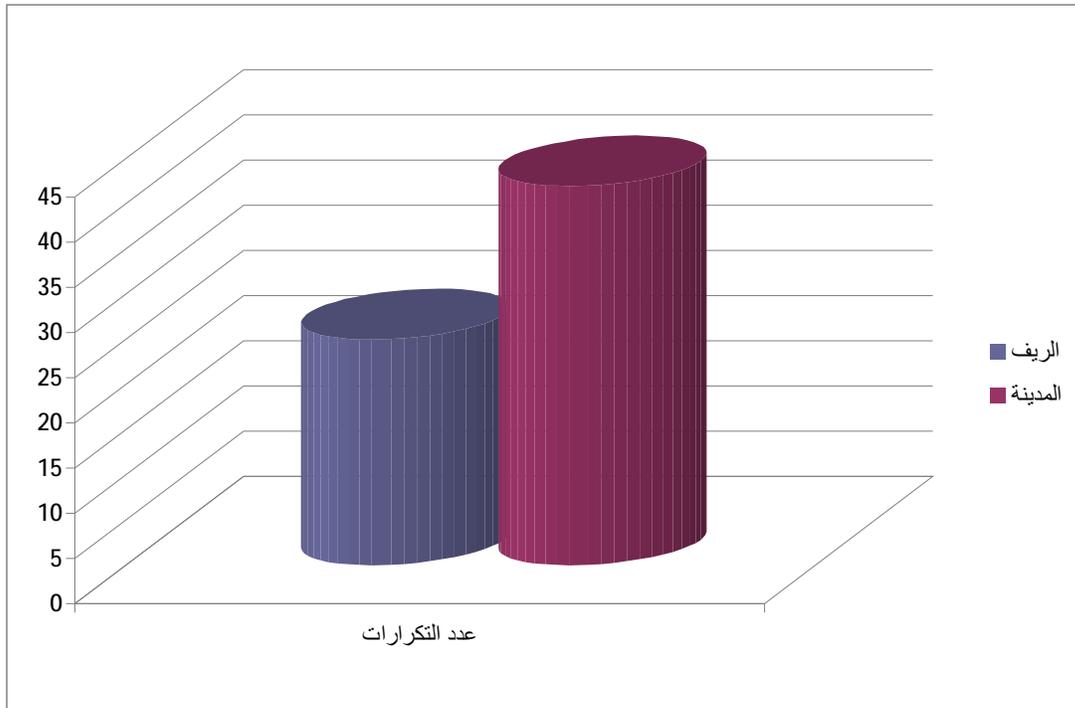
الجدول رقم (07):

توزيع أفراد العينة حسب
الحالية

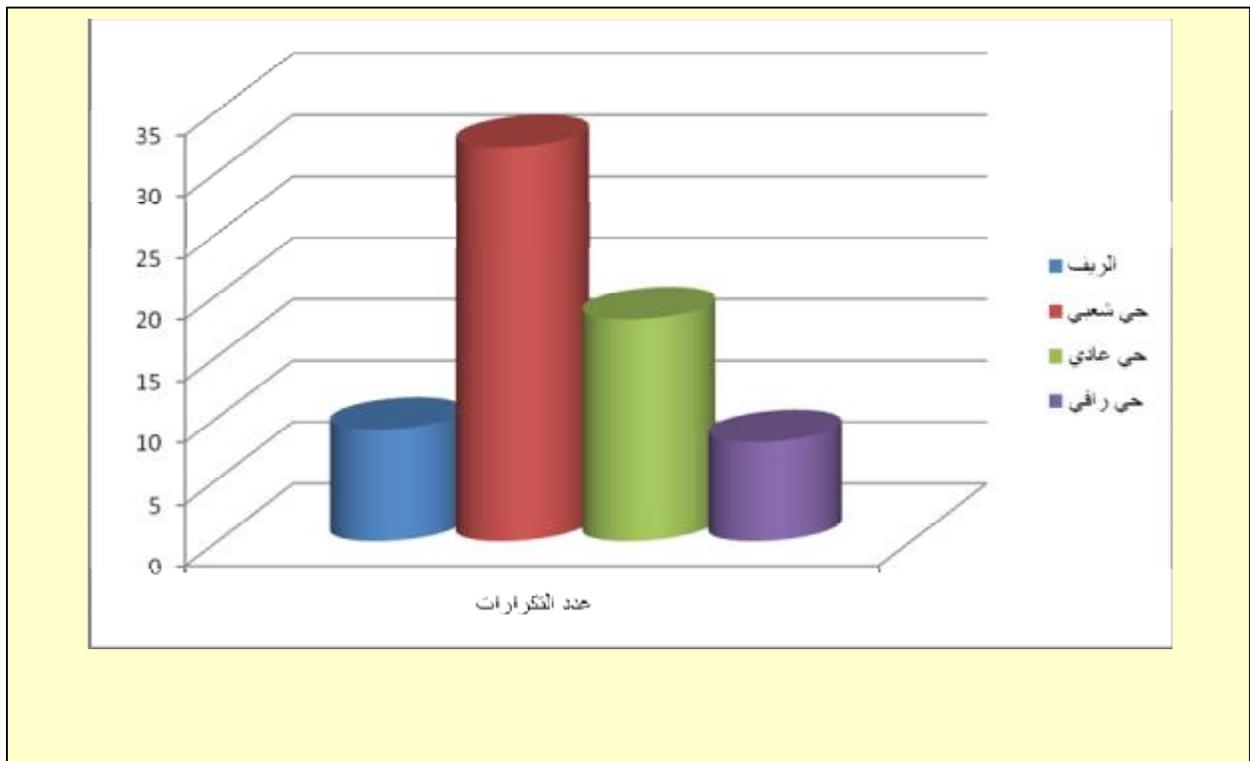
الجدول رقم (06):

توزيع أفراد العينة حسب الإقامة
الأصلية

النسبة المئوية	عدد التكرارات	المكان الإقامة الحالي		النسبة المئوية	عدد التكرارات	المكان الأصلي للإقامة
14%	09	الريف		37%	25	الريف
48%	32	حي شعبي	المدينة	63%	42	المدينة
27%	18	حي عادي				
12%	08	حي راقى				
100%	67	المجموع		100%	67	المجموع



توزيع أفراد العينة حسب الإقامة الأصلية



توزيع أفراد العينة حسب الإقامة الحالية

تبين النتائج الإحصائية للجدولين (06) و (07) أن أفراد العينة أغلبهم يعيشون في المدينة و ذلك بنسبة 63% (مكان الإقامة الأصلي) ، ثم ارتفعت إلى نسبة 87% (مكان الإقامة الحالي) ، وذلك بسبب تغير مكان الإقامة لبعض أفراد العينة في اتجاه حركة سكانية ويمكن القول عنها أيضا بالهجرة الريفية نحو المدينة وذلك بنسبة 14 % حيث كانت هذه النسبة 37 % أثناء تبين النتائج الإحصائية للجدولين (06) و (07) أن أفراد العينة أغلبهم يعيشون في المدينة و ذلك بنسبة 63% (مكان الإقامة الأصلي) ، ثم ارتفعت إلى نسبة 87% (مكان الإقامة الحالي) ، وذلك بسبب تغير مكان الإقامة لبعض أفراد العينة في اتجاه حركة سكانية ويمكن القول عنها أيضا بالهجرة الريفية نحو المدينة وذلك بنسبة 14 % حيث كانت هذه النسبة 37 % أثناء الإقامة الأصلية لأفراد العينة ، إلا أننا نجد هذه النسبة (87%) موزعة على ثلاث أحياء مختلفة من حيث المستوى المادي ، فنجد أعلى نسبة 48 % في الأحياء الشعبية في حين الأحياء العادية نجد فيها نسبة 27 % ، أما الأحياء الراقية فنجد فيها نسبة 12% ، مما يفسر أن المستوى المعيشي لأفراد العينة و البيئة المليئة بمختلف الآفات الاجتماعية تؤثر في جنوحهم ، كما أنه لا يمكن أن نستثني حياة الترف و الشعور بالحرية المطلقة من التأثير على جنوح الأحداث وان كان بنسب قليلة ، وهذا ما يدعونا إلى القول أن الكثير من الانحرافات والانحلال الخلقي يكون داخل المدينة وذلك بسبب التباين الثقافي واتساع شبكة العلاقات الاجتماعية خاصة في الأحياء الشعبية والعادية والتي تكون أماكن جلب كل شرائح الاجتماعية ، وخاصة المراهقين المنحدرين من الريف فهم أكثر تأثرا بالتمدن إذ ينتهي الكثير منهم في السقوط في الانحراف والجريمة .

- المسكن

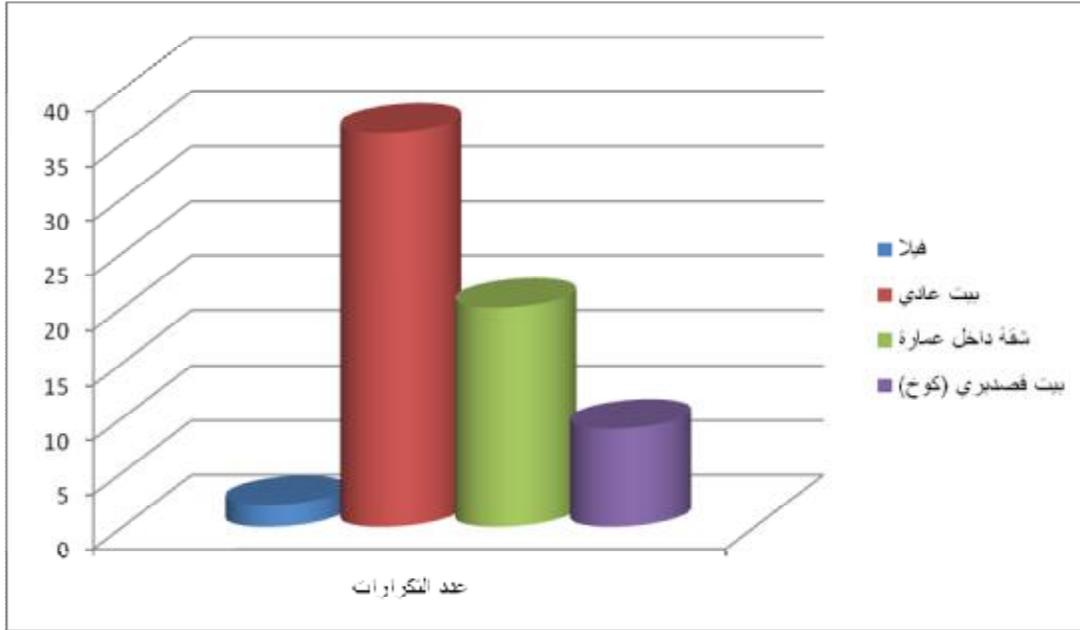
يوضح الجدول رقم (08) نوع السكن ، إذ أنه يعتبر من متطلبات الحياة لأنه يوفر الراحة و الاستقرار للأسرة ، فمن خلال القراءة المتأنية لأرقام الجدول نجد أن نسبة 54% من أفراد العينة يعيشون في بيوت عادية أي أن مستواهم المعيشي متوسط وهذا يعكس المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر الجزائرية ، بينما يعيش 03% منهم في منازل راقية (فيلا) ، كما نجد نسبة 30% من أفراد العينة يعيشون في شقق ، بالإضافة إلى نسبة 13% يعيشون في بيوت قصديرية أو أكواخ من الطوب ، إذن من الملاحظ أن الحدث إذا لم يجد السكن المناسب الذي يوفر له سبل الراحة فإنه يبحث عنها في الشارع الذي لا تؤمن أخطاره ، وقد أثبتت نتائج دراسة محي الدين مختار أن ثلثي المجموعة المنحرفة أسرها تعيش في بيوت قصديرية أو من الطوب ومقابل كل أسرة تعيش في شقة توجد أسرتان للأسوياء .

وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة محي الدين مختار على أن أغلبية أفراد العينة لا يملكون سوى غرفتين وذلك من خلال نتائج الجدول رقم (09) حيث تبين أن نسبة 60% و 03% فقط يعيشون في بيوت كبيرة الحجم ، وهذا ما يدفع بالحدث إلى الشارع فضيق المسكن من العوامل الرئيسية التي تدفع بالحدث إلى الخروج من المنزل وقضاء معظم أوقاته مع الأصدقاء وهناك يلتقي برفقاء السوء ، وفي الغالب ما يدفع كذلك ضيق المسكن بالآباء إلى رغبة خروج أبنائهم إلى الشارع وذلك من أجل التخلص من ضوضاء ابنائهم داخل المنزل والبحث عن الهدوء وهذا ما توصلت إليه نتائج دراسة علي بوعنافة أن ضيق المسكن يدفع بالحدث إلى قضاء معظم يومه خارج البيت وذلك بسبب عدم وجود أي ارتباط ايجابي بمنزله .

وجاءت نتائج الجدول رقم (10) مبينة أن أغلبية الأحداث ليست لديهم غرفة خاصة وذلك بنسبة 94% وهذا راجع إلى أغلبية الأحداث ينحدرون من أسر مستواها الاقتصادي متدني وامتلاكهم لمنازل ضيقة وكثرة عدد أفرادها ، كلها مؤشرات تدفع بالحدث إلى قضاء معظم أوقاته خارج البيت بحثا منه عن الراحة ، وهكذا تكون بداية الانحراف ، بينما نجد أن نسبة 06% يعيشون في غرف خاصة ويرجع ذلك لامتلاكهم لمنازل واسعة .

الجدول رقم (08) : يبين نوع سكن أفراد العينة .

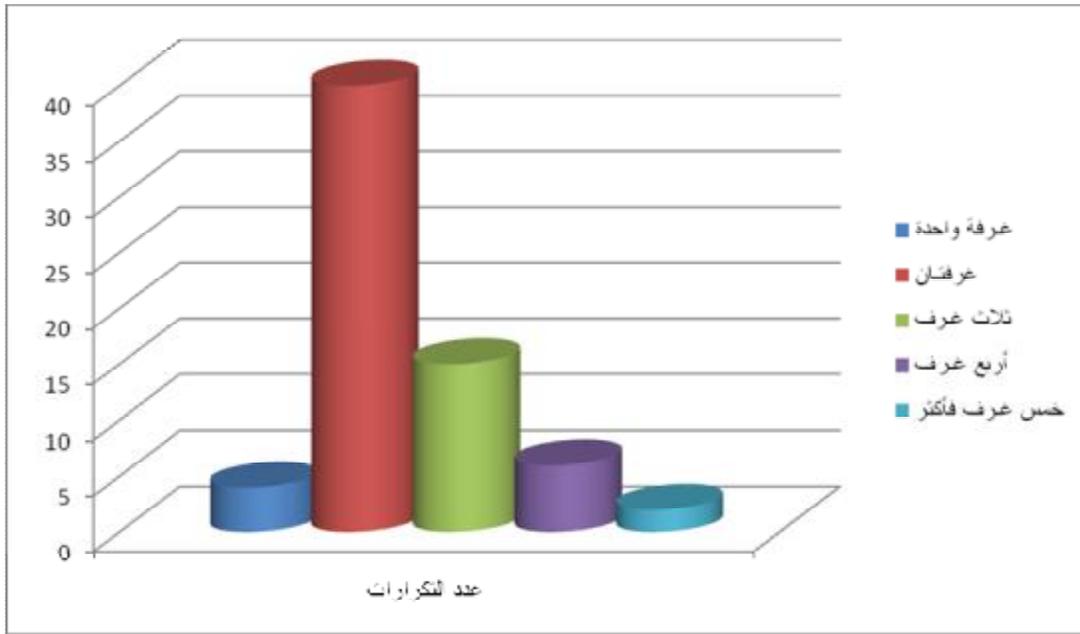
نوع السكن	عدد التكرارات	النسبة المئوية
فيلا	02	% 03
بيت عادي	36	% 54
شقة داخل عمارة	20	% 30
بيت قصديري (كوخ)	09	% 13
المجموع	67	100%



نوع سكن أفراد العينة

جدول رقم (09) : يبين عدد الغرف بالنسبة لأفراد العينة .

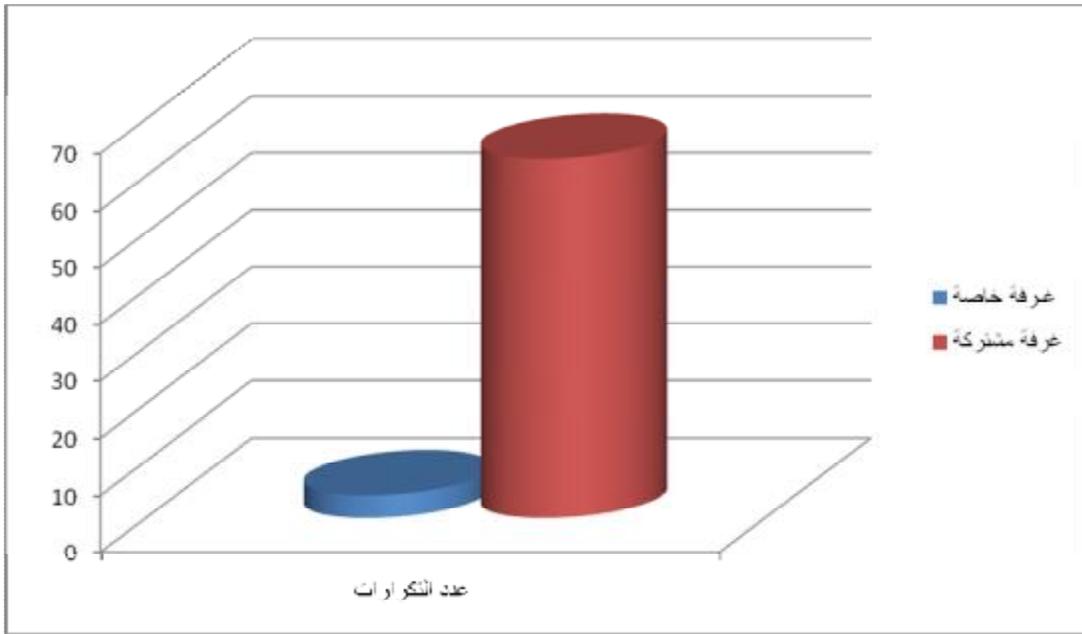
النسبة المئوية	عدد التكرارات	الاجابة
06 %	04	غرفة واحدة
60	40	غرفتان
22 %	15	ثلاث غرف
09 %	06	أربع غرف
03 %	02	خمس غرف فأكثر
100 %	67	المجموع



عدد الغرف بالنسبة لأفراد العينة

جدول رقم (10) : يبين ما إذا كان لوحدات الدراسة غرفة خاصة .

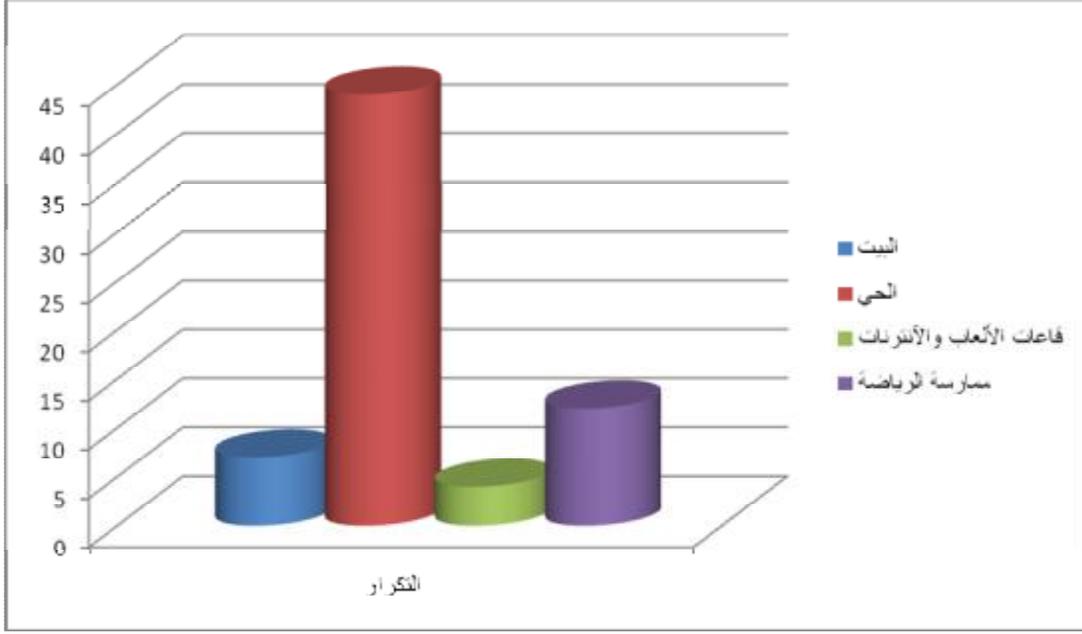
النسبة المئوية	عدد التكرارات	الاجابة
06 %	04	غرفة خاصة
94 %	63	غرفة مشتركة
100 %	67	المجموع



الغرف الخاصة

الجدول رقم (11) : يبين أين يقضي الحدث الجانح معظم وقته

النسبة المئوية	التكرار	الاجابة
%10	07	البيت
%66	44	الحي
%06	04	ممارسة الرياضة
%18	12	قاعات الألعاب والآنترنت
%100	67	المجموع



أين يقضي الحدث الجانح معظم وقته؟

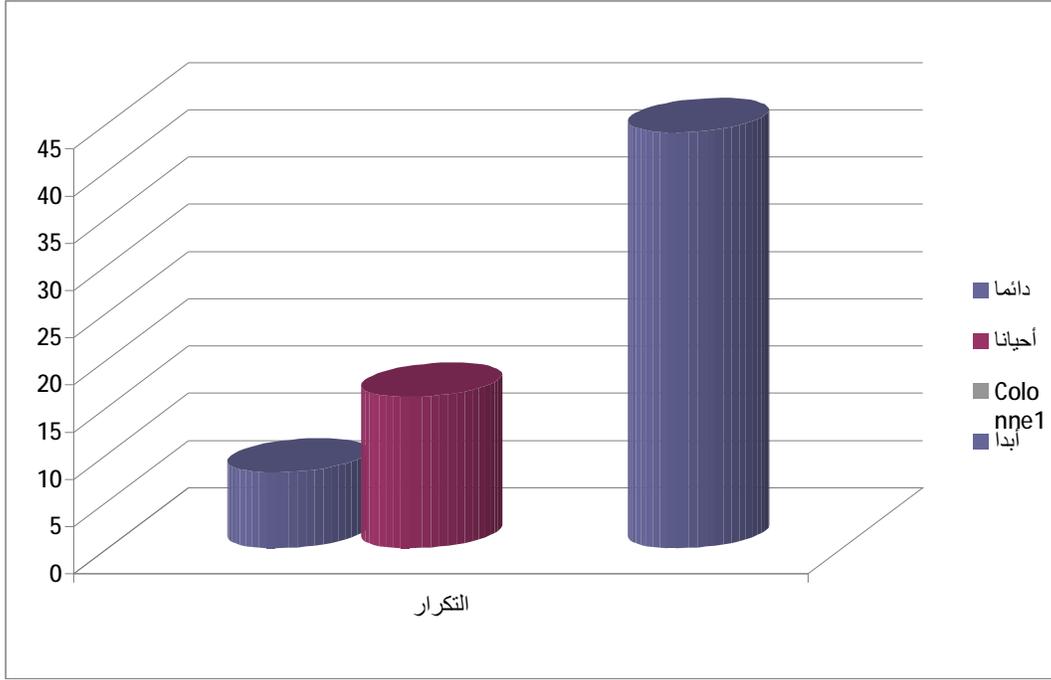
يبين لنا الجدول رقم (11) أن معظم أفراد العينة يقضون وقت فراغهم في الحي الشارع بنسبة 66% مع وجود نسبة 18% من أفراد العينة يقضون وقت فراغهم في قاعات الإنترنت والألعاب ، فأفراد العينة يترددون كثيراً على قاعات الألعاب وذلك من أجل اللهو واللعب والإدمان على التدخين في ظل غياب الرقابة الأسرية ، فوقت الفراغ وكيفية قضاءه له أهمية في ارتكاب الجنح ، كما نجد أن نسبة 10% يقضون معظم وقتهم في البيت وذلك راجع لوجود أحداث من صنف إناث أو لتوفر الجو المناسب أو انطواء الحدث في بعض الأحيان على نفسه ربما بسبب تعرضه لبعض الأزمات النفسية ، والملاحظ أيضاً والملفت للانتباه أن نسبة ضئيلة من الأحداث يمارسون الرياضة وذلك بنسبة 06% وهذا مايدل على عزوف الشباب الجزائري عن الرياضة ، وقد يرجع سبب قضاء معظم أفراد العينة وقت فراغهم في الشارع إلى عدم شعور الحدث بالراحة داخل البيت وهذا ما تؤكد المعطيات الإحصائية للجدول رقم (12) حيث تم إيجاد نسبة 66% لا يحسون بالراحة ، وهذا راجع للجو الأسري غير الملائم الذي يعيش فيه الحدث وعدم الاستقرار العاطفي وكثرة عدد أفراد الأسرة و ضيق المنزل ، كلها عوامل مجتمعة تؤدي إلى الجنوح ، وقد أشارت دراسة Cyril Burt أن من بين العوامل الرئيسية لجنوح الأحداث

هي عدم شعور الحدث بالاستقرار العاطفي نتيجة العلاقات العائلية الناقصة وكما وصفها بالبيت الفاسد ، مقابل 18% ممن يشعرون بالراحة داخل المنزل أحيانا ، في حين هناك من يشعر بالراحة داخل المنزل بنسبة 10% .

وتقر لغة أرقام جدول رقم (13) عن نسبة كبيرة للأحداث الذين يحسون بالضيق داخل المنزل إذ تقدر نسبتهم بـ 88% بينما الذين لا يحسون بالضيق تبلغ نسبتهم 12% ، فهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالثانية (12%) ، فقد يرجع ذلك إلى نوع السكن الذي يقطنه الحدث أو لكثرة أفراد العائلة و المشاكل داخل البيت ، كذلك دافع الرغبة في الهروب من الواقع و محاولة البحث عن الراحة النفسية فنجد أن نسبة 66% يلجئون إلى الشارع و 15% منهم عند الأصدقاء الذين قد يكون من بينهم أصدقاء السوء الذين يؤثرون عليهم سلبا خاصة إذا كانوا كبارا في السن ، أما نسبة 07% من الذين يلجئون إلى الأقارب فهي نسبة ضئيلة ويدفعنا هذا إلى القول أن انفصال الأسرة النوية والتفكك الاجتماعي انجرت عنه عدة انحرافات ، فالحدث يفضل الذهاب إلى الشارع أو أن يكون رفقة أصدقائه ولا يفضل الذهاب عند أحد الأقارب .

الجدول رقم (12): يبين هل يشعر الحدث الجانح بالراحة داخل المنزل أم لا ؟

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
دائما	08	% 10
أحيانا	16	% 18
أبدا	44	% 66
المجموع	67	% 100

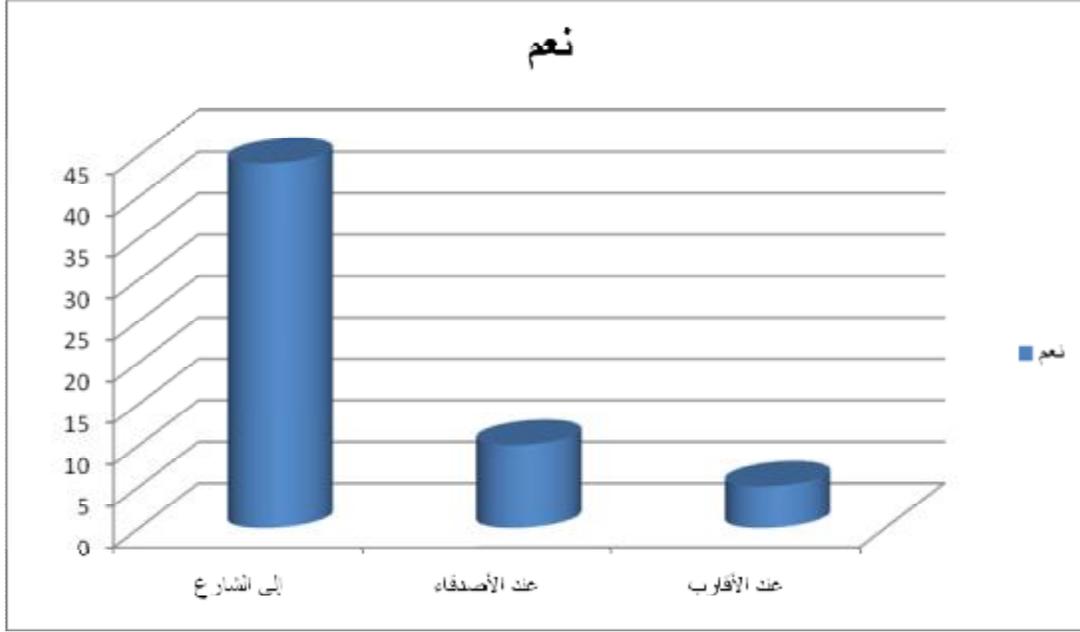


هل يشعر الحدث الجانح بالراحة داخل المنزل أم لا ؟

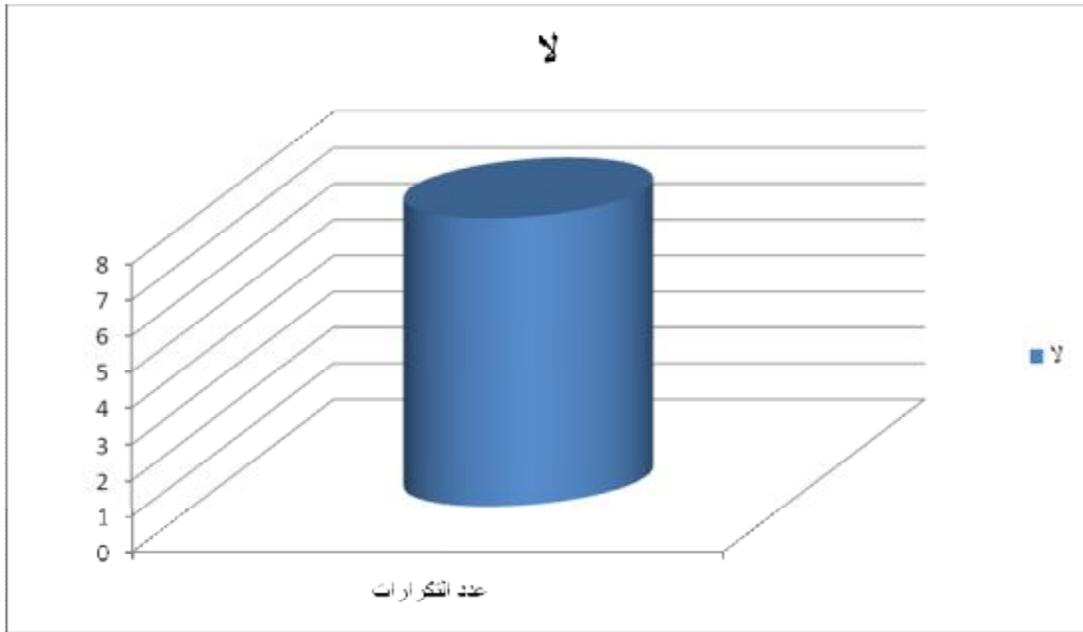
الجدول رقم (13) : يبين إحساس الحدث بالضيق في البيت و إلى أين يلجأ

الاجابة	الاحتمالات	عدد التكرارات	النسبة المئوية
نعم	إلى الشارع	44	%66
	عند الأصدقاء	10	%15
	عند الأقارب	05	%07
	المجموع	59	%88
لا	\	08	% 12

100%	67	\	المجموع
------	----	---	---------



إحساس الحدث بالضيق في البيت و إلى أين يلجأ ؟ الإجابة نعم



إحساس الحدث بالضييق في البيت و إلى أين يلجأ ؟ الإجابة لا

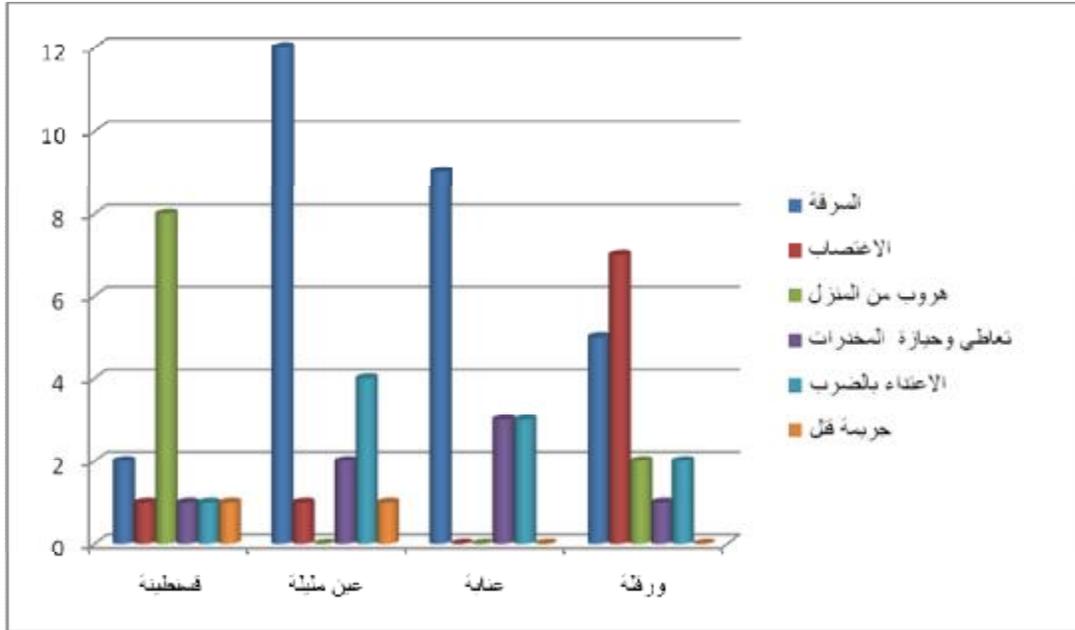
أنماط الجنوح والموقع الجغرافي :

إن حجم وأنواع الجنح المرتكبة من طرف الأحداث تختلف من نوع لآخر ومن منطقة إلى أخرى ويمكن إرجاعها إلى عدة عوامل ، حيث ترتكب جرائم السرقات من أجل تلبية ضروريات الحياة فأغلبية جرائم الأحداث ضد الممتلكات تقع في المناطق الحضرية الكبرى ، بينما ترتكب في المناطق الريفية جرائم ضد الأشخاص وخاصة في مواقعهم تجاه بعض الظواهر الأخلاقية ، كما تختلف أنماط الجنوح في المناطق الجنوبية عنها في المناطق الساحلية نتيجة الطبيعة الخاصة بكل منطقة ، فالتميز الثقافي لكل منطقة وتعدد مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي ، خاصة متغيرات التحضر والتعليم والنشاط الاقتصادي ، أفرز أنماطا من الجنوح التي تختلف في معدلات وقوعها وتوزيعها على خريطة المدن الجزائرية ، حيث يتناول هذا المحور بعد الدراسة والتحليل توزيع بعض أنماط الجنوح وذلك من خلال الشواهد الكمية للجدول الإحصائية المتعلقة بهذا المحور .

والشواهد الكمية للجدول رقم (14) تكشف لنا أن أنماط الجنوح تختلف من منطقة إلى أخرى وهذا حسب الطبيعة البيئية الجغرافية للمنطقة ، حيث يتضح أن جنحة السرقة تكثر في منطقة عين مليلة وعنابة وذلك بنسبة 60 % ، ثم تليها منطقة ورقلة بنسبة 29 % مقابل نسبة 13 % في منطقة قسنطينة وهذا لاينفي وجود جنحة السرقة في مدينة قسنطينة كونها مدينة حضرية كبيرة فوجود هذه النسبة المنخفضة راجع إلى تواجد مركز خاص بالاناث في قسنطينة والذكور في منطقة عين مليلة ، وكانت جنحة الاغتصاب (الفعل المخل بالحياء) منتشرة بكثرة في منطقة ورقلة بنسبة 41 % مع وجود نسب ضئيلة في قسنطينة وعين مليلة وتعدم في مدينة عنابة ، ثم تليها جنحة تعاطي المخدرات وكان انتشارها كبيرا في مدينة عنابة ، كما تبين كذلك أن نسبة 53 % من الاناث دخلن إلى المركز بسبب هروب من المنزل وقد يرجع هذا إلى افتقادهن إلى الجو النفسي والاجتماعي الملائم في البيت ، في حين لم يتم ايجاد سوى حالتين ارتكبت فيهما جريمة القتل في كل من مدينة قسنطينة وعين مليلة .

الجدول رقم (14) : يبين أنماط الجنوح مع نوع المنطقة

%	المجموع	المنطقة (المدينة)								انواع الجرائم
		ورقلة		عنابة		عين مليلة		قسنطينة		
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
<u>42</u>	<u>28</u>	29	05	60	09	60	12	13	/02	السرقه
<u>13</u>	<u>09</u>	41	07	/	/	05	01	07	01	الاغتصاب
<u>15</u>	<u>10</u>	12	02	/	/	/	/	53	08	هروب من المنزل
<u>10</u>	<u>07</u>	06	01	20	03	10	02	07	01	تعاطي وحيازه المخدرات
<u>15</u>	<u>10</u>	12	02	20	03	20	04	07	01	الاعتداء بالضرب
<u>03</u>	<u>02</u>	/	/	/	/	05	01	07	01	جريمة قتل
100	67	25	17	22	15	30	20	22	15	المجموع

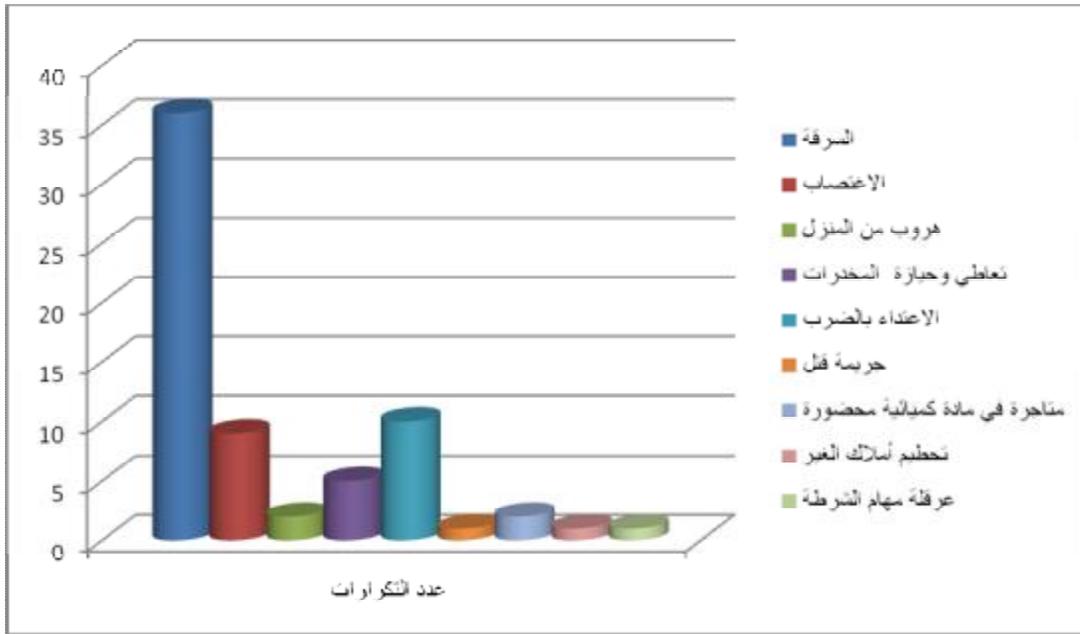


أنماط الجنوح مع نوع المنطقة

الجدول رقم (15): يبين نوع الجنح المرتكبة من طرف أفراد العينة

النسبة المئوية	عدد التكرارات	الجنحة المرتكبة
% 45	28	السرقة
% 13	09	الاغتصاب
% 12	08	هروب من المنزل
% 09	06	تعاطي وحيازة المخدرات

% 15	10	الاعتداء بالضرب
% 03	02	جريمة قتل
% 03	02	متاجرة مادة كيميائية محضورة
% 1.5	01	تخطيط أملاك الغير
% 1.5	01	عرقلة مهام الشرطة
% 100	67	المجموع

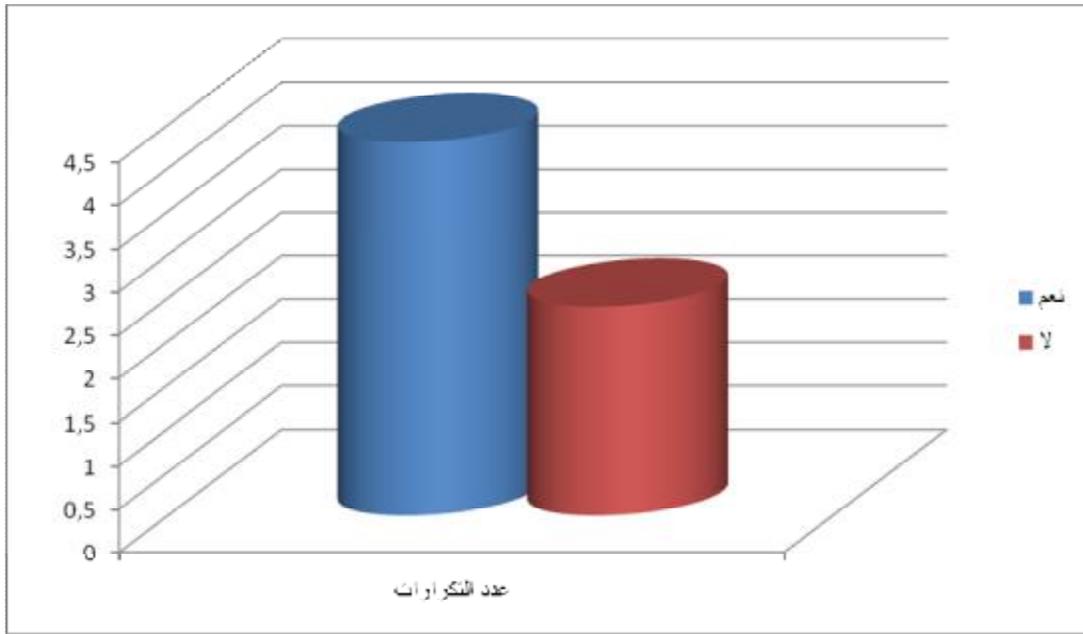


نوع الجنح المرتكبة من طرف أفراد العينة

ما يلاحظ في مراكز رعاية الأحداث أن مدة إقامة أفراد العينة متفاوتة ، وذلك راجع إلى اختلاف الجنح التي ارتكبوها وكذلك خطورتها ، فمن خلال الجدول (15) المبين أعلاه وانطلاقا من الشواهد الإحصائية نجد أن أغلب أفراد العينة أُدخلوا إلى المركز بسبب ارتكاب جنحة السرقة و ذلك بنسبة 45 % مقابل نسبة 13 % ارتكبوا جنحة الاعتصاب (فعل مخل بالحياء) ، بينما كانت نسبة الاعتداء بالضرب مرتفعة نوعا ما 15 % الذي غالبا ما يكون بالسلاح ، بينما لا تتجاوز نسبة تعاطي وحيازة المخدرات 09% وهي غالبا ما تكون في شكل حبوب مهلوسة و أنواع الغراء والبترين ، كما تم اكتشاف في ذلك خلال دراستي الميدانية في الجنوب أن الأحداث يقومون بتخمير..... هذا مع وجود نسبة ضئيلة لجنحة الهروب من المنزل وهي 12 % كلهم من صنف الإناث وهذا راجع إلى رغبتهم في الخروج من المنزل و شعورهم بنوع من القيود الأسرية ، أما فيما يخص جنحة متاجرة مادة كيميائية محضورة و تخطيم أملاك الغير و عرقلة مهام الشرطة فكانت النسبة بين 03 و 1.5 % وهي نسب ضئيلة كذلك أما ارتكاب جريمة القتل فكانت حالتين 03 % وهي الضرب المؤدي إلى الوفاة .

الجدول رقم (16): يبين ما إذا كان الحدث قد مارس السرقة قبل دخوله للمركز

الاجابة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
نعم	36	54 %
لا	31	46 %
المجموع	67	100 %



ما إذا كان الحدث قد مارس السرقة قبل دخوله للمركز

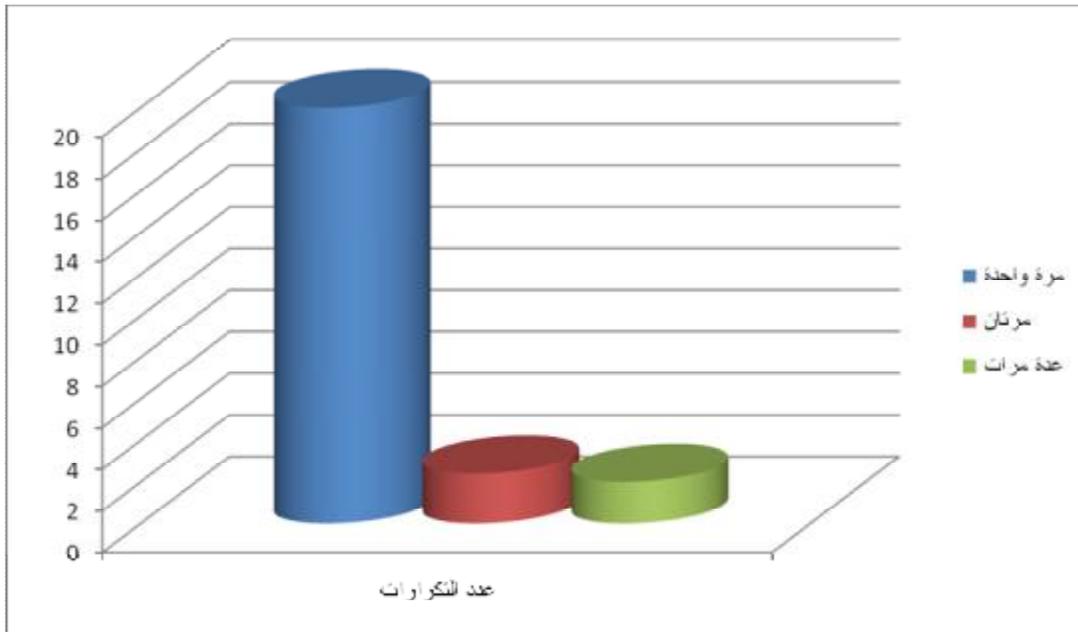
من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (16) نلاحظ أن ارتفاع نسبة أفراد العينة الذين مارسوا السرقة وأدخلوا المركز بسببها نسبتهم 54% مقابل نسبة 46% من أفراد العينة لم يسبق لهم أن مارسوها و إنما أدخلوا المركز بسبب جنح أخرى ، هذه النسبة المرتفعة للسرقة عند أفراد العينة دوافعها تختلف من شخص إلى آخر ، فمن الممكن أن الفرد يسرق من أجل إشباع حاجياته المادية وذلك بسبب الحرمان المادي أو من أجل التفاخر بما لديه وفي بعض الأحيان قد لا يفرق الحدث بين ما يحق له وما لا يحق له .

كما تقرر لغة أرقام الجدول (17) أن أغلب أفراد العينة مارسوا السرقة مرة واحدة وذلك بنسبة 55% ثم نجد نسبة 17% مارسوا السرقة مرتين، أما نسبة 28% فمارسوا السرقة عدة مرات وهذا ما يبين لنا أن الحدث الجانح يقوم بتكرار السرقة نتيجة إهمال الأهل له خلال السرقة الأولى من جهة ، و اعتباره أن السرقة عملية سريعة و سهلة لكسب المال . ويعتبر مؤشر السن من أهم المؤشرات لقياس مدى تأثير السن على الحدث للارتكابه جنحة السرقة ، فكلما كبر الحدث في السن كلما أصبح مسؤولاً أكثر كذلك عامل سن المراهقة الذي يلعب دور المحرك في السلوك السلبي للحدث الجانح ، كما أن مدة العقوبة تختلف كلما كان سن

الحدث المرتكب للجريمة أكبر مع التخوف من الدخول إلى السجن عوض المركز بسبب الكبر في السن و نتائج الجدول (18) تبين أن أغلبية الأحداث عند أول سرقة كان بين سن 15 و 17 سنة حيث نجد أن نسبة 19 % من أفراد العينة سرقوا وعمرهم لم يتجاوز 14 سنة وكان رد فعل أسرهم بين اللوم و الضرب، و نسبة 25 % كانت تتراوح أعمارهم بين سن 15 و 17 سنة وكان رد فعل أوليائهم بالضرب وذلك بنسبة 37.5 % و اللوم بنسبة 25 % ، و الأحداث الذين يبلغ عمرهم 17 سنة كانت نسبة عدم مبالاة أسرهم أكبر من الضرب و العتاب وذلك بنسبة 50% ، أما فئة 18 سنة فنجدها ضعيفة جدا أي 06 % وكان رد فعل الأسرة باللامبالاة بنسبة 17 % ، فما نستنتجه هو أن أفراد العينة كلما كبروا في السن كلما كان رد فعل أسرهم اللامبالاة إذ يرونهم قد كبروا و أصبحوا يميزون بين الخطأ و الصواب، وهذا غير صحيح بل السن ما بين 16 و 18 سنة هي سن المراهقة و الحدث في أمس الحاجة إلى من يرعاه. إلا أن رد فعل الأسرة كان باللامبالاة بنسبة 17 % ، فما نستنتجه هو أن أفراد العينة كلما كبروا في السن كلما كان رد فعل أسرهم اللامبالاة إذ يرونهم قد كبروا و أصبحوا يميزون بين الخطأ و الصواب، وهذا غير صحيح بل السن ما بين 16 و 18 سنة هي سن المراهقة و الحدث في أمس الحاجة إلى الرعاية الأسرية .

الجدول رقم (17): يبين عدد مرات السرقة المرتكبة من طرف الحدث الجانح

النسبة المئوية	عدد التكرارات	الإحتمالات
% 55	20	مرة واحدة
% 17	06	مرتين
% 28	10	عدة مرات
% 100	36	المجموع

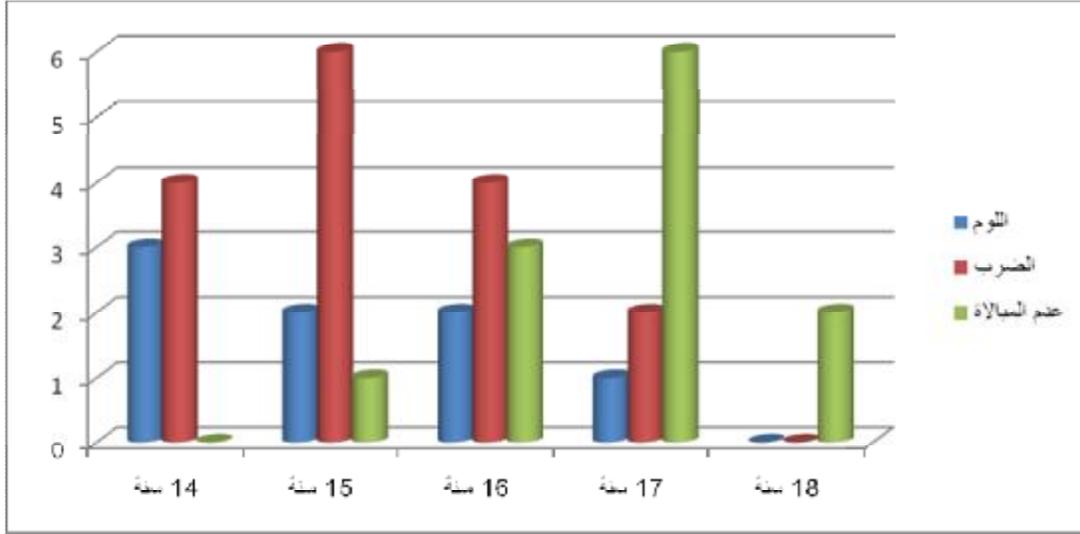


عدد مرات السرقة المرتكبة من طرف الحدث الجانح

الجدول رقم (18) :

يبين عمر الحدث الذي أدخل المركز بسبب السرقة و رد فعل الأسرة تجاه ذلك

المجموع		عدم المبالاة		الضرب		اللوم		رد فعل الأسر تجاه ذلك عمر الحدث عند أول سرقة
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
19	07	00	00	25	04	37.5	03	14
25	09	08	01	37.5	06	25	02	15
25	09	25	03	25	04	25	02	16
25	09	50	06	12.5	02	12.5	01	17
06	02	17	02	00	00	00	00	18
100	36	100	12	100	16	100	08	المجموع



عمر الحدث الذي أدخل المركز بسبب السرقة و رد فعل الأسرة تجاه ذلك

الجدول رقم (19) : يبين ما إذا كان الحدث الجانح يدخل السجائر قبل دخوله للمركز

النسبة المئوية	عدد التكرارات	الإحتمالات
58 %	39	كثيرا
27 %	18	أحيانا
15 %	10	أبدا
100 %	67	المجموع

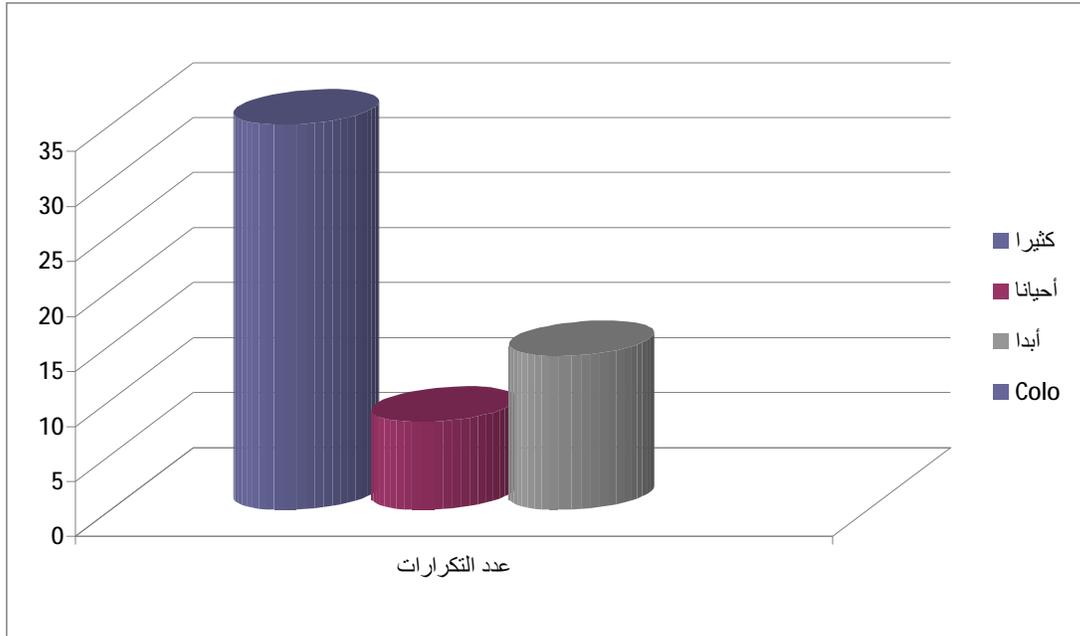
من يتناول الحدث السجائر تعبيراً منه على أنه أصبح رجلاً أو عند بيعها فمن خلال المعطيات الكمية للجدول رقم (19) يتضح لنا أن أغلبية أفراد العينة يدخنون السجائر بنسبة مرتفعة أي 58% ففي نظرهم التدخين وسيلة للترفيه عن النفس، وفي نظر بعض الفتيات تناول السجائر تخلصهم من المشاكل اليومية كما توجد نسبة 27% من أفراد العينة يدخنون أحياناً و تقابلها نسبة منخفضة وهي 15% ممن لا يدخنون السجائر وقد يرجع هذا لصغر السن خاصة عند الإناث.

ومن بين هؤلاء الأحداث من يتعاطى المخدرات فنتائج الجدول (20) تبين أن النسب متقاربة لبعضها البعض إلى حد ما، فمنهم لا يتعاطون المخدرات (حبوب مهلوسة، مشروبات كحولية، غراء، بتزين... الخ) وذلك بنسبة 43%، كما نجد نسبة 32% يتعاطونها كثيراً، في حين نجد نسبة 25% يتعاطونها أحياناً ويكون ذلك بمحض إرادتهم أو استغلالهم من طرف فئة أخرى من المجتمع من أجل الترويج أو ارتكاب بعض الجناح.

وتكشف بيانات الجدول رقم (21) نجد أن أغلبية أفراد العينة لا يستعملون السلاح الأبيض و ذلك بنسبة 60%، إلا أن نسبة 24% يستعملونه أحياناً وذلك خلال ارتكابهم للجناح سواء للتخويف أو التهديد أو للدفاع عن النفس، بينما توجد نسبة 16% من الذين يستعملونه كثيراً والذين هم غالباً ما يحملونه للدفاع عن النفس أو أثناء قيامهم ببعض الأعمال، كذلك أصبح يستعمل سلاح آخر وهو الغازات المسيلة للدموع في عمليات السرقة وحتى طرف الإناث.

وتقر البيانات الكمية للجدول رقم (22) أن نصف أفراد العينة سبق لهم وأن مارسوا الجنس ولكن بنسب مختلفة، فمنهم من مارسه كثيراً وهم بنسبة 30%، وأحياناً بنسبة 15%، وأبداً بنسبة 55%. فهؤلاء الأحداث الجانحون لا يعتبرونه انحرافاً بل هو تعبير عن النضج لأن أغلبهم فتيات، حيث يرون أنهم أصبحوا ناضجين لارتكاب كل الأفعال، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى الكبت و الحرمان من الحنان العاطفي الذي يعاني منه الحدث الجانح داخل الأسرة و كذلك التربية الجنسية الخاطئة و التي لا يعطونها أي اهتمام سواء داخل المجتمع بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة، مما يولد مجموعة من العقد النفسية لدى الحدث تجاه الجنس، هذا ما يدفعه للتمرد ويصبح بعد ذلك

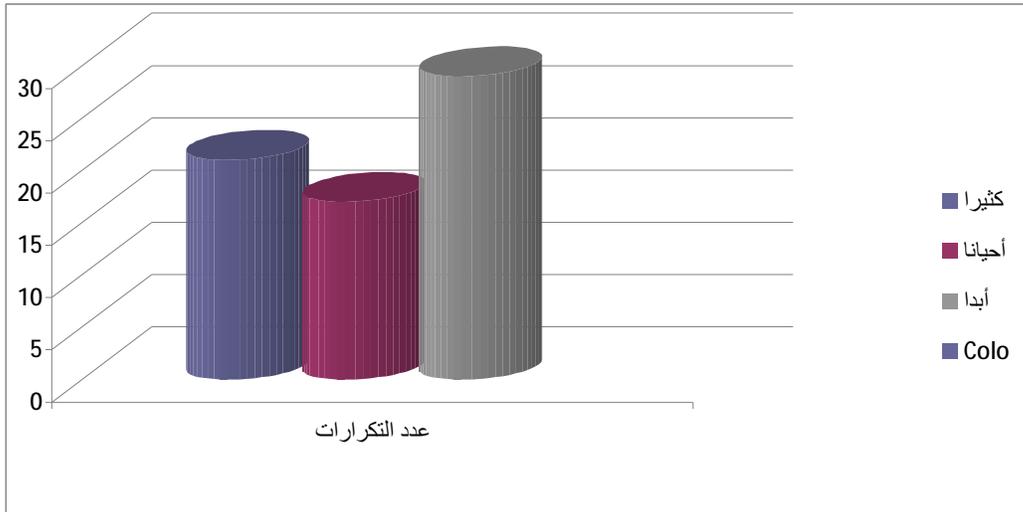
جانحاً ، وتتفق هذه النتائج مع دراسة منى جمعة البحر حيث خلصت دراستها أن الغالبية العظمى من الأحداث تمارس الادمان ، ويبتكرون طرق جديدة لممارسة الادمان مثل شفط الغراء وغيرها من المواد وكذلك ممارسة السرقة والشذوذ الجنسي .



ما إذا كان الحدث الجانح يدخن السجائر قبل دخوله للمركز

الجدول رقم (20) : يبين ما إذا كان الحدث يتعاطى المخدرات قبل دخوله المركز

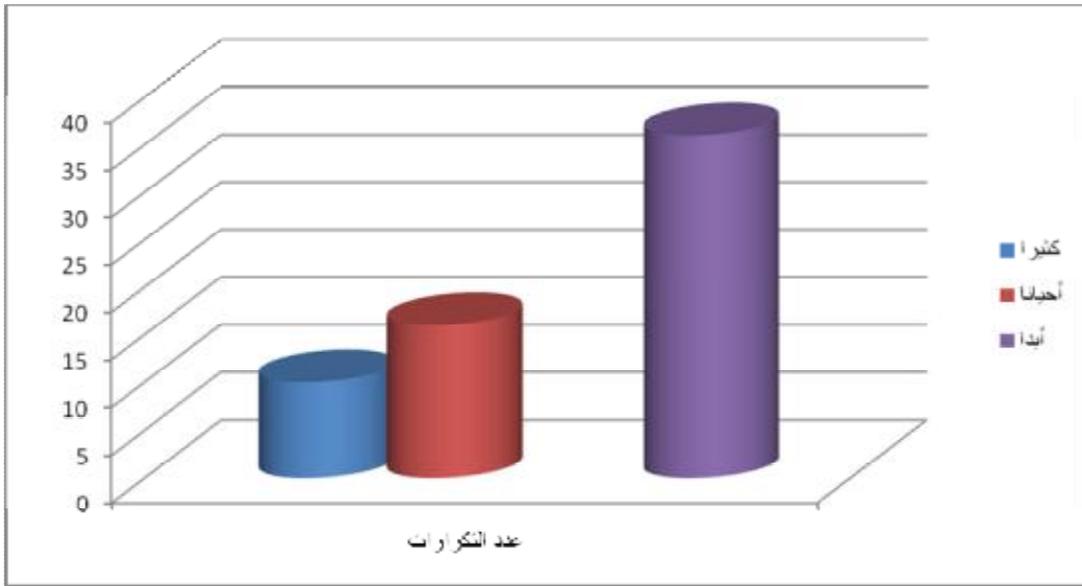
النسبة المئوية	عدد التكرارات	الإحتمالات
% 32	21	كثيرا
% 25	17	أحيانا
% 43	29	أبدا
0%100	67	المجموع



ما إذا كان الحدث يتعاطى المخدرات قبل دخوله المركز

الجدول رقم (21) : يبين ما إذا كان الحدث الجانح يستعمل السلاح الأبيض

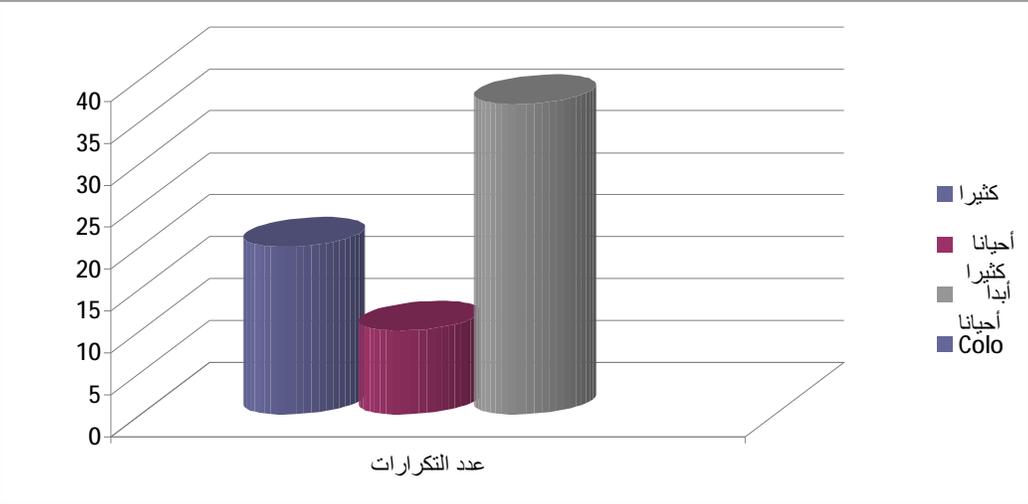
النسبة المئوية	عدد التكرارات	الإحتمالات
% 16	11	كثيرا
% 24	16	أحيانا
% 60	40	أبدا
100%	67	المجموع



ما إذا كان الحدث الجانح يستعمل السلاح الأبيض

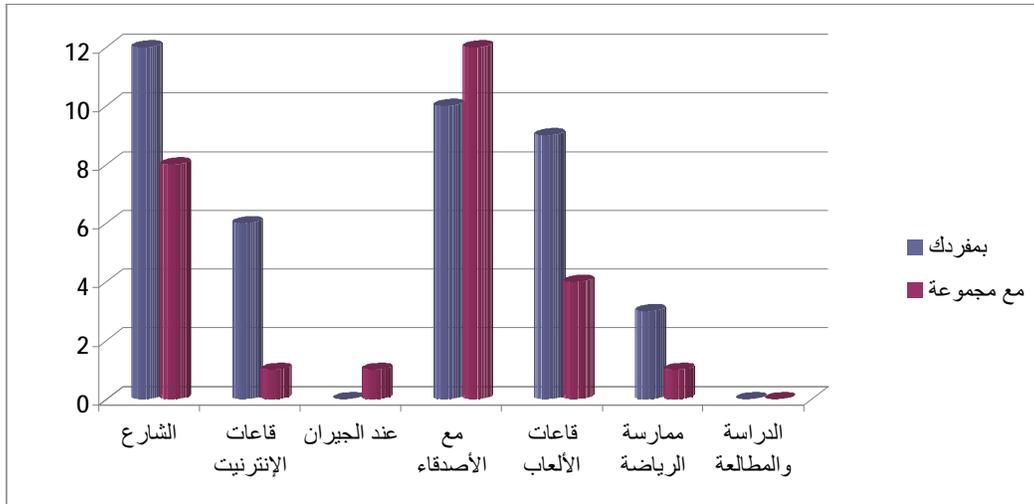
الجدول رقم (22) : يبين ممارسة الحدث للجنس قبل دخوله للمركز

النسبة المئوية	عدد التكرارات	الإحتمالات
30 %	20	كثيرا
15 %	10	أحيانا
55 %	37	أبدا
100%	67	المجموع



الجدول رقم (23) : يبين كيفية قضاء وقت الفراغ عند الحدث الجانح و كيفية ارتكاب الجنحة

المجموع		مع مجموعة		بمفردك		كيفية ارتكاب الجنحة كيفية قضاء وقت الفراغ
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
30	20	29	08	30	12	الشارع
10	07	04	01	15	06	قاعات الأترنات
02	01	04	01	00	00	عند الجيران
33	22	44	12	25	10	مع الأصدقاء
19	13	15	04	22.5	09	قاعات الألعاب
06	04	04	01	7.5	03	ممارسة الرياضة
00	00	00	00	00	00	الدراسة والمطالعة
100	67	40	27	60	40	المجموع



كيفية قضاء وقت الفراغ عند الحدث الجانح و كيفية ارتكاب الجنحة

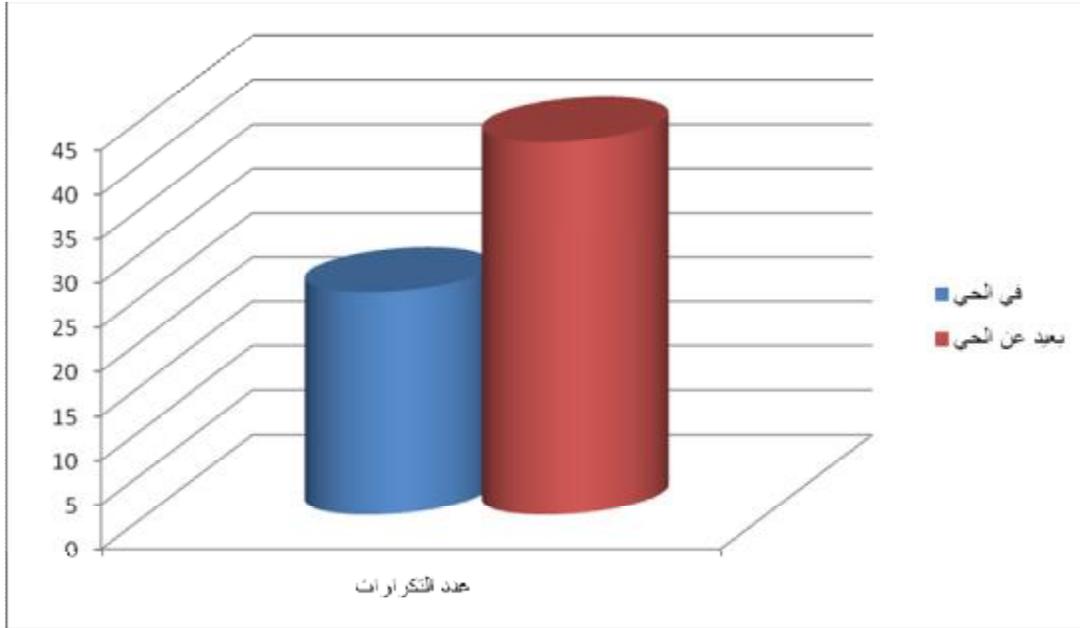
تبين المعطيات الكمية للجدول رقم (23) أن نسبة عالية من أفراد العينة يقضون وقت فراغهم في الشارع ومع الأصدقاء وذلك بنسبة 30 و 33% مع وجود نسبة 10% من أفراد العينة يقضون وقت فراغهم في قاعات الأنترنات لا من أجل البحث والمطالعة ولكن من أجل الإطلاع على بعض المواقع ، بينما نسبة 02% يذهبون عند الجيران وهم من صنف الإناث ، في حين نجد أن نسبة 19% من أفراد العينة يترددون كثيرا على قاعات الألعاب وذلك من أجل اللهو واللعب في ظل غياب الرقابة الأسرية ، فوقت الفراغ وكيفية قضائه له أهمية في ارتكاب الجنح ونوعها حيث أن معظم الأحداث الجانحين ارتكبوا جنحهم بمفردهم أي بنسبة 60% ، بينما نسبة 40% من أفراد العينة ارتكبوها مع مجموعة من الرفاق بينما لا يوجد أي فرد من أفراد العينة كان يقضي وقت فراغه في البيت للمذاكرة أو ممارسة الرياضة .

وتكشف نتائج الجدول رقم (24) أن معظم الجنح التي يقوم بها الحدث تكون بعيدة عن الحي وذلك بنسبة 63% ، في حين تقابلها نسبة 37% من أفراد العينة يرتكبون بعض الجنح في الحي وهذا ما يدل على أن الأحداث الجانحين يرتكبون جرائمهم بعيدا عن مقر سكنهم ، يتجهون نحو الأماكن العامة المكتظة أين تكثر المحلات التجارية ، محطات الحافلات ، الملاعب الرياضية وغيرها، حيث يقر معظم أفراد العينة أن موقع المنطقة الجغرافي الذي يتواجدون فيه سبب في

حنوحهم ، الشواهد الكمية للجدول (25) تثبت أن نسبة 40 % من الأحداث يؤكدون على أن البيئة الجغرافية لها تأثير ، في مقابل 27 % من أفراد العينة تنفي ذلك ، حيث يكمن هذا التأثير في طبيعة البيئة والمنطقة التي يسكن فيها الحدث ، فالسلوك الاجتماعي للفرد وفقا للبيئة الاجتماعية والطبيعية ، فالمناطق الداخلية تختلف عن المناطق الساحلية ، وهذه الأخيرة تختلف عن المناطق الجنوبية ، فارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف تؤثر على الحالة النفسية والمزاجية للفرد ولهذا ترتفع نسبة الجرائم في فصل الصيف .

الجدول رقم (24) : يبين أين يقوم الحدث الجانح بارتكاب الجريمة :

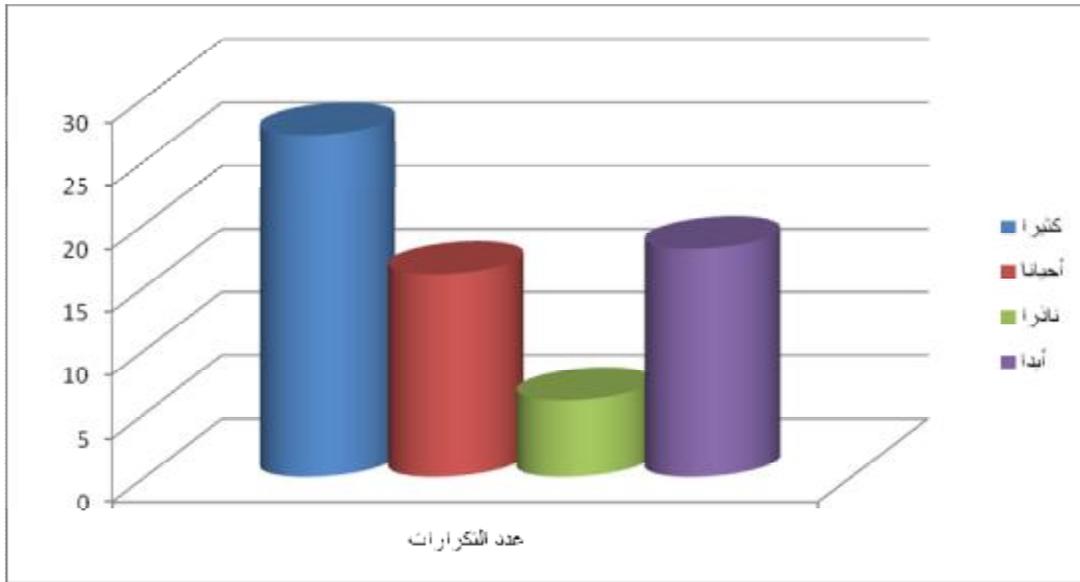
النسبة المئوية	عدد التكرارات	الإحتمالات
37 %	25	في الحي
63 %	42	بعيد عن الحي
100 %	67	المجموع



أين يقوم الحدث الجانح بارتكاب الجنحة؟

الجدول رقم (25): هل الموقع الجغرافي الذي يوجد فيه الحدث الجانح هو السبب؟

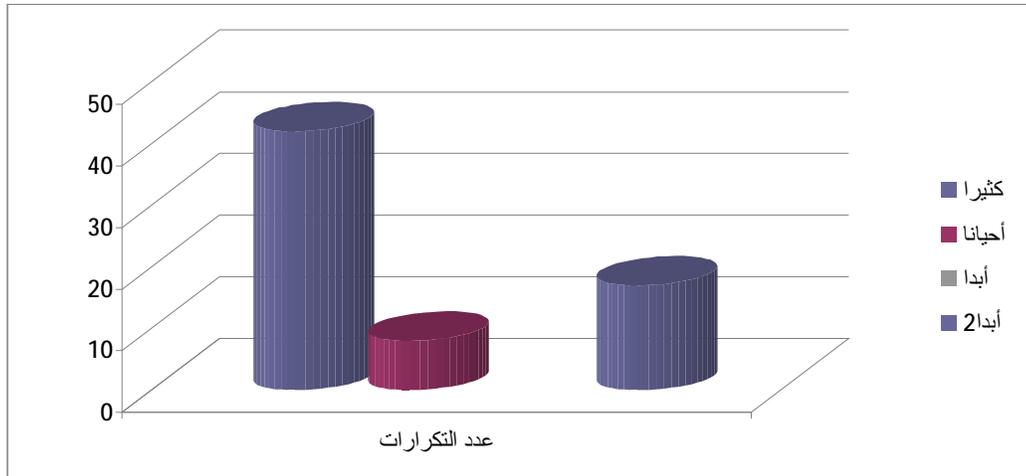
النسبة المئوية	عدد التكرارات	الإحتمالات
40 %	27	كثيرا
24 %	16	أحيانا
27 %	18	أبدا
100%	67	المجموع



هل الموقع الجغرافي الذي يوجد فيه الحدث الجانح هو السبب؟

الجدول رقم (26) : يبين زيارة الوالدين للحدث داخل المركز

النسبة المئوية	عدد التكرارات	الإحتمالات
% 63	42	كثيرا
% 12	08	أحيانا
% 25	17	أبدا
% 100	67	المجموع



يبيّن زيارة الوالدين للحدث داخل المركز

تشير الشواهد الكمية للجدول رقم (26) أن نسبة أفراد العينة الذين يزورهم أهاليهم في المركز هي مرتفعة إلى حد ما، فنجد نسبة 63%. من أفراد العينة يأتي الوالدان لزيارتهم بصفة منتظمة، و توجد نسبة 12% من أفراد العينة يزورهم أهاليهم أحيانا، وهناك نسبة 25% وهي نسبة معتبرة لا يأتون لزيارتهم أبدا لأن أغلبهم لا يعلم أولياؤهم بتواجدهم في المركز ، إلى جانب ذلك هناك بعض الأحداث قد انفصلوا عن عائلاتهم منذ مدة و عاشوا في جماعات ، لذا انقطعت صلتهم بعائلاتهم وهم غالبا أسر مفككة ، وما لاحظناه من خلال زيارتنا للمراكز أن صنف الذكور يحظى بزيارة الأهل أكثر من صنف الإناث اللواتي يكدن ينسين أن لديهن أهلا ، ويرجع ذلك إلى نظرة الأسرة والمجتمع للفتاة (الحدثة) الجانحة.

فزيارة الأبوين أو الأهل للحدث الجانح في المركز تلعب دورا هاما في إدخال السعادة في نفسه ، إذ يشعرون بنوع من الاهتمام و الحماية من طرف أهاليهم هذا ما عبر عنه معظم أفراد العينة ، هذا الأمر يساعد من جهة أخرى في إنجاح العملية التربوية لضرورة وجود تعاون بين الأسرة والمركز .

العوامل المختلفة وجنوح الأحداث :

تعتبر الحالة الاجتماعية لأسرة الحدث ذات أهمية بالغة في جنوحه ، حيث تعد الأسرة أول الأوساط الاجتماعية التي يوجد فيها الحدث ومن ثم فإن مدى ما تتمتع به الأسرة من استقرار وصلاح ينعكس على حسن تربيتها لأبنائها واعدادهم إعداداً ملائماً لظروف واحتياجات مجتمعهم ، أما سوء العلاقة بين الوالدين وحالات الانفصال بينهما ووفاة أحدهما أو كليهما ، والإدمان على المخدرات والمشروبات الكحولية وغير ذلك من العوامل تُفقد الحدث الشعور بالأمان والاستقرار خاصة في حالة زواج أحد الوالدين مرة ثانية ، مما يجبر الحدث على السكن مع أحدهما أو مع أحد الأقارب أو الأصدقاء ، بالإضافة إلى نوع المعاملة التي يتلقاها من طرف أوليائه مما يولد لدى الحدث الإحساس بالضياع والإهمال وعدم الرغبة في الدراسة فيتجه إلى الجنوح للفت الانتباه أو كتعبير عن تمرده على الأسرة و المجتمع .

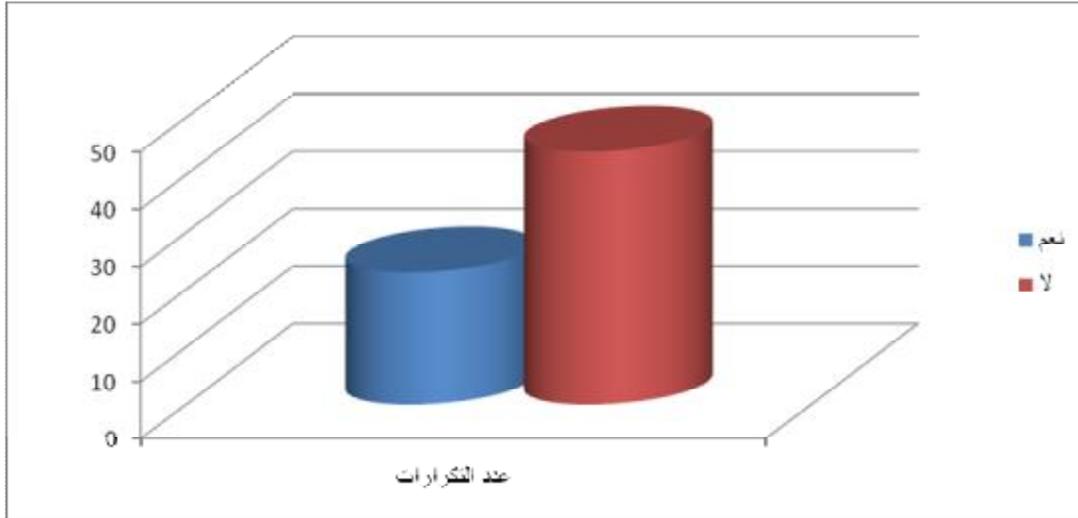
تعد الحالة الاقتصادية للحدث و لأسرته من العوامل المؤثرة في جنوحه كذلك ، فالعامل الاقتصادي يؤثر في الحياة الاجتماعية ، فالحدث إذا حرم من تحقيق حاجياته المادية التي لا تتوافق مع مستوى أسرته المادي قد يبدأ في البحث عن مصدر للمال سواء كان هذا المصدر العمل أو مصدر آخر (السرقة مثلاً) .

فإذا كانت أسرة الحدث فقيرة وذات دخل ضعيف مع تواجدها في أحياء هامشية و فقيرة قد يمنع الحدث من تحقيق طموحاته فيلجأ إلى البحث عن العمل رغبة منه في تحقيق الاستقلال المادي عن أسرته ، فيمارس بعض الأعمال حتى وإن كانت ذات دخل ضعيف و غير مستقر نتيجة صغر سنه ، و كذلك لعدم امتلاكه لمؤهلات مهنية تمكنه من الحصول على مهنة مستقرة و ذات دخل محترم .

من خلال ماسبق التطرق إليه نظرياً نحاول في هذا المحور الميداني التطرق إلى المعطيات الكمية وما تفره لغة الأرقام .

الجدول رقم (27): حالة حدوث الطلاق في أسرة الحدث

الاجابة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
نعم	44	% 66
لا	23	% 34
المجموع	67	% 100



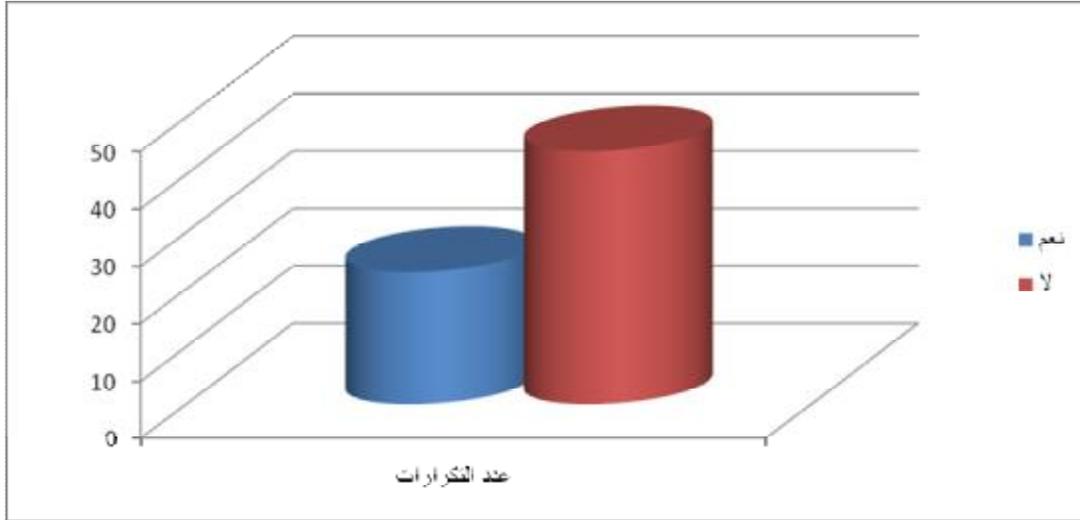
حالة حدوث الطلاق في أسرة الحدث

تقر لغة الأرقام للجدول رقم (27) أن نسبة الطلاق مرتفعة نوعا ما أي تقريبا نصف أفراد العينة و ذلك بنسبة 66 % مقابل 34 % يعيشون داخل أسر لا تشهد هذه الظاهرة وهذا ما يفسر انتشار الجنوح بين هؤلاء الأحداث نتيجة عدم الاستقرار الأسري الناجم عن الطلاق ، و الذي ينجر عنه كذلك التوتر النفسي الدائم للحدث بسبب عدم شعوره بالأمن والاستقرار العاطفي . كما يوضح الجدول رقم (28) أنه في حالة حدوث الطلاق فان الأب قد يتزوج بامرأة أخرى ، حيث يوضح الجدول أن نسبة 39 % من آباء الأحداث تزوجوا مرة ثانية ومن هؤلاء الآباء من هو متزوج بمرأتين دون ان يحصل الطلاق ، و هذا ما يجعل الحدث يفقد حنان الأم بوجود امرأة أخرى مما يسبب هروبه من البيت في أغلب الأحيان أو اللجوء إلى تعاطي المخدرات ، كما نجد نسبة % آباءهم غير متزوجين بامرأة ثانية سواء كانوا مطلقين أم لا .

ومن خلال نتائج الجدول رقم (29) نلاحظ أن نسبة أفراد العينة التي أعادت أمهاتهم الزواج هي 18% ، بينما نسبة 82% أمهات أفراد العينة لم يعدن الزواج على عكس الآباء حسب الجدول رقم (28) هذا ما يفسر تمسك الأم بالعيش مع أبنائها و تكريس حياتها لتربيتهم على عكس الأب ، فغياب الأب داخل الأسرة و الذي يعتبر المسئول الأول عنها يتيح للأبناء حرية التصرف وبالتالي فسح المجال أمام طريق الانحراف .

الجدول رقم (28): يبين احتمال زواج الأب بامرأة ثانية

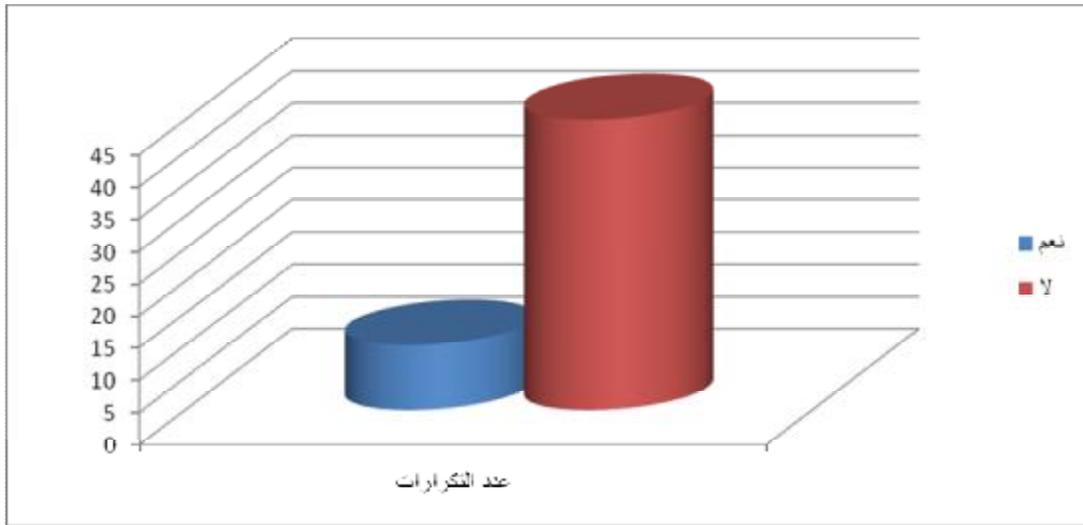
الاجابة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
نعم	26	% 39
لا	41	% 61
المجموع	67	% 100



احتمال زواج الأب بامرأة ثانية

الجدول رقم (29): يبين احتمال زواج الأم مرة ثانية

الاجابة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
نعم	10	% 18
لا	45	% 82
المجموع	67	% 100



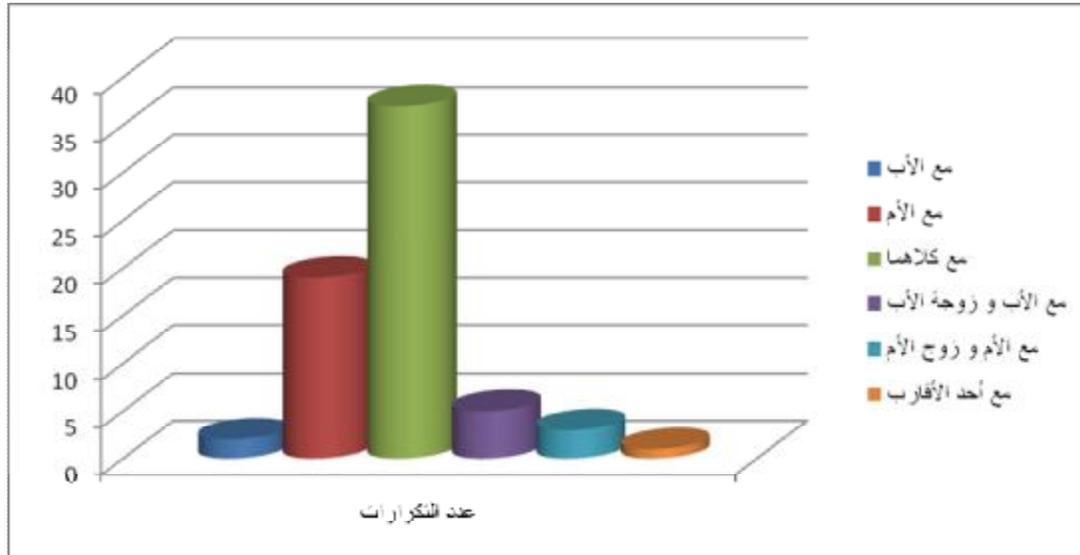
احتمال زواج الأم مرة ثانية

الجدول رقم (30): يبين مكان إقامة الحدث قبل دخول المركز

النسبة المئوية	عدد التكرارات	الاحتمالات
03 %	02	مع الأب
28 %	19	مع الأم
55 %	37	مع كلاهما
07 %	05	مع الأب و زوجة الأب
05 %	03	مع الأم و زوج الأم
02 %	01	مع أحد الأقارب
100 %	67	المجموع

يبين جدول رقم (30) أن أغلبية أفراد العينة يعيشون مع الأبوين وذلك بنسبة 55 % بينما في حالة انفصال أحد الوالدين أو وفاتهما نجد أن أفراد العينة يرغبون في العيش مع الأم لوحدها حيث كانت نسبة عيش أفراد العينة مع الأم بنسبة 28 % وذلك نتيجة الدور الذي تلعبه الأم في الأسرة ، في حين نجد نسبة 03 % تعيش مع الأب ووجود نسبة 07 % وهي نسبة معتبرة يعيشون مع الأب و زوجة الأب ويرجع ذلك في أغلب الأحيان إلى تخلي الأم عن أولادها وذلك

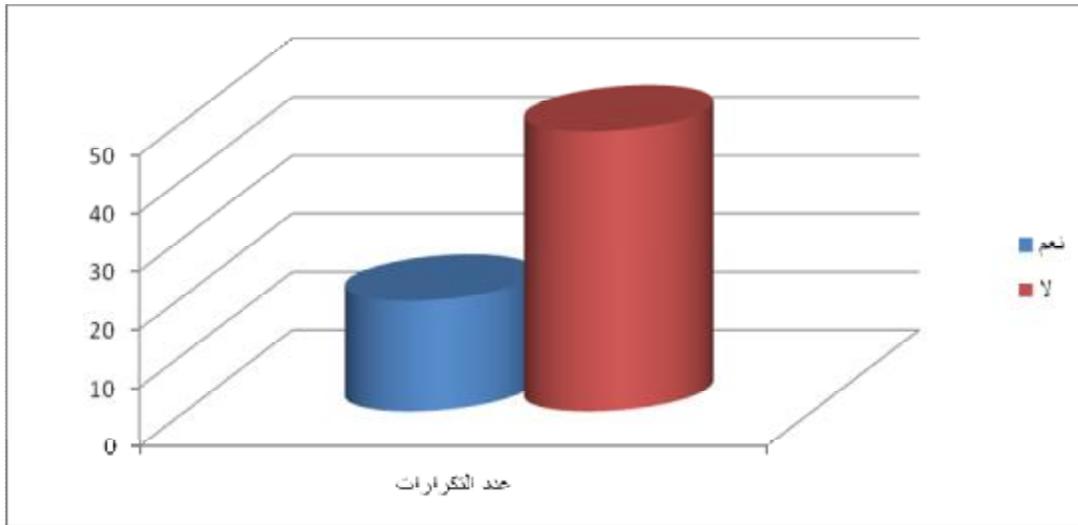
في بعض الأحيان يرجع إلى زواج الأم ، في حين نجد نسبة 05 % مقابل ثلاثة أفراد يعيشون مع الأم وزوج الأم بالإضافة إلى وجود نسبة 02% تعيش مع أحد الأقارب والذي يكون في معظم الأحيان الجد والجددة .



مكان إقامة الحدث قبل دخول المركز

الجدول رقم (31): يبين إذا كان والد الحدث الجانح يتعاطى أي نوع من المخدرات أو الخمر

الاجابة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
نعم	19	% 28
لا	48	% 72
المجموع	67	% 100

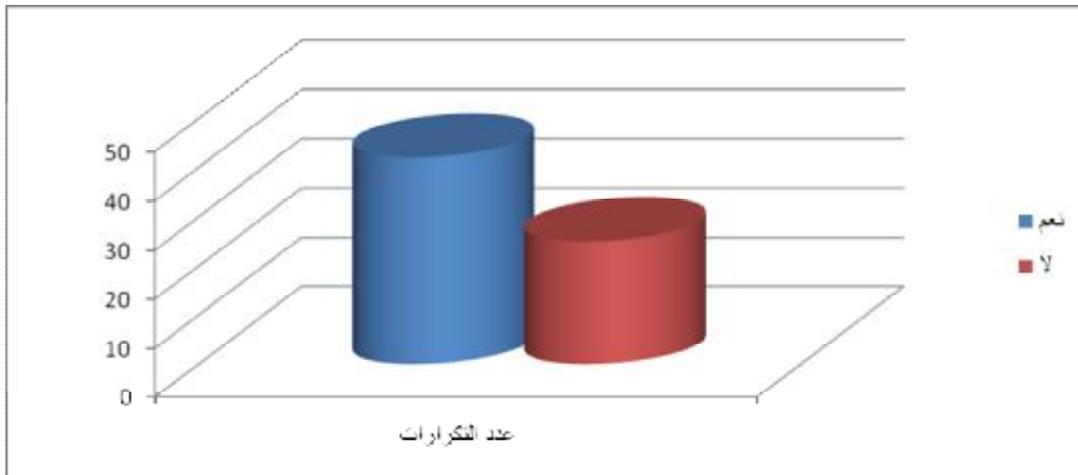


ما إذا كان والد الحدث الجائح يتعاطى أي نوع من المخدرات أو الخمر

يعتبر الأب المثل الأعلى في الأسرة ، فتناول الأب الخمر أو بعض من أنواع المخدرات قد يكون سبباً في تعاطيها من طرف الابن كذلك ، في حين نجد أن أغلبية أفراد العينة آباؤهم لا يتعاطون أي نوع من المخدرات أو الخمر وذلك بنسبة 72 % مقابل 28 % كانت اجاباتهم بنعم ، وهذا ما يوضحه جدول رقم (31) ، والذي يعكس لنا كذلك أن هذا المؤشر ليس دافعاً قوياً لجنوح أفراد العينة وإنما هناك مؤشرات أخرى تدفعهم إلى الجنوح في هذه الدراسة .

الجدول رقم (32): يبين ما إذا كان الحدث الجانح قد هرب من البيت أو المدرسة أم لا

الاجابة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
نعم	42	% 63
لا	25	% 37
المجموع	67	100%



ما إذا كان الحدث الجانح قد هرب من البيت أو المدرسة أم لا

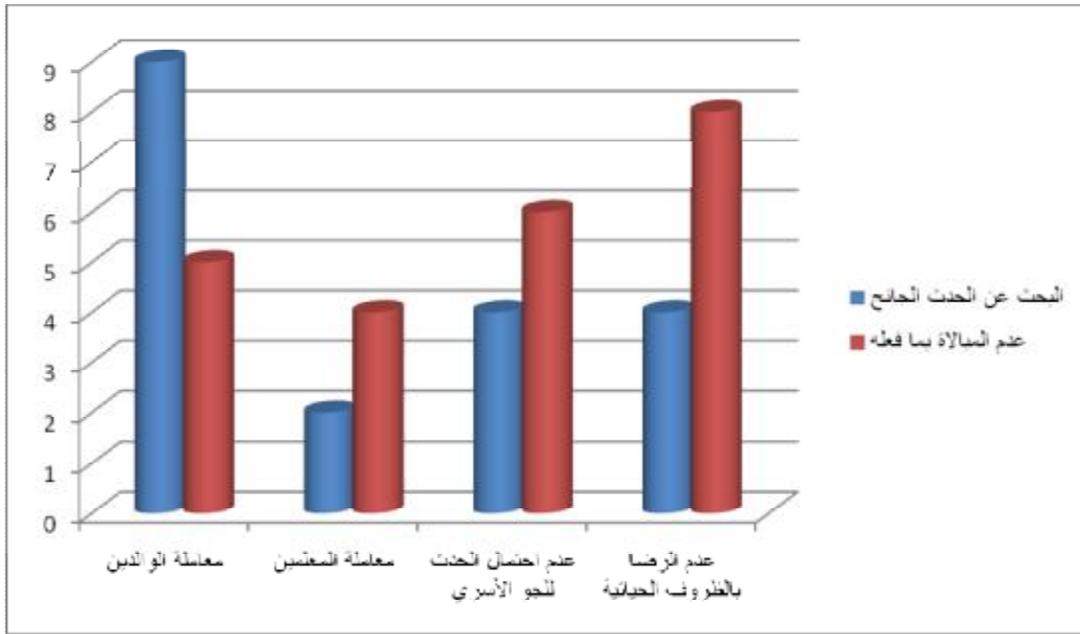
نرى من خلال الجدول رقم (32) ارتفاع نسبة الأحداث الجانحين الهارين من بيوتهم أو من المدارس و ذلك بنسبة 63% مقابل نسبة 37% لم يهربوا لا من المدرسة ولا من بيوتهم ، وهذا ما يفسر المعاملة التي يتلقاها الحدث سواء في البيت أو المدرسة ، فعدم الاستقرار الأسري وشعور الحدث بضيق المسكن من بين المشكلات التي تؤثر على الأحداث والتي تنعكس على حالته النفسية والسلوكية ، الشيء الذي يدفع بهم إلى الهروب من المنزل من أجل الابتعاد عن الجو الأسري وعدم الاهتمام بالمشاكل ، وهذا ينعكس سلبا على المسار الدراسي للحدث وعدم قدرته على الاندماج مع زملائه في القسم الدراسي ، مما يدفعه للهروب من المدرسة ، وهذا ما كشفت عنه نتائج دراسة عبد الرحمن العيسوي الذي أن سبب الهروب من المنزل أو البيت يرجع إلى مجموعة من العوامل من بينها التفكك الأسري ، الرعاية النفسية والعاطفية السائدة داخل الأسرة و الفشل الدراسي .

وقد كشفت المعطيات الكمية للجدول رقم (33) سبب هروب الأحداث من البيت كان نتيجة سوء معاملة الوالدين لهم و كان ذلك بنسبة 33% ، في مقابل وجود نسبة 64% لم تهتم أسرهم بالبحث عنهم ، هذا مع وجود نسبة 24% تركوا البيت وذلك لعدم إحتماهم للجو الأسري إلا أن أسرهم بحثت عنهم وأعادتهم إلى البيت و كان ذلك بنسبة 40% بالإضافة إلى وجود نسبة 29% لم ترض بالظروف الحياتية للأسرة ويرجع ذلك إلى مستواهم المعيشي المتدني ، إلى جانب وجود نسبة ضئيلة ممن كانوا يهربون من المدرسة بسبب المعلمين وهي 14% .

الجدول رقم (33):

يبين الأسباب التي دفعت الحدث للهروب من البيت أو المدرسة،
و موقف الأهل من ذلك

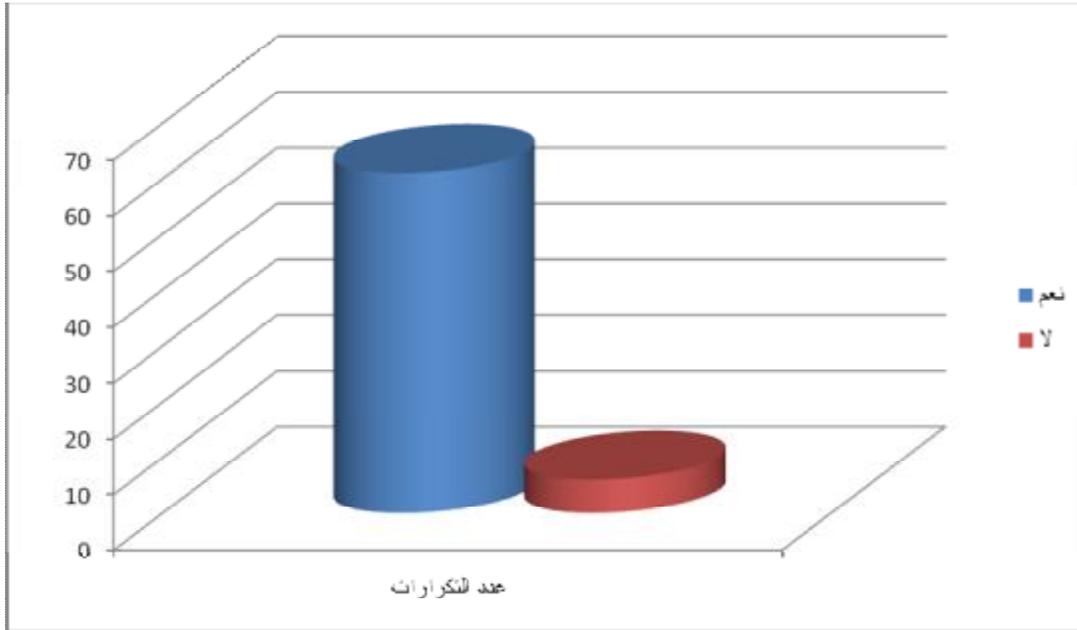
المجموع		عدم الرضا بالظروف الحياتية		عدم احتمال الحدث للجو الأسري		معاملة المعلمين		معاملة الوالدين		سبب الهروب من البيت أو المدرسة رد فعل الأهل تجاه ذلك
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
45	19	33	04	40	04	33	02	64	09	البحث عن الحدث الجانح
55	23	67	08	60	06	67	04	36	05	عدم المبالاة بما يفعله
100	42	29	12	24	10	14	06	33	14	المجموع



الأسباب التي دفعت الحدث للهروب من البيت أو المدرسة، و موقف الأهل من ذلك

الجدول رقم (34): يبين ما إذا كان الحدث الجانح قد توقف عن الدراسة قبل دخول المركز

الاجابة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
نعم	61	% 91
لا	06	% 09
المجموع	67	% 100



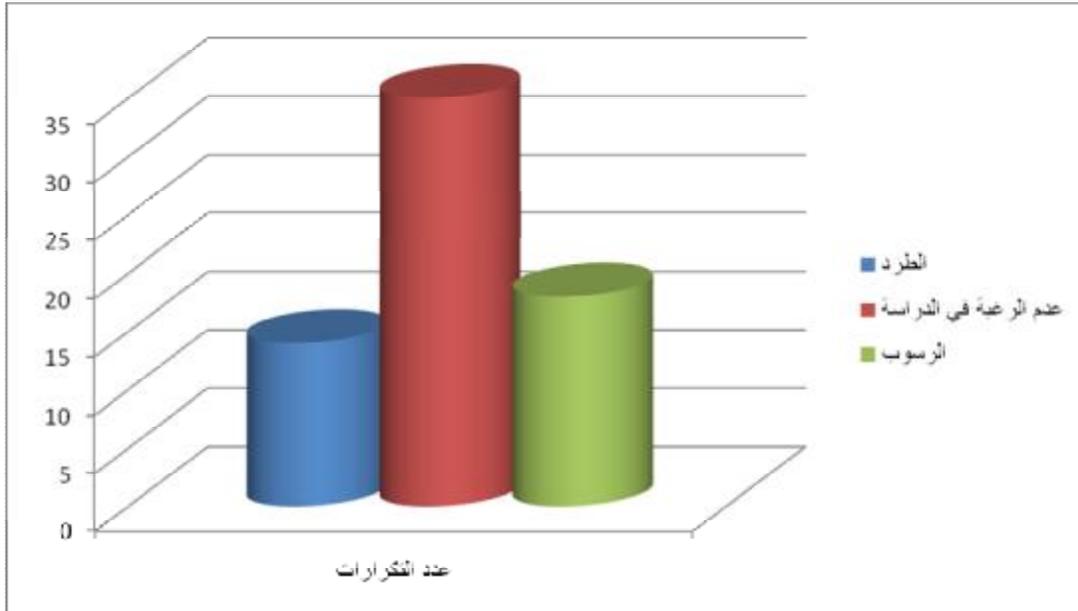
ما إذا كان الحدث الجانح قد توقف عن الدراسة قبل دخول المركز

من خلال ملاحظة الجدول رقم (34) نرى مدى ارتفاع نسبة أفراد العينة المتوقفون عن الدراسة قبل دخولهم المركز وذلك بنسبة 91 % ، بينما البقية 09 % فقط تابعوا دراستهم إلى أن تم إدخالهم للمركز، فهذا يدل على انخفاض المستوى التعليمي لأفراد العينة ، فهناك من توقف عن الدراسة في المرحلة الابتدائية والبعض الآخر في المتوسط ، ومنهم من لم يلتحق بالمدرسة وقد يرجع السبب في ذلك إلى الظروف الاجتماعية وسوء الحالة الاقتصادية التي يعيشوها الحدث .

في حين جاءت نتائج الجدول رقم (35) موضحة الأسباب التي جعلت الحدث يتوقف عن الدراسة حيث تم إيجاد نسبة مرتفعة من أفراد العينة توقفوا عن الدراسة بسبب عدم الرغبة وذلك بنسبة 52 %، مقابل نسبة 21 % توقفوا بسبب الطرد من المدرسة وذلك لكثرة تغييهم و الهروب من مقاعد الدراسة ، ونجد نسبة 27 % سببها الرسوب في الامتحانات و ذلك راجع في بعض الأحيان إلى إهمال الوالدين لهم مما يعطي للحدث حرية التصرف ، فبدلاً من أن يذهب إلى المدرسة يخرج إلى الشارع ، كذلك عدم قدرة الأولياء على شراء الأدوات المدرسية لأبنائهم من بين الأسباب التي تؤثر على الحدث ، فإما يتوقف الحدث عن الدراسة برغبة منه أو برغبة من الأولياء، ومنه نستطيع أن نقول إن الفشل الدراسي يبدو واضحاً في حالات الأحداث الجانحين الشيء الذي أدى بهم إلى ارتكاب مختلف الجرائم .

الجدول رقم (35): يبين الأسباب التي جعلت الحدث يتوقف عن الدراسة قبل دخوله المركز

النسبة المئوية	عدد التكرارات	الاحتمالات
% 21	14	الطرد
% 52	35	عدم الرغبة في الدراسة
% 27	18	الرسوب
100%	67	المجموع



الأسباب التي جعلت الحدث يتوقف عن الدراسة قبل دخوله المركز

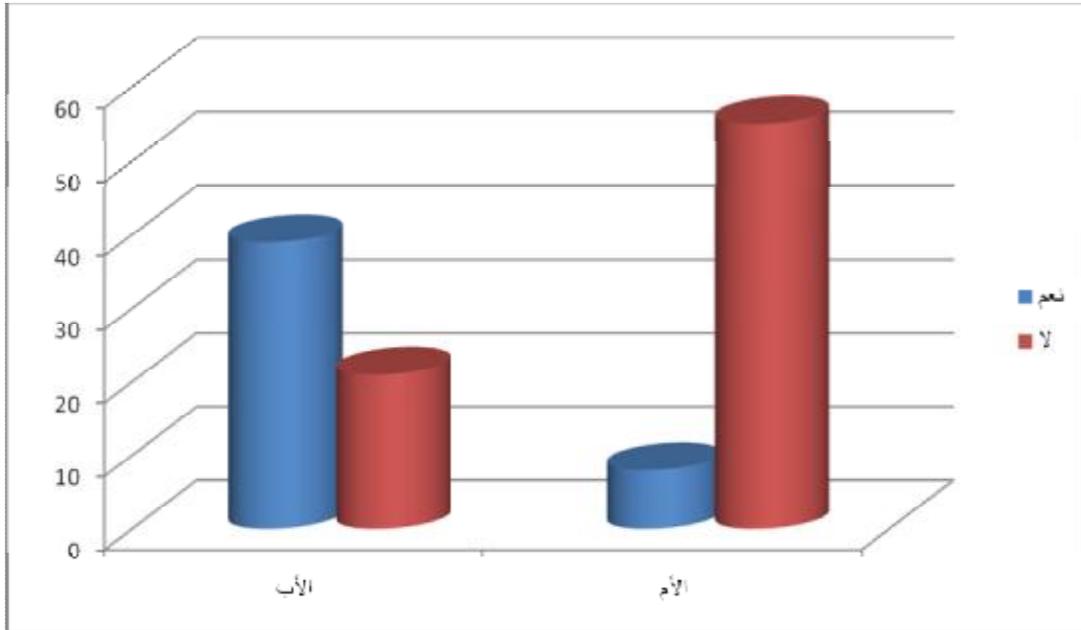
الجدول رقم (36) : يبين ما إذا كان أولياء الأحداث يعملون أم لا

الأم		الأب		الوالدين هل يعمل ؟
%	التكرار	%	التكرار	
13	08	65	39	نعم
87	55	35	21	لا
100	63	100	60	المجموع

تبين البيانات الإحصائية للجدول رقم (36) أن معظم آباء أفراد العينة يعملون وذلك بنسبة 65 % ، مقابل نسبة 35 % لا يعملون ، وما لمسناه من خلال مقابلتنا المباشرة لأفراد العينة أن نسبة الآباء الذين يعملون أغلبيتهم لا يعملون في وظائف مستقرة بل في وظائف ذات أجر يومي محدود ، كما أن أمهات الأحداث الجانحين اللاتي يعملن نسبتهم ضئيلة أي 13 % مقارنة مع اللواتي لا يعملن وذلك بنسبة 87 % .

ولهذا تبين أن 75 % من أفراد العينة صرحوا أن الدخل المادي لا يكفي في تلبية حاجات الأسرة وذلك من خلال نتائج الجدول رقم (37) ، هذا ما يدل على تدني المستوى المعيشي للأسرة خاصة عندما تكون كبيرة العدد وهي مؤشرات تعكس طبيعة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها أسر الأحداث ، في حين نجد أن نسبة 25% من أفراد العينة أكدوا بأن الدخل الشهري للأسرة كاف لسد حاجياتهم ، ولذلك نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (38) أن إحساس الحدث الجانح بالاحتياج المادي داخل أسرته قد بلغ نسبة 64 % من أفراد العينة ، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة الذين لا يحسون بالاحتياج المادي أي 36 % ، مما يوضح لنا أن أكثر من نصف أفراد العينة كانوا يعانون من الفقر وهو عامل مشجع للانحراف ، وإحساس أفراد العينة بالاحتياج المادي يدفعهم إلى العمل وهذا ما توضحه نتائج الجدول رقم (39) ، حيث نجد

أن معظم أفراد العينة قد مارسوا عملاً ذا أجر قبل دخولهم للمركز بنسبة 61% ، بينما نسبة 39% لم يمارسوا أي عمل من قبل ، وهذه النسبة المرتفعة من الأحداث الجانحين الذين سبق لهم وأن مارسوا أعمالاً مختلفة تؤكد لنا رغبة أفراد العينة في العمل إذا ما توفرت لهم الفرصة ، كما يوجد من بين أفراد العينة من يدفعه أوليائه للعمل ، وهذه الفئة من الأحداث قابلة للعلاج من مشكلة الجنوح .



ما إذا كان أولياء الأحداث يعملون أم لا ؟

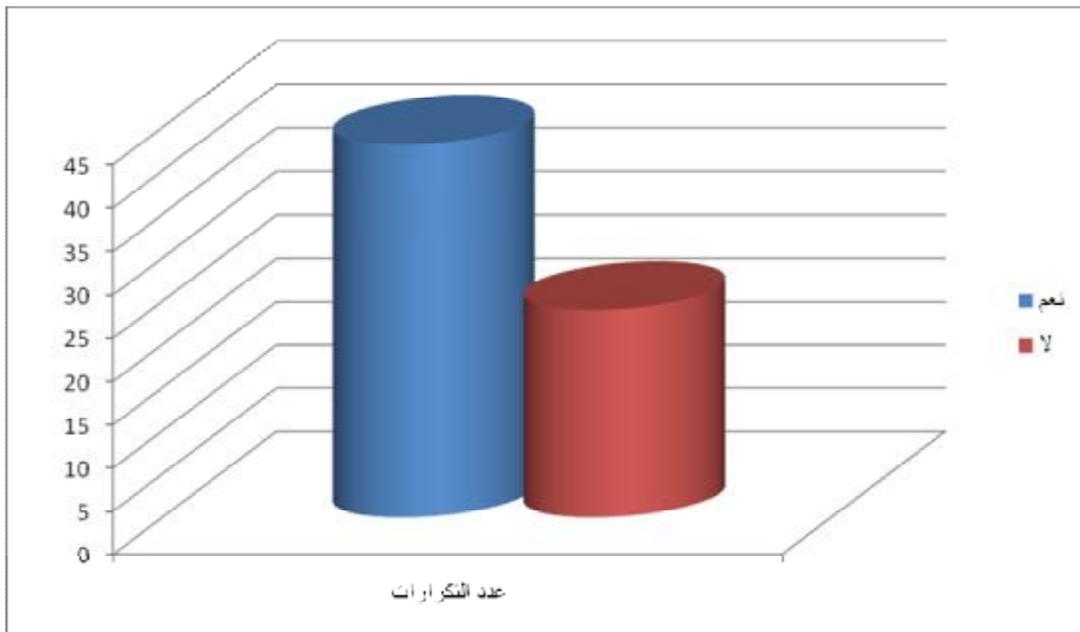
الجدول رقم (37) : يبين ما إذا كان الدخل الشهري للأسرة كاف لسد حاجياتهم

النسبة المئوية	عدد التكرارات	الاجابة
% 25	17	نعم
% 75	50	لا
% 100	67	المجموع

ماذا كان الدخل الشهري للأسرة كاف

الجدول رقم (38) : يبين إحساس الحدث الجانح بالاحتياج المادي

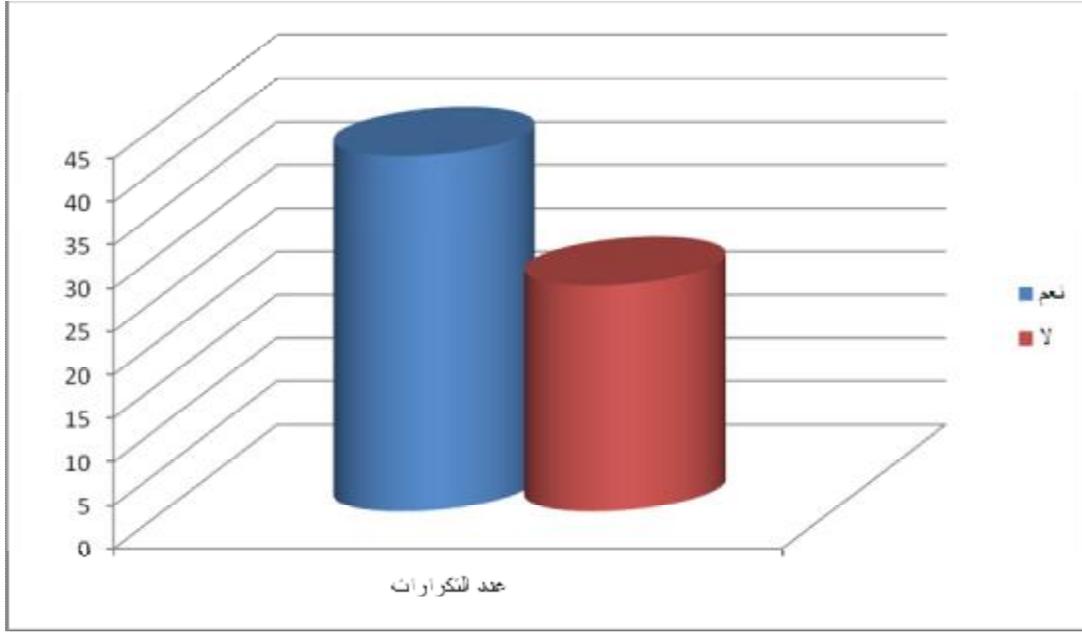
النسبة المئوية	عدد التكرارات	الاجابة
64 %	43	نعم
36 %	24	لا
100%	67	المجموع



إحساس الحدث الجانح بالاحتياج المادي

الجدول رقم (39) : يبين ما إذا كان الأحداث قد مارسوا عملاً ذا أجره قبل دخولهم للمركز

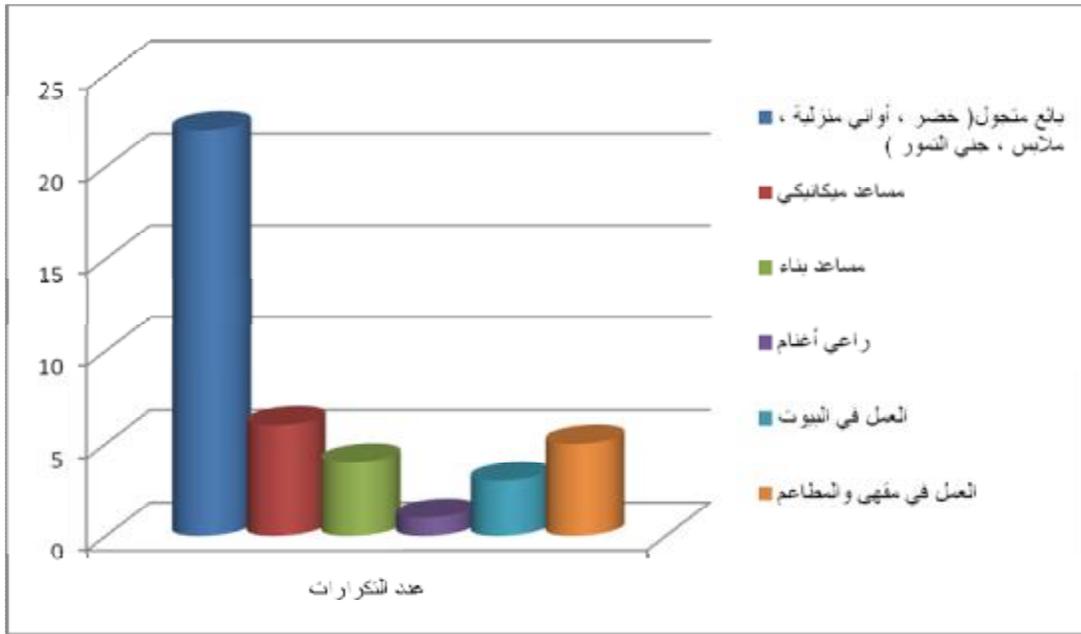
الاجابة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
نعم	41	61 %
لا	26	39 %
المجموع	67	100%



ما إذا كان الأحداث قد مارسوا عملا ذا أجره قبل دخولهم للمركز

الجدول رقم (40) : يبين نوع العمل الممارس من طرف الحدث الجانح

النسبة المئوية	عدد التكرارات	الاجابة
% 54	22	بائع متجول (خضر ، أواني منزلية ، ملابس ، جني التمور)
% 15	06	مساعد ميكانيكي
% 10	04	مساعد بناء
% 02	01	راعي أغنام
07%	03	العمل في البيوت
% 12	05	العمل في مقهى والمطاعم
% 100	41	المجموع



نوع العمل الممارس من طرف الحدث الجانح

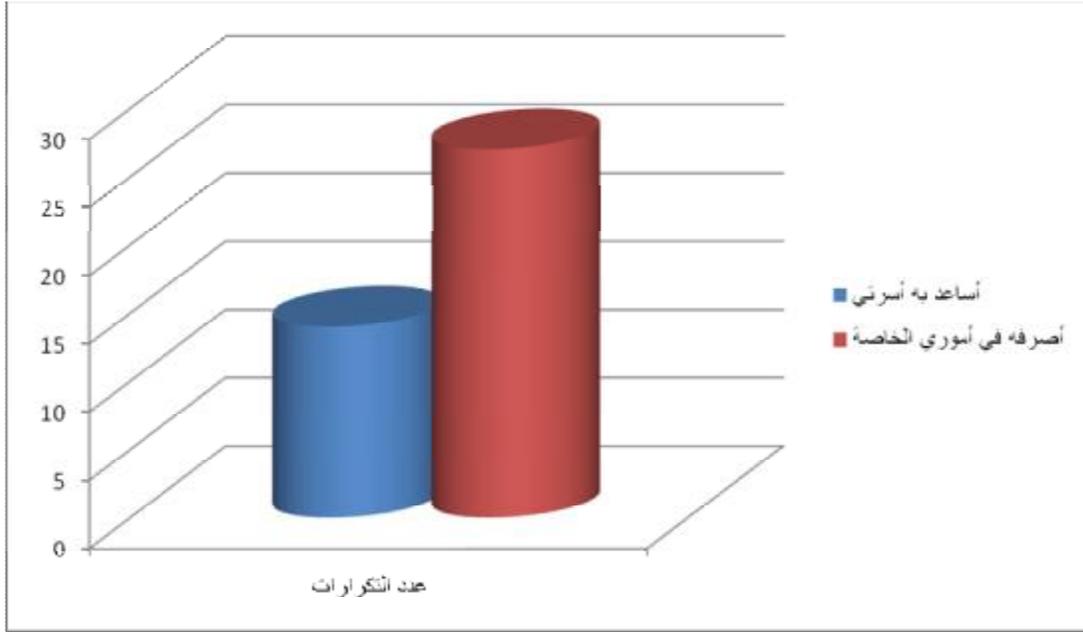
إن هذه الظروف الاقتصادية السيئة التي يعيشها الحدث تدفعه إلى البحث عن العمل حيث أن نسبة 61% من الأحداث تضطر إلى العمل في مهن مختلفة وذات مدخول يومي من أجل الحصول على المال لإشباع رغباتهم ، إلى أن رغبة الحدث في الاستقلال المادي عن أسرته وشعوره بالحرمان والإهمال المتزايد يقوي لديه العدوان والتمرد ويدفعه إلى الجنوح .

ومن خلال الشواهد الكمية للجدول رقم (40) نلاحظ أن معظم أفراد العينة مارسوا مهنة بائع متجول وذلك بنسبة 54% وذلك بسبب كثرة الأسواق سواء كانت للخضر و الفواكه أو الأسواق الأسبوعية ولسهولة العمل فيها ، ثم تليها نسبة 15% عملوا في مهنة مساعد ميكانيكي ومساعد بناء بنسبة 10% وما لاحظناه أن هذه المهنة يعمل فيها الأحداث بكثرة وذلك بسبب غياب الرقابة و استغلال الكبار لهم ، أما نسبة 02% من أفراد العينة فيقومون برعي الأغنام وذلك راجع للمنطقة التي يعيشون فيها وهي نسبة ضئيلة وهذا راجع إلى أغلبية أفراد العينة يقيمون في المدينة ، و 07% عملوا في البيوت وهم من صنف الإناث ، في حين نجد كذلك أن نسبة معتبرة من أفراد العينة وبما فيهم حتى الإناث يعملن في المقاهي والمطاعم وذلك بنسبة 12% .

الجدول رقم (41): يبين كيف يتصرف الحدث الجانح في الأجر الذي يحصل عليه من عمله

الاحتمالات	عدد التكرارات	النسبة المئوية
أساعد به أسرتي	14	34 %
أصرفه في أموري الخاصة	27	66 %
المجموع	41	100 %

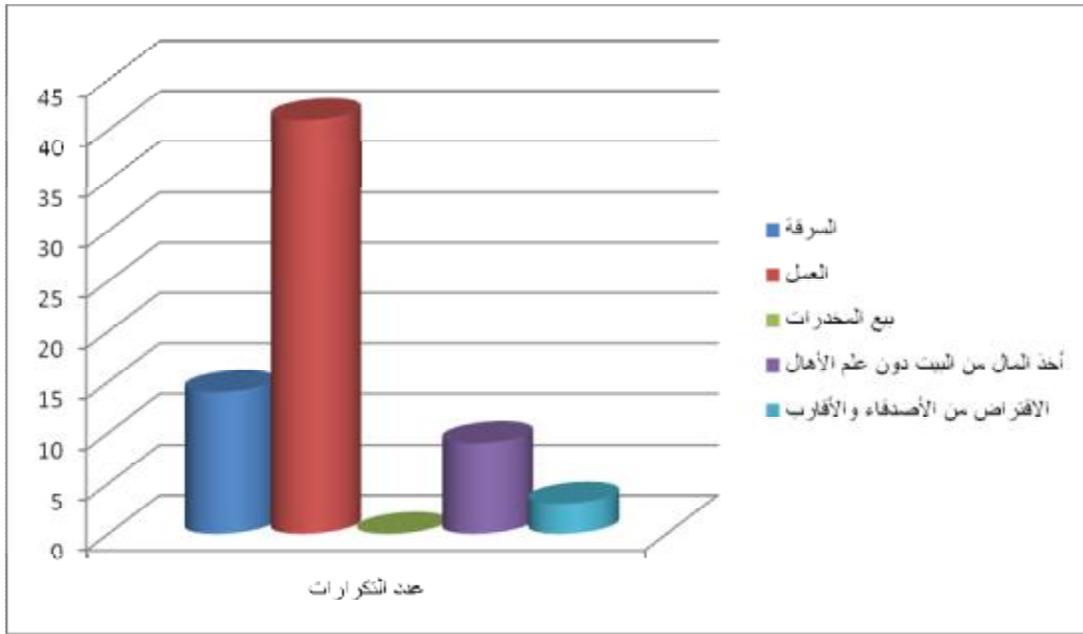
تكشف لنا بيانات الجدول رقم (42) وجود نسبة مرتفعة من أفراد العينة تصرف الأجر الذي تتحصل عليه من عملها على احتياجاتها الخاصة أي في شراء الملابس و السجائر و المخدرات ، و الذهاب إلى قاعات الألعاب و الملاهي الليلية وذلك بنسبة 66 % ، بينما نسبة 34% من أفراد العينة يستخدمون الأجر الذي يحصلون عليه في مساعدة أسرهم خاصة في ظل غياب الأب و إذا كانت الأسرة ليس لها دخل ، فالنسبة المرتفعة من الأحداث الجانحة التي تصرف أجرها على أمورها الخاصة فئة عانت من الاحتياج المادي وترغب في الاستقلال عن أسرها وهي الفئة الأكثر جنوحا و الأصعب علاجاً لأنها فئة تعودت على الحرية مما جعلها تتمرد على قوانين الأسرة و المجتمع .



كيف يتصرف الحدث الجانح في الأجر الذي يحصل عليه من عمله ؟

الجدول رقم (43): يبين كيفية تحصل أفراد العينة على المال

النسبة المئوية	عدد التكرارات	الاحتمالات
% 21	14	السرقه
% 61	41	العمل
% 00	00	بيع المخدرات
% 13	09	أخذ المال من البيت دون علم الأهل
% 05	03	الاقتراض من الأصدقاء والأقارب
% 100	67	المجموع



كيفية تحصل أفراد العينة على المال

يبين لنا الجدول (43) كيف يحصل الحدث الجانح على المال في حالة عدم حصوله على مصروف يومي ، فكانت إجابات أفراد العينة مختلفة فمنهم من يتحصل عليها من خلال قيامه بالسرقية وذلك بنسبة 21 % ، ومنهم من يأخذ المال من البيت دون علم الأهل بنسبة معتبرة وهي نسبة 13 % ، وهذا ما ينبئ عن بداية الانحراف وتعلم السرقية إن لم يعاقب الحدث لذلك وجب ضرورة متابعة الأبناء منذ الصغر ، وفي حالة عدم وجود المال في البيت يلجأ الحدث الجانح إلى الاقتراض من الأصدقاء أو الأقارب وذلك بنسبة 05 % وهذا مؤشر من المؤشرات الخطيرة للجنوح لأنه في حالة عدم ارجاع ما اقترضه من أصدقائه فهذا يؤدي به حتما إلى ارتكاب أي فعل إجرامي من أجل المال .

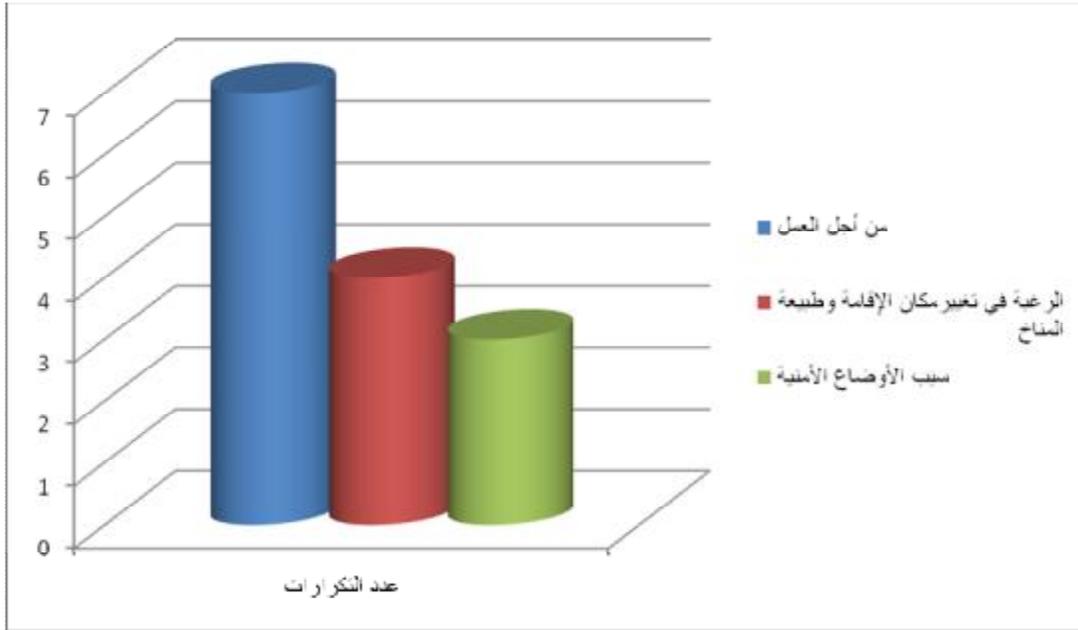
الهجرة وجنوح الأحداث

عرفت المدن الكبرى في الجزائر هجرة جماعية خارجية وداخلية، حيث يهاجر العديد من الأشخاص نحو المدن بحثا عن حياة أفضل عن طريق إيجاد عمل ومسكن وكذلك لظروف أمنية ، لكن الهجرة وقعت دون توفير العمل ، السكن والخدمات الاجتماعية الأخرى ، فقد نتج عن هذا تضخم كبير وضغوط مرتفعة على المصالح العامة في المدن ، زيادة على الضغوط السيكولوجية التي واجهها المهاجرون في تكيفهم مع الحياة الحضرية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المحور ميدانيا .

تشير المعطيات الكمية للجدول رقم (44) أن أفراد العينة المهاجرة ، هاجروا من الريف إلى المدينة من أجل العمل بنسبة 44 % ، مقابل 31 % بسبب الأوضاع الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر خلال العشرية الأخيرة ، أما النسبة المتبقية 25 % كانت هجرتهم رغبة في تغيير مكان الإقامة لأسباب خاصة ، فعامل الهجرة إلى المدن سواء كان من أجل العمل أو البحث عن حياة أفضل يشكل ضغطا على المصالح الاجتماعية المتوفرة في المناطق الحضرية ، بالإضافة إلى أزمة السكن ، مشاكل البطالة ونقص وسائل الترفيه تؤدي إلى انهيار مستوى العيش في المناطق الحضرية وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع معدل الجريمة وجنوح الأحداث ، كما يتضح من خلال جدول رقم (45) أن 62.5 % من أفراد العينة كانت تتراوح أعمارهم بين 13 و15 سنة عندما انتقلوا من الوطن الأصلي، وهذا ينعكس على الحالة نفسية للحدث حيث تعتبر هذه المرحلة من السن بداية لمرحلة المراهقة ، حيث لا يستطيع هذا الحدث التأقلم والتكيف مع الظروف المعيشية الجديدة ، على عكس الطفل الصغير فهو بإمكانه التأقلم لأنه في مرحلة النمو، في مقابل نجد أن نسبة 31 % تتراوح أعمارهم بين 10 و12 سنة ، ونسبة ضئيلة من اللذين انتقلوا من موطنهم الأصلي في سن مبكر وهي 6 % .

الجدول رقم (44): يوضح أسباب هجرة بعض عائلات أفراد العينة

أسباب الهجرة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
من أجل العمل	07	44%
الرغبة في تغيير مكان الإقامة وطبيعة المناخ	04	25%
سبب الأوضاع الأمنية	05	31%
المجموع	16	100%

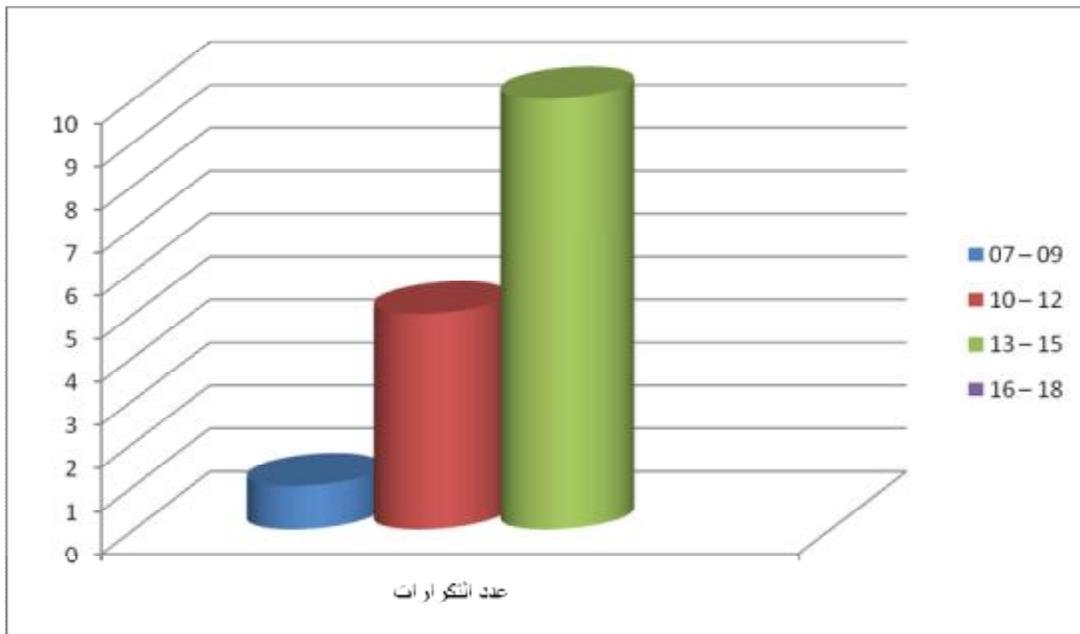


أسباب هجرة بعض عائلات أفراد العينة

الجدول رقم (45): سن أفراد العينة أثناء الانتقال من الوطن الأصلي

النسبة المئوية	عدد التكرارات	السن
% 6.25	01	09 – 07
% 31.25	05	12 – 10
%62.5	10	15 – 13
/	/	18 – 16

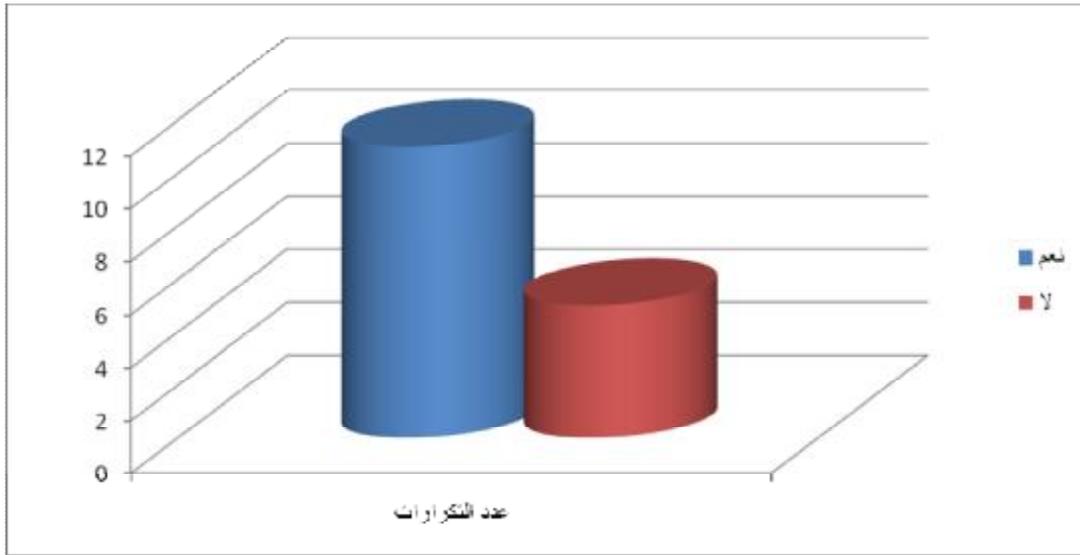
المجموع	16	% 100
---------	----	-------



سن أفراد العينة أثناء الانتقال من الموطن الأصلي

الجدول رقم (46): هل تعتقد أنك مختلف عن الآخرين ؟

الاجابة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
نعم	11	% 68.75
لا	05	% 31.25
المجموع	16	% 100



هل تعتقد أنك مختلف عن الآخرين ؟

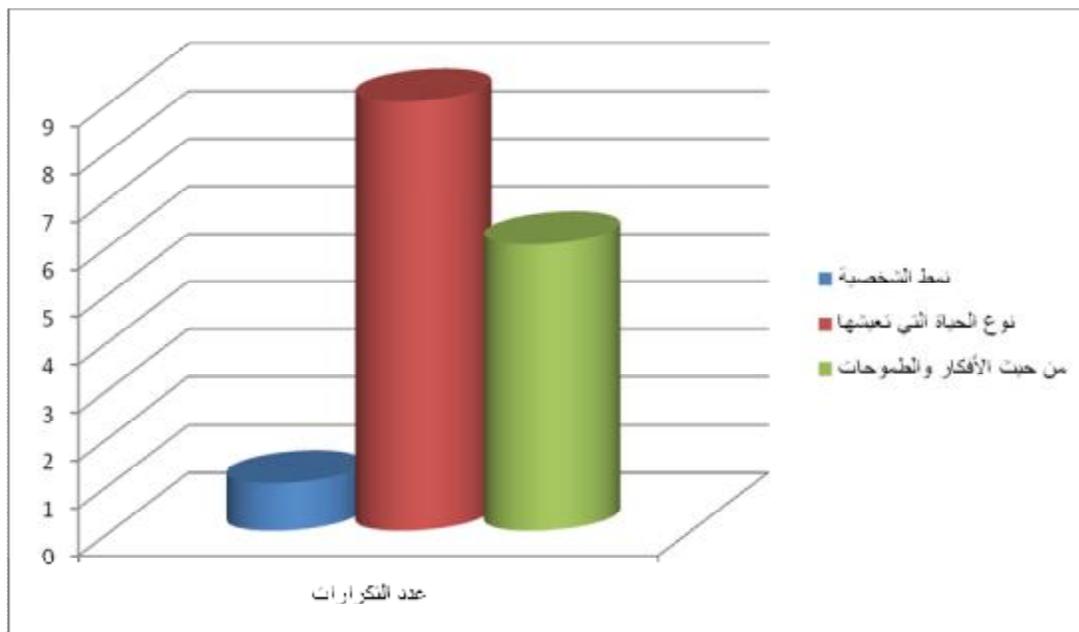
من بين أفراد العينة الذين انتقلوا من موطنهم الأصلي يوضح الجدول رقم (46) أن معظم الأحداث يشعرون أنهم مختلفين عن الآخرين وذلك بنسبة 68.75 % ، وهذا راجع لكبر سن

الأحداث عند انتقالهم من موطنهم الأصلي على عكس الأحداث الذين كانوا صغاراً أثناء تغيرهم لمكان الإقامة فكانت نسبتهم 31.25 % ، حيث تشكل المناطق السكنية محطات بيئية اجتماعية مهمة في حياة الأفراد، وغالبا ما تترك الحياة الاجتماعية للمناطق السكنية مؤشرات مهمة في شخصيات الأفراد والجماعات وهذا ما تم تسجيله من خلال احساس الحدث بأنه مختلف عن الآخرين، ويتجلى نوع الاختلاف الذي يشعر به أفراد العينة على وجه الخصوص في نوع الحياة التي يعيشها الحدث وذلك بنسبة 56.25 % حسب نتائج الجدول (47) وهي نسبة معتبرة مقارنة مع النسب الأخرى ، وقد يعود ذلك إلى الظروف والوضعية الاجتماعية والتميزة بالتفكك الأسري وتدني المستوى الاقتصادي ، كما أن منهم من يصرح بأن نوع الاختلاف يكمن في الأفكار والطموحات وذلك بنسبة 37.5 % وقد يرجع هذا إلى اختلاف العادات والثقافات من مجتمع إلى آخر والتي كانت سببها الهجرة ، في حين تقابلها نسبة 6.25 % وهو فرد واحد يشعر بالاختلاف في نمط الشخصية .

الجدول رقم (47): يوضح نوع الاختلاف

النسبة المئوية	عدد التكرارات	الاجابة
6.25 %	01	نمط الشخصية
56.25 %	09	نوع الحياة التي تعيشها

% 37.5	06	من حيث الأفكار والطموحات
% 100	16	المجموع



نوع الاختلاف

أسلوب المعاملة الأسرية وجنوح الأحداث :

إن أسلوب المعاملة المتبع من طرف أولياء الأحداث أحد العوامل المؤثرة في انتشار ظاهرة الجنوح عند الأحداث خاصة في الفترة الأخيرة ، حيث انتشرت فيها الكثير من الطرق والوسائل المشجعة للانحراف أو الوقوع فيه وذلك من خلال مالمعبته وسائل الاعلام والتكنولوجيا الحديثة من دور في ترويج الكثير من الأفكار و انتشار الجريمة بكل أنواعها ، في مقابل نوع المعاملة الأسرية التي يتلقاها الطفل من طرف أوليائه والمتمثلة في عدم قدرتها على متابعة ومراقبة أبنائها ، قد يؤدي الافراط في التدليل والحماية الزائدة إلى خلق فردا عاجزا عن مقاومة المتغيرات ومواجهتها وغير قادر على تحمل المسؤولية لأن الطفل المدلل يشعر دائما أنه مازال صغيرا ، كما تؤدي القسوة في المعاملة والإسراف في أسلوب العقاب أو التهجم اللفظي إلى رسم نموذج عدواني لدى الطفل ، حيث نجد أن بعض الأسر تفضل الذكور عن الإناث أو تدلل الطفل الأكبر عن أخيه ، كما قد يتخذ بعض الآباء أسلوب سلطوي كعدم السماح له بقضاء وقت الفراغ خارج البيت ، اختيار الأصدقاء ، مما يولد لدى الطفل الإحساس بالقصور والعجز وفقدان الثقة بالنفس فينتجه إلى الجنوح للفت الانتباه أو كتعبير عن تمرده على الأسرة و المجتمع ، حيث تقرر لغة أرقام جدول رقم

(48) ارتفاع نسبة الأحداث الذين يُعاملون بقسوة من طرف الوالدين و ذلك بنسبة 45 % من أفراد العينة في مقابل الأحداث الذين يعاملون باللين 30% وهم أغلبهم ذكور ، أما الذين يهملونهم فيقدرون بنسبة 25 % وهي نسبة معتبرة ، هذا ما يدل عن الأسلوب التربوي الخاطئ المتبع من طرف أولياء أفراد العينة في تربيتهم ، والشواهد الكمية للجدول (51) تبين أن أغلبية الأحداث يتعرضون للعقاب جسديا ، حيث نجد نسبة 57 % دائما تعاقب هذا مايدل على أن الأولياء يمارسون أسلوب العقاب تجاه أفراد العينة ، كذلك تقابلها نسبة 39 % ممن تعاقب أحيانا على عكس ثلاث أفراد من العينة لا يعاقبون أبدا ، وقد يتخذ الآباء هذا الأسلوب من المعاملة اعتقادا منهم هذا هو الأسلوب الأنسب في تربية أبنائهم ، وهذا الأسلوب من المعاملة ينعكس سلبا على شخصية الحدث سواء كان بين القسوة والإهمال فيشجعه على الهروب من المنزل لافتقاده الرعاية والحنان من طرف أسرته أو يلجأ إلى الانتقام والتمرد عن طريق القيام ببعض الأفعال الانحرافية .

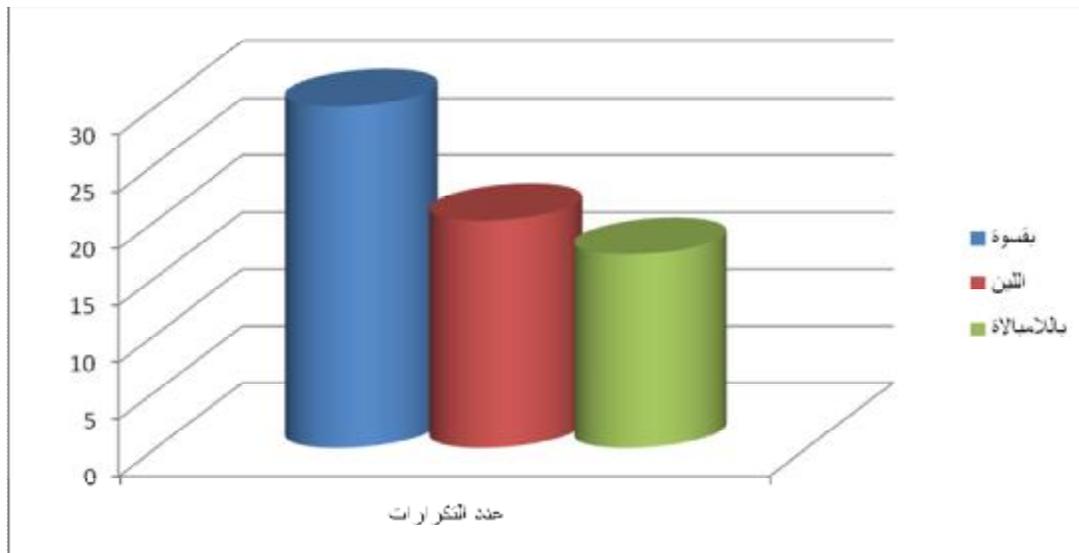
وتكشف نتائج الجدول رقم (49) أن أغلبية أولياء أفراد العينة لا يلبون رغبات أبنائهم وذلك بنسبة 63 % ، على عكس الأحداث الذين تلبى رغباتهم وهي نسبة ضئيلة 09 % ، و يرجع هذا إلى المستوى الاقتصادي المتدني لأغلبية أسر أفراد العينة ، أو قد ترجع إلى رفض الآباء في تلبية كل رغبات أبنائهم والتي يعتبرونها نوع من التدليل فالإفراط في التدليل ينشأ عنه شخص عاجز غير قادر على مواجهة صعوبة الحياة ، في حين نجد أن نسبة متوسطة تلبى رغباتها أحيانا بنسبة 28 % وقد تكون هذه الفئة تعاني من الحرمان العاطفي فيلجأ الأب أو الأم بتلبية رغبات أبنائها .

وقد يعارض الآباء بعض الأعمال التي يجونها أولادهم حتى وإن كانت مفضلة لدى أبنائهم ، لكن ماتم ملاحظته من خلال الجدول رقم (50) أن نسبة القبول والرفض متقاربة ، حيث تم تسجيل أن نسبة الآباء الذين لايرفضون مايجبه أبنائهم 43 % ، في نجد نسبة 57 % تعارض ، ربما يرجع هذا إلى عدم صراحة الأحداث الجانحين في المركز على كل شيء خاصة إذا تعلق الأمر بالأولياء .

الجدول رقم (48): يبين نوع المعاملة التي يعامل بها الحدث من طرف والديه

النسبة المئوية	عدد التكرارات	الإحتمالات
% 45	30	بقسوة
% 30	20	اللين

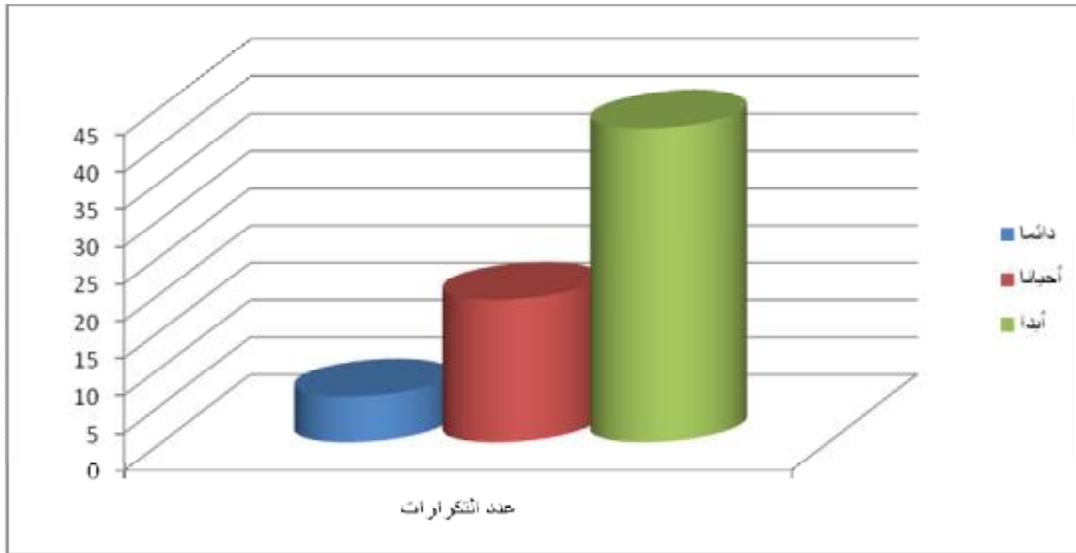
% 25	17	بالامبالاة
100%	67	المجموع



نوع المعاملة التي يعامل بها الحدث من طرف والديه

الجدول رقم (49) :يبين ما إذا كان الأولياء يلبيان كل رغبات أفراد العينة

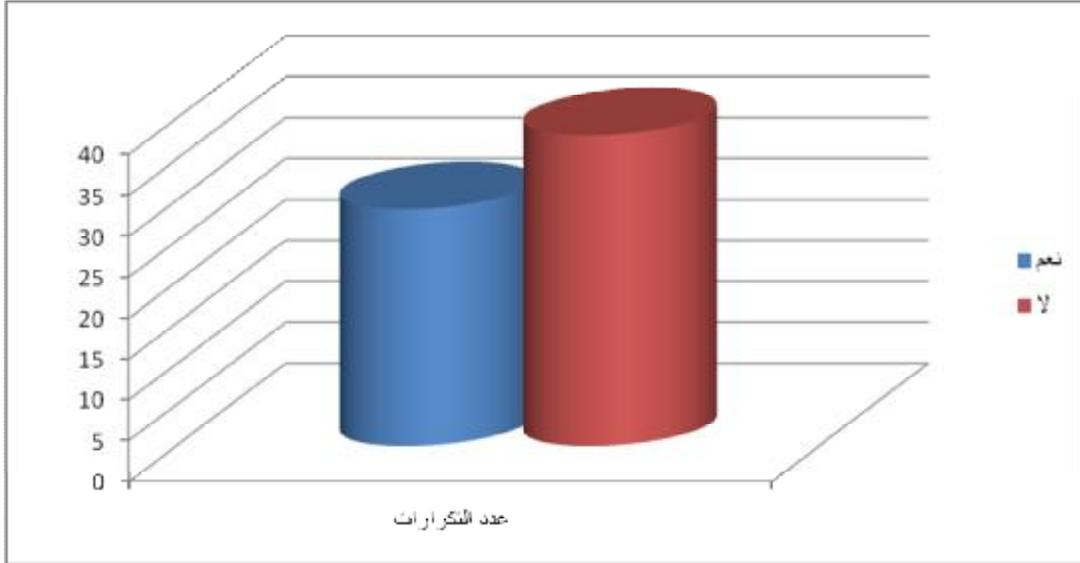
النسبة المئوية	عدد التكرارات	الإحتمالات
% 09	06	دائماً
% 28	19	أحياناً
% 63	42	أبداً
100%	67	المجموع



ما إذا كان الأولياء يلبين كل رغبات أفراد العينة

الجدول رقم (50): هل يرفض الأب الأعمال التي يحبها ابنه الحدث الجانح
القيام بها

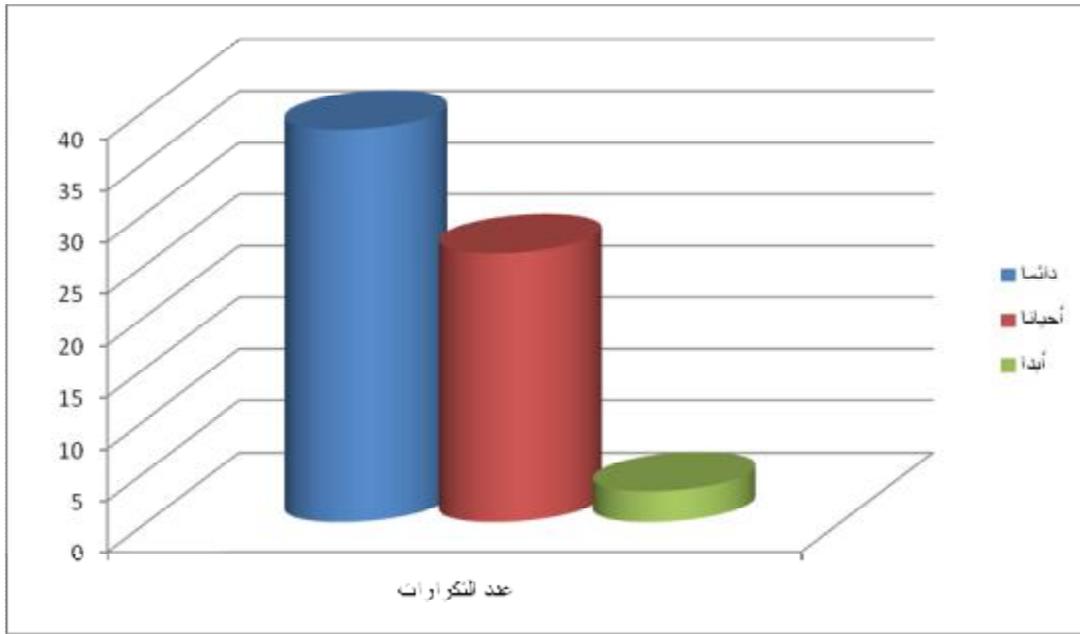
الاجابة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
نعم	33	% 43
لا	38	% 57
المجموع	67	% 100



هل يرفض الأب الأعمال التي يحبها ابنه الحدث الجانح القيام بها ؟

الجدول رقم (51): يبين ما إذا كان الحدث الجانح يعاقب جسديا

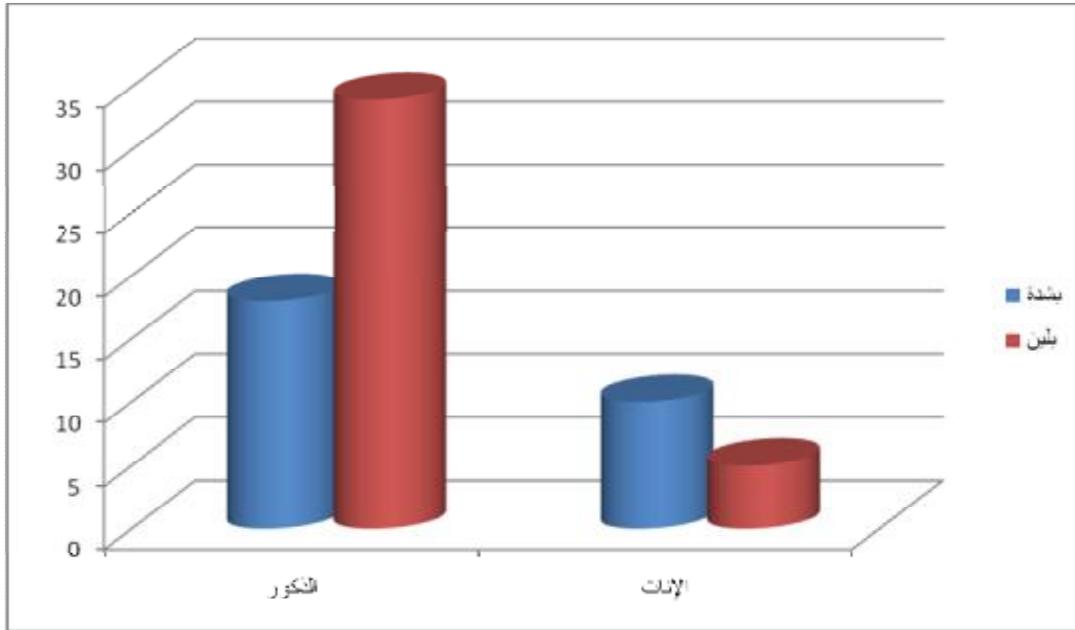
النسبة المئوية	عدد التكرارات	الإحتمالات
% 57	38	دائماً
% 39	26	أحياناً
% 04	03	أبداً
% 100	67	المجموع



ما إذا كان الحدث الجانح يعاقب جسديا

الجدول رقم (52): معاملة الوالدين

المجموع		الاناث		الذكور		معاملة الوالدين الاحتمالات
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
42	28	67	10	34	18	بشدة
100	39	33	05	66	34	بأين
100	67	100	15	100	52	المجموع



معاملة الوالدين

قد يشعر الطفل أنه غير مرغوب فيه داخل أسرته وهذا ما يؤدي به إلى الهروب من المنزل ومصاحبة رفقاء السوء ، فمن خلال الجدول (52) تم تسجيل أن نسبة 66 % من الذكور تعامل من طرف الأولياء بلين على عكس أغلبية الفتيات المتواجرات في المركز إذ تم تسجيل 67 % مهن يتلقون العقاب بشدة وهذا ما يؤدي بهن الهروب من المنزل ، وفعلا هذا ماتم تسجيله في الجدول (33) ، في مقابل 34 % من الذكور كانوا يعاملون بشدة على عكس 33% من الفتيات تعامل بلين ، وقد يؤدي هذا النوع من المعاملة إلى إحساس الطفل أنه غير مرغوب فيه وسط أسرته ، وهذا ما يدفعه إلى البحث عن الرعاية والاهتمام في وسط آخر ، فيلجأ إلى سلوك بعض التصرفات الغير مشروعة انتقاما من أسرته ، كما تبين من نتائج الجدول رقم (53) أن جميع أفراد العينة يكونون الاحترام و الحب لأبائهم ، فرغم معاناتهم والظروف القاسية التي يعيشونها إلا أنهم لم ينعنوا أباءهم بأي صفة ، هذا ما يدل عل براءة وطيبة هؤلاء الأحداث في المراكز .

الجدول رقم (53): يبين إن كان الوالدين متسلطين أم متسامحين

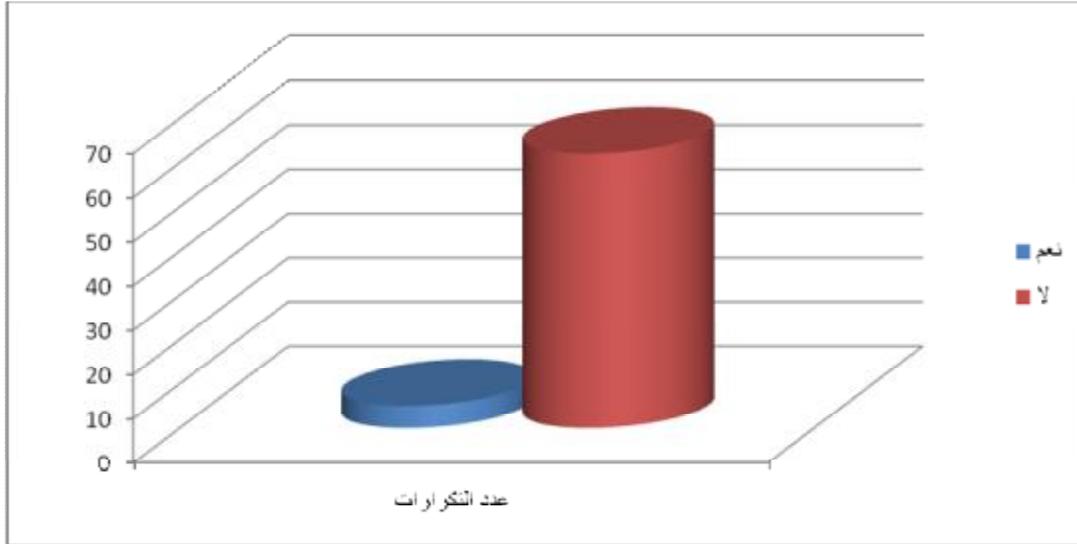
النسبة المئوية	عدد التكرارات	الإحتمالات
/	/	متسلطين
/	/	متسامحين
/	/	أحدهما متسلط
100	67	المجموع

- بيانات خاصة بوضعية الحدث الجانح داخل المركز:

إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها الحدث تؤثر على نفسيته تأثيرا كبيرا وتدفعه إلى التمرد عن القوانين ، فتواجه الحدث في وسط اجتماعي وأسري ظروفه سيئة قد يثير لديه الاستعداد للجنوح في ظل غياب الروابط الأسرية والعاطفية في أغلب أسر الأحداث ، مما يولد لدى الحدث نوع من الإحباط المعنوي الناجم عن عدم الاستقرار الأسري والظروف الاجتماعية المحيطة به ، إضافة إلى ذلك نجد أن أسر أفراد العينة لا تعمل على مساعدة الأحداث الذين هم في مرحلة المراهقة ، من خلال عقد علاقات اجتماعية سليمة مع محيطهم الاجتماعي لكي لا يفقدوا القدرة على التكيف مع واقعهم الاجتماعي وبالتالي تجنبهم الوقوع في الجنوح .

الجدول رقم (54): يبين مدى رغبة الحدث الجانح في البقاء في المركز

النسبة المئوية	عدد التكرارات	الإجابة
07 %	05	نعم
93 %	62	لا
100 %	67	المجموع



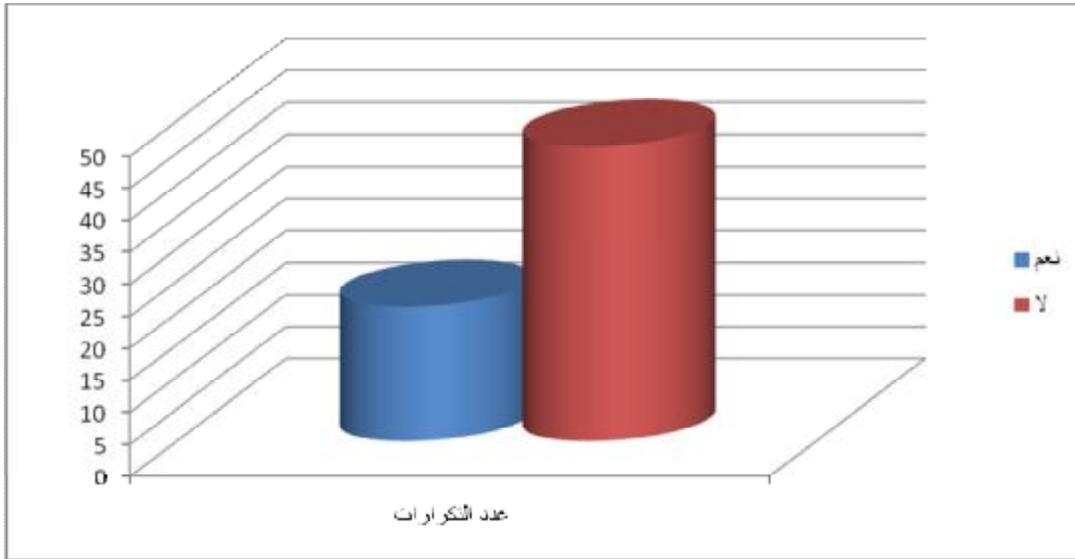
مدى رغبة الحدث الجائح في البقاء في المركز

يبين لنا الجدول رقم (54) أن أغلبية أفراد العينة لا يرغبون في البقاء في المركز وذلك بنسبة 93% وذلك راجع لرفض الحدث الجانح للمعاملة التي يتلقاها داخل المركز حيث أنه ألف الحرية وممارسة كل ما يريده خارج المركز، أما النسبة المتبقية وهي 07% ، فهم يرغبون في البقاء من أجل مواصلة الدراسة أو تعلم حرفة حتى يستطيع أن يتحصل على شهادة تفيده في المستقبل .

وتكشف نتائج الجدول رقم (55) أن أفراد العينة غير راضين عن أخلاق زملائهم بنسبة 69% بينما توجد نسبة 31% راضون عنها ، ما لاحظناه من خلال زيارتنا للمراكز وقيامنا بالملاحظة المباشرة و المقصودة أن اختلاف سن هؤلاء الأحداث داخل المركز يلعب دورا كبيرا ، إذ يقومون بأعمال الشغب السيئة في نفس الوقت واحتقارا منهم الأصغر سنا و كذلك تبين لنا وجود نوع من الجهوية بين أفراد العينة بالنسبة للذكور ، كما تبين المعطيات الكمية للجدول (56) أن نسبة 93% أفراد العينة استفادوا من برامج تكوينية داخل المركز وهي نسبة مرتفعة ، فمنهم من تعلم الخياطة 11% وكلهم إناث ، ومنهم من تعلم الطبخ 10% ، القراءة و الإعلام الآلي 11% ، 21% ، أما حرفة التلحيم و الطلاء فكانت بنسب متفاوتة 32% ، 15% ، وما لاحظناه خلال الزيارات الميدانية أن الذكور يفضلون مثل هذه الأعمال حتى تفيدهم في العمل بعد خروجهم من المركز .

الجدول رقم (55): يبين مدى رضا الحدث الجانح عن أخلاق زملائه داخل المركز

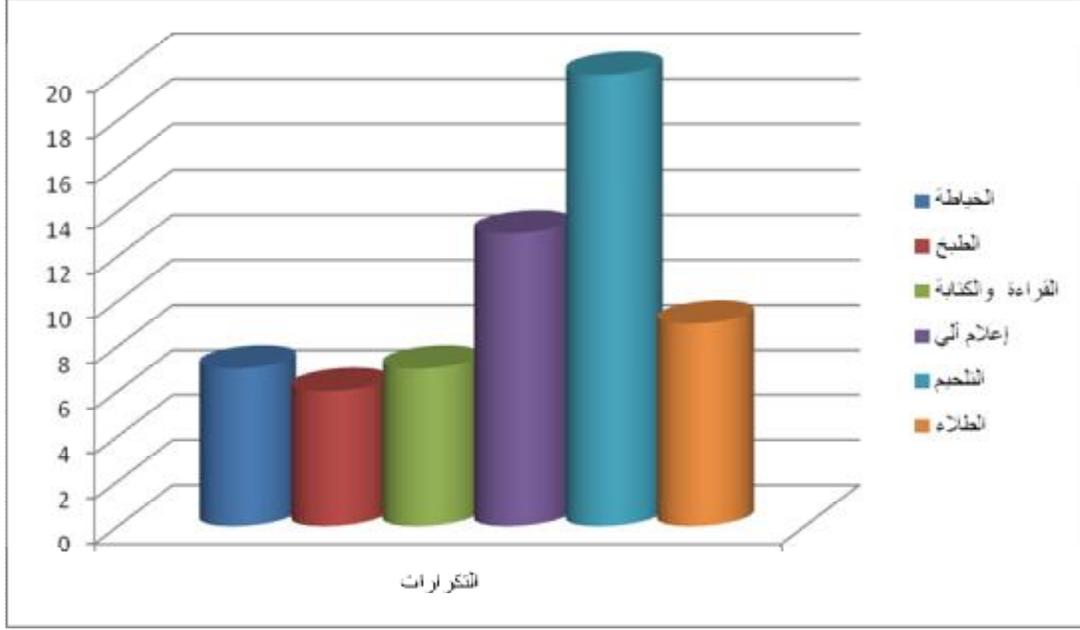
الاجابة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
نعم	21	% 31
لا	46	% 69
المجموع	67	100%



مدى رضا الحدث الجانح عن أخلاق زملائه داخل المركز

الجدول رقم (56): يبين ما إذا كان الحدث الجانح قد استفاد من شيء في المركز وما نوعها

المجموع		الاحتمالات	الاجابة
%	التكرار		
11	07	الخيطة	نعم
10	06	الطبخ	
11	07	القراءة والكتابة	
21	13	إعلام آلي	
32	20	تلحيم	
15	09	الطلاء	
100 93	62	/	المجموع
07	05	/	لا
100	67	/	المجموع

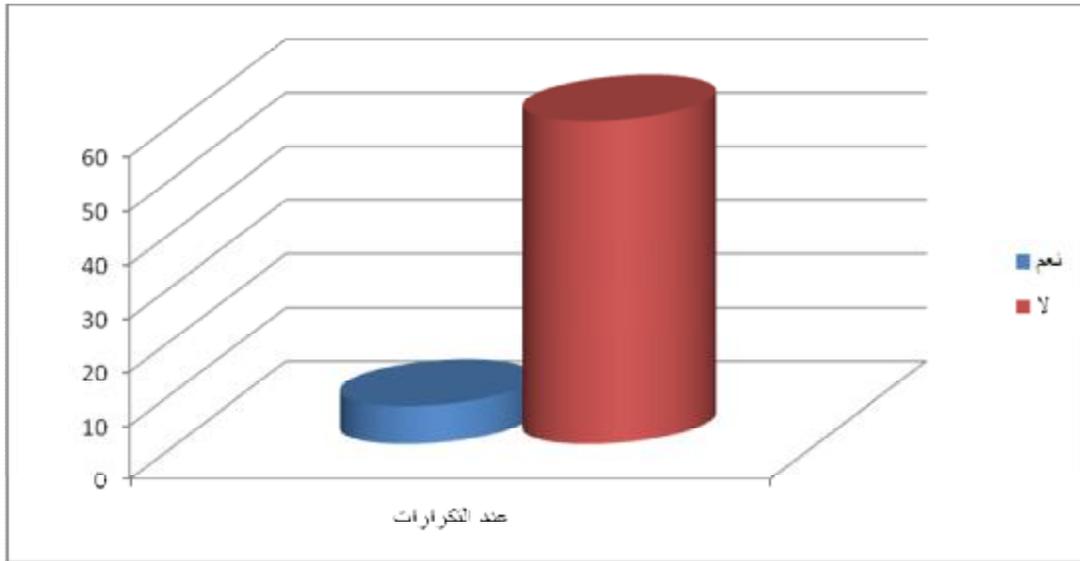


ما إذا كان الحدث الجانح قد استفاد من شيء في المركز وما نوع الإستفادة؟

الجدول رقم (57): يبين رغبة الحدث في الهروب من المركز

النسبة المئوية	عدد التكرارات	الاجابة
10 %	07	نعم
90 %	60	لا
100%	67	المجموع

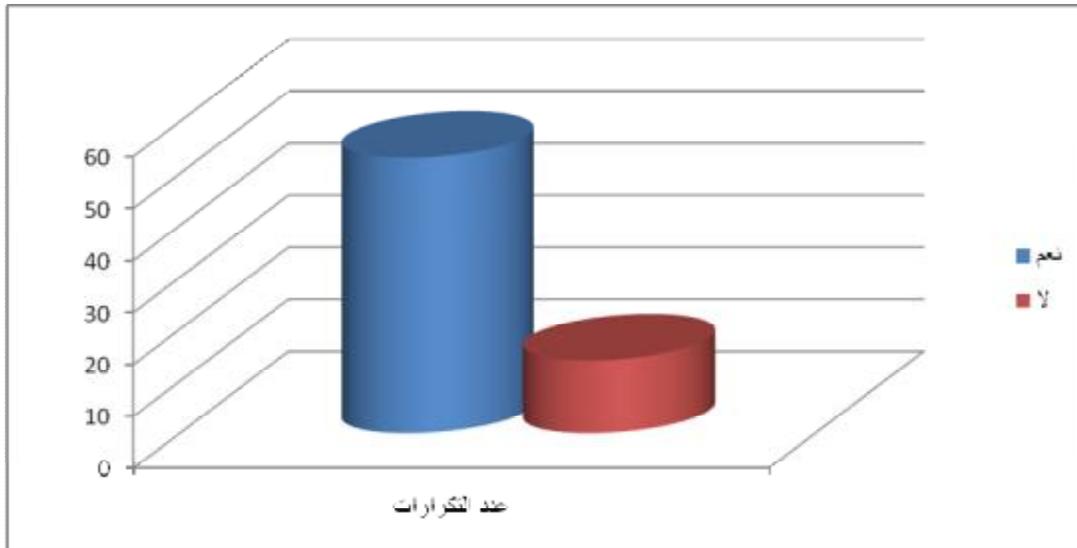
تشير معطيات الجدول رقم (57) أن معظم أفراد العينة يفضلون عدم المجازفة و الهروب من المركز و ذلك بنسبة 90 % حتى تنتهي المدة القانونية التي حددها لهم قاضي الأحداث، أما نسبة 10 % من أفراد العينة فيرغبون في الهروب عند إتاحة الفرصة ، فمن خلال حديثنا مع أفراد العينة داخل المركز وجدنا بعض الأحداث الذين هربوا لكنهم عادوا إلى المركز بمحض إرادتهم ، و يرجع ذلك إلى الدور الكبير الذي يلعبه المؤطرون والمربون من تربية نفسية و بيداغوجية يقدمونها للحدث . و تقر لغة الأرقام للجدول رقم (58) أن نصف أفراد العينة يرغبون في الرجوع إلى عائلاتهم وذلك بنسبة 79 % ، لكن النسبة المتبقية أي 21% لا يرغبون بالرجوع و خاصة من صنف الإناث ، و يرجع السبب في ذلك لرفض ذويهم حيث في نظرهم أن جنحة الحدثة (الفتاة) وصمة عار خاصة لدى بعض الأسر ، لذا تفضل هذه الفئة من أفراد العينة الخروج من المركز والتوجه إلى حياة أخرى ، أما الذين يفضلون العودة إلى أسرهم فهم غالبا ما ينتمون إلى أسر لا تعاني من الانفصال و إنما كان انحرافهم نتيجة عوامل أخرى.



رغبة الحدث في الهروب من المركز

الجدول رقم (58) : يبين رغبة الحدث الجانح في الرجوع إلى عائلته بعد خروجه من المركز

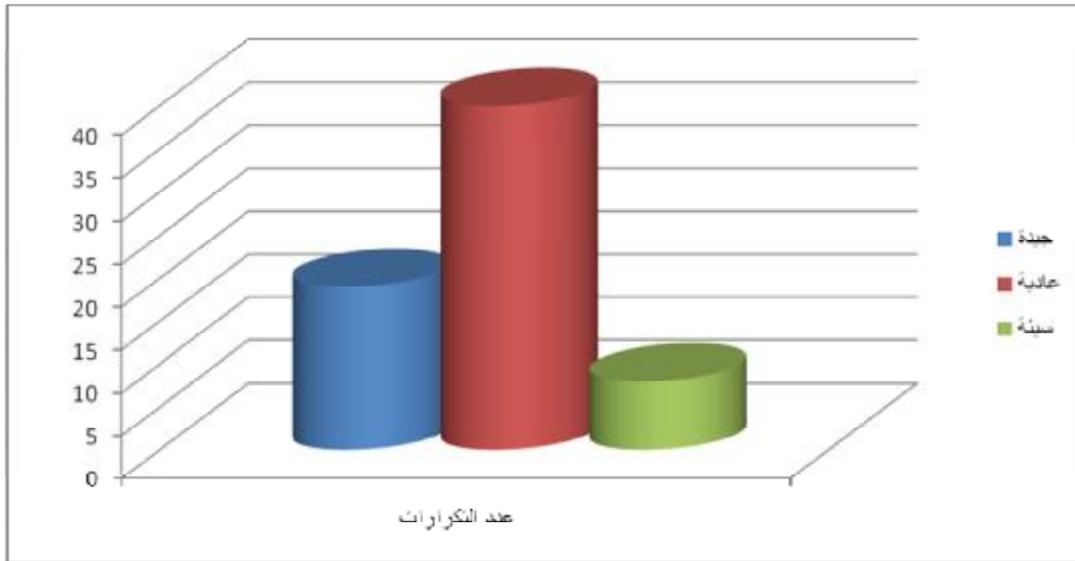
الاجابة	عدد التكرارات	النسبة المئوية
نعم	53	% 79
لا	14	% 21
المجموع	67	100%



رغبة الحدث الجانح في الرجوع إلى عائلته بعد خروجه من المركز

الجدول رقم (59): يبين رأي الحدث في الخدمات المقدمة في المركز

النسبة المئوية	عدد التكرارات	الاحتمالات
% 28	19	جيدة
% 60	40	عادية
% 12	08	سيئة
% 100	67	المجموع

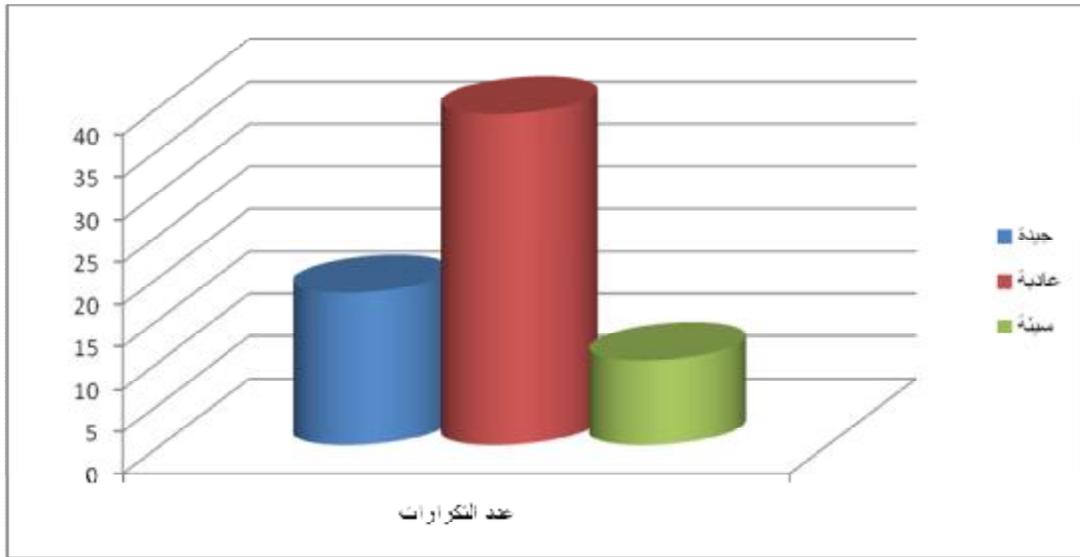


رأي الحدث في الخدمات المقدمة في المركز

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم (59) يتبين لنا أن معظم أفراد العينة ترى أن الخدمات المقدمة لهم داخل المركز عادية و ذلك بنسبة 60% ، بينما هناك نسبة 28% تراها جيدة، أما نسبة 12% فغير راضية تماما على الخدمات المقدمة، وقد يرجع هذا التباين في الإحساس لدى الأحداث للجو العائلي الذي ألفوه فهو بطبيعة الحال ليس كالمركز ، فطبيعة حياة الأحداث داخل المركز متفاوتة النسب ، فهناك من تعجبهم ويصفونها بأنها جيدة وهم نسبة 27% ، أما من يراها عادية فهم أكبر نسبة 58% ، أما من يراها سيئة فهي نسبة 15% (جدول 60) ، فمن الواضح أن عدم إعجاب أفراد العينة بالحياة داخل المركز هو اختلاف الحياة المعتاد عليها وكذلك النظام السائد في المركز ، مما يولد لديه نوعا من القلق و الاضطراب النفسي ، لذا لابد من أن يهتم المربون و الأخصائيون الاجتماعيين و النفسيين و المشرفين على رعاية الأحداث بخلق جو أسري يسوده الحب و الحنان من أجل كسب ثقة هؤلاء الأحداث و جعل المركز يؤدي دوره بأكثر نجاعة و فعالية في علاج جنوحهم .

الجدول رقم (60): يبين رأي الحدث في الحياة داخل المركز

الاحتمالات	عدد التكرارات	النسبة المئوية
جيدة	18	% 27
عادية	39	% 58
سيئة	10	% 15
المجموع	67	% 100



رأي الحدث في الحياة داخل المركز

خلاصة :

في هذا الفصل تمت معالجة وتحليل البيانات المتعلقة بشخصية الحدث الجانح ، وكذلك قياس مدى تأثير الموطن وعلاقته بأنماط الجنوح ، كما تم تحديد وتحليل أثر العوامل المختلفة من وجهة نظر الأحداث ، كذلك تم من خلال التحليل الإحصائي معرفة عامل الهجرة وعلاقته بجنوح الأحداث . ومحاولة منا تم معرفة وضعيّة الأحداث داخل المركز وفقا لبعض الأسئلة التي تم تحليلها هي الأخرى ، وذلك وفقا لشواهد الكمية التي أقر بها المبحوثون .

الفصل السابع نتائج الدراسة

تمهيد

- أولا - نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة
- ثانيا - نتائج الدراسة في ضوء الأطر النظرية
- ثالثا - نتائج الدراسة في ضوء فروضها
- رابعا - النتائج العامة
- خامسا - التوصيات
- الخاتمة

تمهيد :

انطلاقاً من تحليل الشواهد الامبريقية واستخلاص النتائج منها ، نتطرق في هذا الفصل إلى عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال المعطيات الميدانية ، وربطها بالجانب النظري الذي أعطى لنا فرصة للتعرف على العوامل الحقيقية التي تؤثر وتدفع الحدث للجنوح وذلك لتسهيل فهمها وإدراكها وإعطائها دلالة ومغزى علميا .

كما تم تلخيص الحلول في شكل اقتراحات وتوصيات تجسد التصور النظري الشخصي للباحث ، والتي قد تساعد الكثير من الأسر على تجنب وقوع أبنائهم في خطر الجنوح .

أولاً - نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

إن النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية يمكن مناقشتها في ضوء الدراسات السابقة المشاهدة، حيث أبرزت هذه الدراسات عوامل وأسباب الجنوح بالرغم من اختلاف الزمان و المكان التي حدثت فيه إلا أنها أجمعت حول المحاور الأساسية والمتمثلة في العوامل الرئيسية التي تدفع الحدث إلى الجنوح، وعليه سوف نحاول مناقشة هذه النتائج وفقاً للآتي :

أ - مناقشة النتائج في ضوء الدراسات الغربية

تتفق الدراسة الحالية مع ما تم التوصل إليه من خلال الدراسات الغربية في أهمية التكيف الاجتماعي حيث أكدت دراسة H . malewska في بولونيا ، أن تغير المجتمع وطبيعته الجغرافية وحركته يؤثر دائماً في تغير سلوك الأفراد و اتجاهاتهم ، حيث أبرزت أهمية التكيف الاجتماعي في مجتمع الدراسة من خلال الهجرة الريفية نحو المجتمع الحضري بنسبة 14 % و التي تفرض على الأسر المهاجرة التكيف من أجل مواكبة الحياة الحضرية بطريقة طبيعية ، كما أكدت المعطيات الميدانية أن معظم الأحداث يرتكبون جنحة السرقة في المدن الكبرى وذلك بنسبة 60 % وهذا ما يؤكد وجود علاقة بين طبيعة الموطن الجغرافي للحدث و جنوحه ، هذا مع ما تحتويه الدراسات الغربية التي تم تناولها من مؤشرات هامة كالأسلوب التربوي الخاطئ المتبع من طرف أولياء الأحداث و المتمثل في اللامبالاة والتربية اللينة والقاسية ، حيث تبين من خلال دراسة Cyrilburt في لندن أن الظروف البيئية وعدم الاستقرار العاطفي والظروف الأسرية السيئة والتربية الخاطئة من العوامل الرئيسية التي تدفع الحدث إلى الجنوح وهذا ما تم ملاحظته في مجتمع الدراسة كذلك ضعف الروابط الاجتماعية الصلبة تجعل الحدث غير قادر على تحمل الضغوط الاجتماعية وبالتالي لا يؤدي المراهق دوره الاجتماعي كمراهق ناجح ، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى إهمال الأسرة لدورها في مساعدة المراهق في الوصول إلى النمو النفسي الطبيعي الذي يمكنه من الخروج من القوقعة داخل جماعته الأولية و هي الأسرة إلى الجماعة الثانوية وهي المجتمع مما يعطيه الصلابة والقدرة على تحمل المشاكل الاجتماعية التي قد تقود إلى الانحراف ، إذ تبين أن نسبة 57 % من أفراد العينة دائماً تعاقب جسدياً من طرف الأهل، ونسبة 25 % يعانون من الإهمال الأسري ، ومن خلال ما تم

التحصل عليه من معطيات وشواهد كمية يمكن القول أن نتائج الدراسة جاءت متقاربة إلى حد ما مع نتائج الدراسات الغربية التي تم تناولها .

ب - مناقشة النتائج في ضوء الدراسات العربية :

- تشارك الدراسة الحالية مع الدراسات العربية في عدة محاور متمثلة في المضمون والأهداف وحتى بعض النتائج ، حيث أبرزت الدراسات العربية عوامل وأسباب الجنوح من خلال النتائج التالية :
- ينحدر معظم الأحداث الجانحين من أسر تتميز بالعدد الكبير ، ضيق المسكن ، وجود حالات الطلاق والانفصال ، زواج أحد الطرفين .
 - تأثير نوع المسكن وطبيعة المنطقة على الحدث .
 - أن معظم الأحداث الجانحين يعيشون تحت ظروف اقتصادية سيئة ، حيث يعانون من العوز المادي .
 - أهمية جماعة الرفاق في عملية التكيف والتي يفتقدها في أسرته نتيجة عدم إحساسه بالتكيف الأسري والاستقرار العاطفي .
 - وجود مجموعة من العوامل ساهمت في الفشل الدراسي للأحداث من خلال الشواهد الكمية للدراسة الحالية تبين أن هناك اتفاق إلى حد كبير ، حيث توصلت الدراسة أن معظم الأحداث يعانون من اضطرابات سببها عدم الاستقرار الأسري سواء كان مادي أو عاطفي ، حيث تبين أن نسبة 64% من الأحداث يعانون من الاحتياج المادي وهذا مايدل على أن معظم أفراد الدراسة ينحدرون من أسر ذات دخل بسيط ، يعيشون في بيوت عادية وبعضها يتميز بضيق المسكن بنسبة 60% ، كما تبين الدراسة الحالية أيضا أن سبب الهروب من المنزل والمدرسة وعدم الرغبة في الدراسة سببها الظروف البيئية التي يعيشها الحدث ، وعليه فهناك اتفاق ما بين ما توصلت إليه الدراسات العربية والدراسة الحالية .

ج- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات الجزائرية :

تتفق الدراسات الجزائرية إلى حد ما مع الدراسة الحالية من حيث المضمون وحتى النتائج في بعض العوامل والمتمثلة في ارتفاع نسبة الجنوح عند الأحداث الذين تتراوح أعمارهم 15- 18 وهذا ما أكدته نتائج الدراسة الحالية ، حيث أقرت المعطيات الميدانية أن نسبة 34 % من الأحداث يبلغ سنهم 17 سنة وهي مرحلة المراهقة والتي تعتبر من أصعب المراحل التي يعيشها الحدث ، كما أكدت الدراسات الجزائرية كذلك أن ضيق المسكن يؤدي بالحدث إلى قضاء معظم وقته خارج البيت مما يدفعه حتما إلى الجنوح فالظروف السكنية الصعبة تشكل التربة الخصبة للانحراف، ظهور علامات الانحراف كتعاطي السجائر والمشروبات الكحولية والسرقة في الأحياء غير المخططة . ارتفاع نسبة الأمية حيث ينحدر الأحداث من أسر معظمها ذو مستوى ثقافي محدود وهذا ما لمسناه في الدراسة الحالية كما أن هناك نسبة 27 % و 57 % من ذوي المستوى الابتدائي والمتوسط .

إضافة إلى أن هناك تخلي بعض الأسر عن أداء وظائفها أو التقصير في أدائها خاصة ما يتعلق بالجانب التربوي وهذا ما نتج عنه فقدان السيطرة الأبوية ، الانحلال الخلقي والتخلي عن المقومات الاجتماعية وهذا ناتج عن الدور السليبي الذي لعبته وسائل الاعلام ، ارتفاع نسبة التسرب المدرسي .

كما أكدت دراسة "أحمد بوكابوس" أن لمراكز رعاية الأحداث دورا كبيرا في إعادة إدماج الأحداث وذلك من خلال ما يتم تقديمه للحدث من مساعدات معنوية وتربوية تجعله فردا ناجحا في المستقبل ، وقد اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية ، حيث تم إيجاد أن نسبة 07 % من الأحداث يرغبون في البقاء داخل المركز من أجل التعلم والاستفادة من بعض الحرف قد تفيدهم في المستقبل .

بناء على ماسبق يمكن القول إن الدراسة الحالية اتفقت إلى حد كبير مع الدراسات السابقة وذلك من حيث المضمون ، الأسباب والنتائج واختلفت عنها من حيث الأهداف ، فالدراسة الحالية تبحث عن العلاقة بين طبيعة الموطن ونوع الجنحة المرتكبة من طرف الأحداث ، وما يمكن قوله أن لكل دراسة خصوصياتها سواء من ناحية المضمون أو في اختيار مجالات الدراسة والأدوات المناسبة للمنهج المتبع في الدراسة .

ثانيا - نتائج الدراسة في ضوء الأطر النظرية

إن النتائج المتحصل عليها من خلال دراستنا الميدانية تتقارب نتائجها مع ما توصلت إليه النظريات المعتمدة والتي كانت جزءاً هاماً في دراستنا ، إذ تعتبر هذه النظريات بمثابة المسار المرجعي الذي نحتكم إليه علمياً ، حيث اهتم كل منها بتفسير ظاهرة جنوح الأحداث من الزاوية التي يراها مناسبة لذلك وهذا وفقاً للأهداف والمكان والزمان التي أجريت فيه الدراسة .

إن ما توصلت إليه النظريات النفسية والاجتماعية جاء موافقاً لنتائج الدراسة الحالية ، حيث أرجعت أن السلوك الجانح الصادر عن الأحداث ما هو إلا تعبير عن إحساس الحدث بعدم الانتماء الاجتماعي و الذي يبدأ من الأسرة و وصولاً للمجتمع ، وهذا ما أبرزه روبرت ميرتون في نظريته على أهمية المعايير الاجتماعية في ضبط السلوك حيث تظهر أهمية هذا العامل من خلال التنشئة الاجتماعية للحدث داخل أسرته حيث تلعب دوراً هاماً في تعليم الحدث القيم والمعايير التي تساعد في ضبط أهدافه وطموحاته وتعلمه الوصول إليها بالطرق والوسائل المشروعة ومن هنا يبرز دور المعايير في تجنب الحدث الوقوع في الانحراف .

كما أن الحدث ينشأ في أسرة متماسكة تحافظ على معايير وقيم المجتمع وتلتزم بها ويساعده ذلك على التكيف والاندماج الاجتماعي داخل المجتمع والعكس أيضاً في حالة ما إذا كان الحدث ينشأ في أسرة مفككة ولا تلتزم بالمعايير والقيم الاجتماعية فحتماً سوف ينقاد إلى الانحراف لأن الطفل قبل أن يتعلم يقلد .

ففقدان الحدث الإحساس بالاهتمام و الرعاية هذا ما يدفعه إلى تشكيل عالم بديل من أجل برهنة مسؤوليته وهو عالم العصابة الجانحة ، و بالإضافة إلى أن الحدث لم يصبح جانحاً إلا بعد أن انعدمت لديه سبل التكيف فوقع ضحية إدامة المجتمع ، فارتكاب الحدث لجنحة السرقة و اعتبارها أسلوباً سريعاً لكسب المال وعدم الاهتمام برد فعل المجتمع ماهي إلا محاولة منه للتمرد على قيم

المجتمع ، وهو ما يعني في النهاية تكوين الشخصية الجانحة كما يرى (ديويست) ، بالإضافة إلى أهمية الوسط الاجتماعي للحدث في جنوحه أو عدمه ، فتواجد الحدث في أحياء هامشية تمتاز بالأمراض الاجتماعية (الباتولوجيا) تقوي لديه رغبة التقليد الناجمة عن البيئة و الثقافة الاجتماعية وقد برهنت ذلك نظرية (لاكاساني) ، كما أن موقع الأحياء الهامشية و المستوى الاجتماعي و الاقتصادي للأسرة التي تسكن هذه الأحياء من أكثر العوامل أهمية في جنوح الأحداث، وهذا ما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسة الميدانية حيث تبين أن أغلب الجانحين انحدروا من أسر فقدت بعض القيم والمعايير في عملية التنشئة الاجتماعية وتجلّى ذلك في أسلوب المعاملة التي كان يعاني منها الحدث (جدول 48) ، كما كان للمدرسة دور كذلك فمعاملة الحدث معاملة مختلفة عن بقية زملائه قد يولد لديه عقدة أو دافع للتمرد على القوانين الداخلية للمدرسة وتبين أن نسبة 91 % من أفراد العينة توقفوا عن الدراسة ، كما أثبتت الدراسة الحالية أن معظم الأحداث من أسر فقيرة تعاني الحرمان العاطفي والمادي وذلك بنسبة 64 % ، و إن كان الفقر في حد ذاته ليس سببا رئيسيا في الجنوح ، هذا مايفسر لنا ما جاءت به النظرية الاقتصادية التي ترى أن الفقر لا يرتبط بالجانح و إنما الجانح هو الذي يرتبط بالفقر ، لأن الفقر يولد حالات إجتماعية و فردية تساعد على الجنوح و خاصة في المدن نتيجة الحياة الحضرية ، فمن خلال النتائج الميدانية تبين أن أغلب الأحداث يقيمون في أحياء شعبية بنسبة 48 % حيث تتميز أغلب سكانها بضيق المسكن وعدم توفرها لبعض المرافق الضرورية وهذا قد يولد للحدث الجانح الاحساس بضيق بنسبة 88 % وعدم الراحة ، فيكون الشارع هو المأوى المريح (جدول 13) كما سجلت الدراسة الميدانية عدم كفاية الدخل في تلبية حاجيات الأسرة وهذا ما يفسر لنا سبب لجوء أغلبية الأحداث إلى القيام ببعض الأعمال سواء من أجل الإنفاق اليومي أو من أجل مساعدة الأهل (جدول 41) و إذا صاحب الفقر نوع من الطموح و الرغبات التي لا يمكن تحقيقها فإن الحدث يلجأ إلى بعض الطرق غير المشروعة في الحصول على المال كالسرقة ، حيث كانت نسبة 54 % من أفراد العينة الذين مارسوا السرقة ودخلوا المركز بسببها ، كما كان للنظرية الجغرافية دور في تفسير أسباب الجريمة فأصحاب المدرسة الجغرافية اهتموا بالعامل الجغرافي في تفسير الكثير من الظواهر التي تتعلق بالحياة الانسانية ، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة الميدانية فالتباين في أنماط الجنوح واختلاف توزيعها

من منطقة إلى أخرى وبنسب متفاوتة هذا ما يدفعنا إلى القول أن الجريمة مرتبطة بعوامل جغرافية وبيئية لأن المناخ يؤثر على الأفراد من حيث نوعية الشخصية ونمط المعيشة (جدول 47) كما أكدت الدراسة الميدانية أن العوامل البيولوجية للانسان لا علاقة لها بجنوح الأحداث ، فمن خلال المقابلات التي أجريناها مع الأحداث لم نسجل أي تغيرات فيزيولوجية مثل التي أشارت لها النظرية البيولوجية ، إلا أن هذا لا ينكر أهمية العوامل الوراثية وان كان دورها غير بارز في مجتمع الدراسة ، ومنه يمكن القول أن هذه الدراسة لم تؤكد ما جاءت به النظرية البيولوجية فيما يخص الملامح الفيزيولوجية ، لأن معظم الأحداث في مجتمع دراستنا كان انتهاجهم للسلوك الانحرافي ناتجا عن وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية وحتى طبيعة البيئة الجغرافية التي تؤثر عليهم وتدفعهم إلى الجنوح .

من خلال مدخلات هذه النظريات لرواد المدارس الفكرية الكبرى باختلاف تخصصاتهم الفكرية والعلمية في تفسير ظاهرة جنوح الأحداث ومن خلال ما تم التحصل عليه من معطيات وشواهد كمية يمكن القول أن نتائج الدراسة جاءت متقاربة إلى حد ما من حيث منطلقات و تفسيرات كل نظرية .

ثالثا- نتائج الدراسة في ضوء فروضها

بما أن الفرضية الرئيسية للدراسة تتمحور حول الكشف عن العلاقة الموجودة بين طبيعة اختلاف الموطن وجنوح الأحداث أي كيف ومتى يمكن أن تكون الطبيعة البيئية عاملا مهيا ومساعد على الجنوح ومدى ارتباطها بالعديد من العوامل الأخرى ، جاءت نتائج الدراسة الميدانية مبينة ذلك من حيث انتشار وخطورة الظاهرة طبقا لما جاء به الواقع الميداني من خلال ما كشفته نتائج الفرضيات الإجرائية .

اذ اتضح من الجداول (06) و(07) أن مكان الإقامة الأصلي لأفراد العينة هو المدينة وذلك بنسبة 63 %، ثم ارتفعت إلى نسبة 87% (مكان الإقامة الحالي) ، وذلك بسبب تغير مكان

الإقامة لبعض أفراد العينة في اتجاه حركة سكانية نحو المدينة وذلك بنسبة 14 % حيث كانت هذه النسبة 37 % أغلبهم يقيمون في أحياء شعبية تتميز بضيق المسكن وهو ما يوضحه لنا جدول (08) حيث أن نسبة 54% من أفراد العينة يعيشون في بيوت عادية ، بينما يعيش 03 % منهم في منازل راقية (فيلا) ، هذا ما يؤدي بأفراد العينة إلى الهروب من المنزل إلى الشارع نتيجة الإحساس بالضيق وانعدام الراحة في البيت حيث أكدت نتائج الجدول 11 و12 و 14 أن معظم أفراد العينة يقضون وقت فراغهم في الحي الشارع بنسبة 66 % ، وذلك بسبب إحساس نسبة كبيرة من الأحداث بضيق داخل المنزل إذ تقدر نسبتهم بـ 88 % .

وهذا ما يدعونا إلى القول أن نتائج الدراسة أقرت أن الكثير من الانحرافات والانحلال الخلقي يكون داخل المدينة وذلك بسبب التباين الثقافي واتساع شبكة العلاقات الاجتماعية خاصة في الأحياء الشعبية والعادية والتي تكون أماكن جلب كل الشرائح الاجتماعية ، وخاصة المراهقون المنحدرون من الريف هم أكثر تأثراً بالتمدن إذ ينتهي الكثير منهم في السقوط في الانحراف والجريمة .

وكشفت الفرضية الإجرائية الأولى من خلال الشواهد الكمية للجدول 14 و15 أن أنماط الجنوح تختلف من منطقة إلى أخرى وهذا حسب الطبيعة البيئية الجغرافية للمنطقة ، حيث إتضح من خلال الجدول (15) أن جنحة السرقة تكثر في منطقة عين مليلة وعنابة وذلك بنسبة 60 % ، ثم تليها منطقة ورقلة بنسبة 29 % مقابل نسبة 13 % في منطقة قسنطينة وهذا لا ينفي وجود جنحة السرقة في مدينة قسنطينة كونها مدينة حضرية كبيرة فوجود هذه النسبة المنخفضة راجع إلى تواجد مركز خاص بالاناث في قسنطينة والذكور في منطقة عين مليلة ، وكانت جنحة الاغتصاب (الفعل المخل بالحياء) منتشرة بكثرة في منطقة ورقلة بنسبة 41 % مع وجود نسب ضئيلة في قسنطينة وعين مليلة وتندم في مدينة عنابة ، ثم تليها جنحة تعاطي المخدرات وكان انتشارها كبيرا في مدينة عنابة (جدول 14) ، كما تبين أن نسبة من أفراد العينة يقومون بارتكاب الجنح بمفردهم وكان ذلك بنسبة 60 % ، واتضح كذلك أن نسبة 40 % من أفراد العينة يأكدون أن سبب جنوحهم هو يرجع إلى طبيعة المنطقة التي يعيشون فيها .

يتبين من خلال الدراسة الإحصائية أنه توجد علاقة بين نوع المنطقة ونوع الجنحة المرتكبة من طرف أفراد العينة .

وكشفت الفرضية الإجرائية الثانية عن مدى تأثير العوامل الاجتماعية و الاقتصادية في جنوح الأحداث وذلك من خلال نتائج الدراسة إذ تبين أن نسبة 66 % من أفراد العينة ينتمون إلى أسر تعاني من الطلاق ، مما أدى بهم إلى إعادة الزواج ، وكان من طرف الأب بنسبة 39 % ، ومن طرف الأم بنسبة 18% مما أدى إلى انتشار الجنوح بين الأحداث نتيجة التفكك الأسري ، حيث يفقد الحدث فيه الشعور بالاستقرار و الدفء العائلي ، فيصبح عرضة للانحراف في ظل غياب رقابة الأسرة و رعايتها ، وقد أكدت النتائج أن أغلب الأحداث يعيشون سواء مع الأم وحدها وذلك بنسبة 28% ، أو مع الأب وحده و ذلك بنسبة 03% ، ويعدهذا سببا كافيا جعل أغلب الأحداث يتوقفون عن الدراسة بنسبة 93% ، مما يدل على انخفاض المستوى التعليمي لأفراد العينة وكان السبب إما عدم الرغبة في الدراسة بنسبة 52% أو بسبب معاملة المعلمين بنسبة 14 % .

وفيما يخص الجانب المادي فقد اتضح أن أغلب أسر أفراد العينة ذوي الدخل المحدود ، حيث أن نسبة 35 % من الآباء لا يعملون ، والذين يعملون لا يمارسون أعمال مستقرة هذا مما دفع بأغلبية أفراد العينة إلى العمل بسبب احساسهم بالاحتياج المادي بنسبة 64 % .

من خلال ماسبق يمكن القول أنه كلما كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الحدث متوترة وسيئة كلما زادت من امكانية الوقوع في الانحراف .

كشفت لنا الفرضية الاجرائية الثالثة أن للهجرة الريفية نحو المجتمع الحضري دور في ارتفاع نسبة الأحداث الجانحين ولو بشكل نسبي .

فقد كشفت الدراسة صدق الفرضية أن وجود 16 فردا ذوي أصول ريفية هاجرت أسرهم إلى المدينة من أجل العمل وذلك بنسبة 44 % ، ومنهم من هاجر بسبب الأوضاع الأمنية التي عاشتها البلاد في العشرية الأخيرة وذلك بنسبة 31 % ، والبعض الآخر كانت له الرغبة في تغير مكان الإقامة ، كما تبين كذلك أن معظم أفراد العينة انتقلوا من الموطن الأصلي عندما كانت أعمارهم بين 13 و15 سنة وذلك بنسبة 62.5 % مما ينعكس على الحالة النفسية للحدث بحيث تعتبر هذه المرحلة بداية لسن المراهقة ، حيث كشفت الدراسة أن نسبة 87.5 % من أفراد العينة يشعرون أنهم مختلفون عن الآخرين وذلك راجع لتمسك الأسر ذات الأصل الريفي بعاداتها و تقاليدها مما أدى إلى خلق صراع ثقافي بين الآباء و الأبناء ، حيث أقرت الأرقام الميدانية أن نسبة 56 % من الأحداث كان نوع الاختلاف الذي يشعرون به يكمن في نمط الحياة و 37 % أكدوا أن سبب الاختلاف يكمن في الأفكار، هذا ما يجعل الأحداث لا يستطيعون مواكبة عصر التكنولوجيا بسلبياته و إيجابياته إلا بالتمرد على العادات و القيم الريفية فتتعدم لديهم إرادة التأقلم في المجتمع المتحضر فيقعون ضحية هذه المفارقات الاجتماعية وبالتالي الانقياد وبسهولة نحو الجنوح.

كما تبين من خلال بيانات الدراسة صدق الفرضية الاجرائية الرابعة من حيث أن المعاملة الأسرية تؤدي إلى جنوح الأحداث ، لأن معظم أفراد العينة أكدوا أنهم تلقوا معاملة قاسية من طرف الأسرة وذلك بنسبة 45 % ، حيث يتعرضون للعقاب جسديا وبصفة دائمة بنسبة 57 % ، في مقابل ثلاث أفراد فقط لم يتلقوا العقاب ، هذا يؤكد على انتشار الأسلوب التربوي الخاطئ لدى أسر أفراد العينة ، كما تبين أن نسبة 63 % من الأحداث من لا تلبى رغباتهم من بين 09 % ممن تلبى رغباتهم وهذا يدل على عدم قدرة الأولياء على تلبية رغبات أبنائهم .

مما اتضح كذلك أن سبب الهروب إلى الشارع وعدم الرغبة في البقاء في البيت هو شعور الحدث أنه غير مرغوب فيه وسط أسرته ، حيث تم تسجيل نسبة 66 % من الذكور تعامل من طرف الأولياء بدين على عكس الفتيات 67 % يتلقين العقاب .

تؤدي المعاملة الأسرية المتميزة باللامبالاة والقسوة وعدم تلبية حاجيات الحدث ، ورفض الأعمال التي يجيها ، وشعور الحدث بأنه فرد غير مقبول في وسط الأسرة ، وتميز الذكر على الأنثى أو العكس ، كلها تخلق لدى الحدث اضطرابات نفسية واستعدادا للجنوح .

رابعاً - النتائج العامة :

من خلال نتائج الدراسة تم التوصل إلى ما يلي:

- كشفت الدراسة أن المستوى التعليمي لأفراد العينة ضعيف ، حيث أن نسبة 27 % 57 % ذوي المستوى الابتدائي و المتوسط وهي نسبة مرتفعة ، إضافة إلى تواجد الأمية بنسبة 12 % وهذا يدل على وجود الأمية في وسط مجتمعنا .
- أسفرت الدراسة الحالية عن كبر حجم الأسر التي ينحدر منها الأحداث الجانحين ، حيث يؤدي كبر الحجم إلى صعوبة توفير الرعاية الأبوية .
- كما كشفت نتائج الدراسة إلى أن نسبة 90 % من الجانحين ينتمون إلى أسر لا تعاني من فقدان الأبوين ، فهذا العامل يقلل من التأثير في جنوحهم .
- وتبين النتائج أيضا أنه هناك أسر هاجرت من الريف إلى المدينة وذلك بنسبة 14 % من أجل العمل أو لظروف أخرى .
- أسفرت النتائج على أن الأحداث الجانحين يعيشون في أحياء شعبية فقيرة بنسبة 87 % مع ارتفاع عدد أفراد الأسرة وظروف السكن الضيق الذي لا يزيد عن غرفة واحدة أو غرفتين ، والغير ملائم صحيا يساعد الأحداث على جنوحهم .
- أثبتت الدراسة الحالية أن عدم توفر الظروف الملائمة للحياة داخل منزل الأحداث يؤدي بهم إلى قضاء معظم أوقاتهم في الشارع ، الأمر الذي يعرضهم إلى العديد من المشاكل وخاصة مع وجود أصدقاء السوء الذين يسهلون لهم طريق الجنوح .
- كشفت نتائج الدراسة الحالية أن حجم وأنواع الجناح تختلف من نوع لآخر ومن منطقة إلى أخرى ، سواء كان هذا الاختلاف بسبب تأثير العوامل الطبيعية أو الاقتصادية والاجتماعية على المنطقة (جدول رقم 14).

- تؤكد نتائج الدراسة الحالية أن معظم الأحداث الجانحين يتناولون السجائر ويقومون ببعض الأفعال المخلة بالأعراف الاجتماعية والتربوية كممارسة السرقة وانتشار شرب الخمر .
- كشفت نتائج الدراسة الحالية أن طبيعة المنطقة السكنية التي يعيش فيها الحدث يمكن أن تؤثر على شخصيته وذلك بنسبة 40 % ، فالبيئة الطبيعية بمختلف مكوناتها لها تأثير على من يعيشون فيها .
- تؤكد نتائج الدراسة الحالية أن نسبة 66 % من الأحداث الجانحين يعيشون في أسر مفككة ، سببها انفصال الوالدين (الطلاق) فيتزوج أحدهما ، مما يؤدي إلى حرمان الحدث من رعاية الوالدين له فتتضاعف الاضطرابات السلوكية لديه وتؤدي به إلى الجنوح .
- كشفت نتائج الدراسة الحالية أنه عندما يحدث الطلاق فإن الحدث إما أن يعيش مع الأب أو الأم أو الأقارب والتي كانت نسبتها ضئيلة 02%، مما يجعل الحدث يعيش في ظروف أسرية مختلفة وغير مستقرة مما يؤدي إلى عدم ثبات القيم والأخلاق لديه .
- كما كشفت الدراسة الحالية أن هناك نسبة 45 % من أفراد العينة يتلقون معاملة قاسية من طرف الأولياء ويتعرضون للعقاب جسدياً ، هذا ما يدفعهم للانتقام من أسرهم بممارسة السلوك الجانح .
- تؤكد الدراسة الحالية أن نسبة 93% من أفراد العينة انقطعوا عن الدراسة وكان ذلك نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية ، كما أن أسلوب التدريس ومعاملة المعلمين في بعض المدارس كانت عاملاً في هروب الأحداث من المدرسة واكتساب السلوك الجانح .
- بالنسبة للمستوى الاقتصادي لأسر الأحداث فقد تبين من نتائج الدراسة الحالية أن 35% من الآباء لا يعملون ، وهذا ما دفع ب 64 % من الأحداث إلى العمل بسبب احتياجهم المادي .
- أثبتت نتائج الدراسة الحالية أن نسبة 63 % من أفراد العينة لا تلبى رغباتهم ، وهذا يرجع إلى تدني مستوى الدخل الاقتصادي لأسر الأحداث مما يؤدي بالحدث أن يقوم بأي عمل حتى يوفر لنفسه ما يحتاج إليه سواء بالعمل الحسن أو السيء .
- كما كشفت الدراسة الحالية أن نسبة 56 % من الأحداث أفادوا أن التباين الثقافي بين جيلين الآباء والأبناء في ادراك مفهوم القيم الثقافية السائدة نتيجة الهجرة الريفية ، أدى إلى خلق نوع من الاختلاف بين هؤلاء الأحداث في المدينة ، حيث يكمن هذا الاختلاف في نمط الحياة ومنهم من

يؤكد أن سبب الاختلاف يكمن في الأفكار بنسبة 37 % ، هذا الاختلاف الذي يحس به الحدث يساعده على التمرد للتقاليد والقيم الاجتماعية والانتقام وكثيرا ما تتجسد هذه المواقف في سلوكيات غير توافقية مع الذات والمجتمع وتتمثل في جنوحهم وانحرافهم .

- وفيما يتعلق بشعور الحدث بالرضا داخل المركز الذي يقيم فيه ، فقد أثبتت الدراسة الحالية أن نسبة 93 % من أفراد العينة لا يرغبون في البقاء .

خامسا - التوصيات

في الضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية نقترح بعض التوصيات التي قد تسهم في مجال فريد من الإصلاحات الاجتماعية للأحداث :

1- التركيز على دور الأسرة بالنسبة للحدث في بلوغ الهدف الأسمى وهو أن يصبح عنصرا فاعلا صالحا في المجتمع وذلك من خلال المزيد من الإرشادات للأسر .

2- تجنب إهمال الحدث ومنحه الاهتمام الكافي والرقابة على تصرفاته إذا تطلب الأمر ذلك لأن الإهمال له أثاره السلبية على سلوكيات الأحداث .

3 - متابعة الأبناء فيمن يصاحبون ويرافقون ، والتوعية المستمرة لهم باختيار الصاحب ذو الأخلاق الحميدة .

4 - عدم النظر إلى الأحداث الذين ارتكبوا جنحة ما على أنهم منبوذين من المجتمع ، بل يجب العمل على محاولة إدماجهم في المجتمع ليصبحوا عناصر بناءة وفاعلة .

5 - على الأسرة أن تقي نفسها من الصراعات الأسرية والمدمرة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تفككها ، والذي يؤثر ذلك على الأبناء .

6 - ينبغي دراسة المشكلات التي يعاني منها الحدث الجسمية والنفسية والاجتماعية .

7- ضرورة زيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين في جميع المجالات باعتبارهم عناصر أساسية في محاولة حل المشاكل الاجتماعية .

8 - على وزارة التربية والتعليم تعيين مشرف اجتماعي ونفسي في كل مدرسة مهمتهم دراسة الحالات الاجتماعية والنفسية للطلاب المعرضين للجنوح أو التسرب المدرسي نتيجة المشكلات الاجتماعية والأسرية كالفقر أو التفكك الأسري أو الإهمال أو نتيجة لعوامل أخرى والعمل مع إدارة المدرسة على حل كل ما يعيق الطالب من إتمام الدراسة .

- 9 - التركيز على برامج التوعية الدينية وتنمية الوازع الديني لدى الأحداث وخاصة في مراكز إعادة التربية لما لها من أثر فعال في عدم العودة لمثل ما قام به من سلوك جانح .
- 10 - القيام بدراسات مكثفة للتعرف على الأسباب النفسية والاجتماعية والتربوية والأسرية لانحراف الأحداث بغية وضع برامج علاجها والوقاية منها .
- 11 - تحسين مستوى الاسكان والقضاء على الأمية .
- 12 - الاستفادة من تجارب المنظمات الدولية وتجارب الدول الأخرى .

الخلاصة

كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن الخصائص والخلفيات الاجتماعية للأحداث الجانحين وأسرهـم تتميز بأنها خلفيات مشجعة لحدوث الانحراف لدى الأحداث ، حيث تتسم بنوع من التفكك الأسري وتدني المستوى التعليمي والاقتصادي ، وكذلك كشفت نتائج الدراسة أن الظروف والعلاقات الأسرية والظروف الاقتصادية وطبيعة المنطقة السكنية وجماعة الرفاق ووسائل الإعلام مؤثرة في انحراف الأحداث .

فالوضع الاجتماعي المتمثل في تفكك أسر الأحداث بسبب الطلاق والذي يعتبر ذا أثر مباشر في جنوح الأحداث في المجتمع لعدم قدرة الأسرة على توفير الحماية والرعاية والتربية الايجابية والتوجيه والتقويم الفعال في عملية التنشئة الاجتماعية للحدث لمساعدته في التكيف الاجتماعي مع واقعه المعيشي ، وانتهاج آباء الأحداث للأسلوب التربوي الخاطئ المتمثل في المعاملة القاسية مع الإهمال الكلي يدفع الحدث إلى الشعور بالنبذ ويعيق عملية تكيفه مع محيطه الأسري والاجتماعي ، هذا المحيط الاجتماعي الذي يمتاز بالفقر وكثرة الأمراض الاجتماعية فيه ، زيادة إلى الوضع الاقتصادي المزري قلص من مهمة الأولياء وحددها في تأمين القوت لا أكثر مما جعل الأحداث يعانون من الحرمان المادي المتمثل في عدم قدرة أسرهـم على إشباع حاجياتهم المادية مما قلل من دور الأسرة في حماية الأحداث ، فشعور الحدث بالحرمان المعنوي والمادي يؤثر عليه سلبا ويدفعه إلى ترك البيت والمدرسة ، وبما أن المدرسة كمؤسسة تربوية تحتل الدور الثاني في الرعاية بعد الأسرة مباشرة لهذا فهي تلعب دورا أساسيا في القيام بأعباء الأسرة في توجيه الحدث إلا أنها تبقى لا تحل محل المنزل ولا يمكن للمعلم أو المعلمة أن يقوموا بدور الأولياء خاصة إذا ما كانت الأسرة تعاني من خلل في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية مع وجود تباين ثقافي كوضعية الأسرة المهاجرة (الريفية) ، التي تمنع الحدث من التكيف الاجتماعي وتقلل من دور المدرسة التربوي المكمل لدور الأسرة ، مما أفرز أنماطا شتى من الجرائم التي تختلف في معدلات وقوعها وتوزيعها على خريطة

بعض المدن الجزائرية ، حيث اختصت المدن الكبرى ببعض الجرائم التي يمكن وصفها بجرائم المدن ، بينما اختصت المناطق الشبه الحضرية بجرائم معينة .

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة الخصائص والخلفيات الاجتماعية للأحداث الجانحين وأسرههم ، وكذلك معرفة دور بعض العوامل (الاجتماعية ، الاقتصادية والجغرافية) في جنوح الأحداث ، والعلاقة بين التوزيع الجغرافي للجنوح وأنواعه في بعض المدن الجزائرية .

وقد تضمنت الدراسة سبعة فصول أربعة منها في الجانب النظري وثلاثة في الجانب الميداني . استعملت الباحثة كل من المنهج الوصفي التحليلي وبعض تقنيات المنهج الإحصائي ، كما استعانت بوسائل مختلفة لفهم موضوع الدراسة وهي : الملاحظة ، المقابلة والاستمارة . حيث اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استمارة عدت خصيصاً لجمع المعلومات من أفراد عينة الدراسة ، بعد عرضها على مجموعة من المحكمين والتأكد من ثباتها ، واحتوت الاستمارة على 60 سؤالاً منها المغلقة ومنها المفتوحة ، وزعت على 64 حدثاً متواجدين في أربعة مراكز لرعاية الأحداث بالجزائر .

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- توجد عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية جغرافية تدفع الحدث إلى الانحراف كتدني المستوى التعليمي والاقتصادي ، التفكك الأسري ، طبيعة المنطقة السكنية وجماعة الرفاق .
- تختلف أنواع و معدلات الجنوح من منطقة إلى أخرى باختلاف طابعها الجغرافي .
- تؤدي الهجرة الريفية إلى جنوح الأحداث وذلك بسبب عدم التوافق الثقافي والاقتصادي .
- إن الأسرة التي تسيء معاملة الأبناء سواء بالقسوة والشدة أو العنف أو اللين الزائد إلى جنوح الأحداث .

الخاتمة

الخاتمة

كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن الخصائص والخلفيات الاجتماعية للأحداث الجانحين وأسرههم تتميز بأنها خلفيات مشجعة لحدوث الانحراف لدى الأحداث ، حيث تتسم بنوع من التفكك الأسري وتدني المستوى التعليمي والاقتصادي ، وكذلك كشفت نتائج الدراسة أن الظروف والعلاقات الأسرية والظروف الاقتصادية وطبيعة المنطقة السكنية وجماعة الرفاق ووسائل الإعلام مؤثرة في انحراف الأحداث .

فالوضع الاجتماعي المتمثل في تفكك أسر الأحداث بسبب الطلاق والذي يعتبر ذا أثر مباشر في جنوح الأحداث في المجتمع لعدم قدرة الأسرة على توفير الحماية والرعاية والتربية الإيجابية والتوجيه والتقويم الفعال في عملية التنشئة الاجتماعية للحدث لمساعدته في التكيف الاجتماعي مع واقعه المعيشي ، وانتهاج آباء الأحداث للأسلوب التربوي الخاطئ المتمثل في المعاملة القاسية مع الإهمال الكلي يدفع الحدث إلى الشعور بالنبذ ويعيق عملية تكيفه مع محيطه الأسري والاجتماعي ، هذا المحيط الاجتماعي الذي يمتاز بالفقر وكثرة الأمراض الاجتماعية فيه ، زيادة إلى الوضع الاقتصادي المزري قلص من مهمة الأولياء وحددها في تأمين القوت لا أكثر مما جعل الأحداث يعانون من الحرمان المادي المتمثل في عدم قدرة أسرهم على إشباع حاجياتهم المادية مما قلل من دور الأسرة في حماية الأحداث ، فشعور الحدث بالحرمان المعنوي والمادي يؤثر عليه سلبا ويدفعه إلى ترك البيت والمدرسة ، وبما أن المدرسة كمؤسسة تربوية تحتل الدور الثاني في الرعاية بعد الأسرة مباشرة لهذا فهي تلعب دورا أساسيا في القيام بأعباء الأسرة في توجيه الحدث إلا أنها تبقى لا تحل محل المنزل ولا يمكن للمعلم أو المعلمة أن يقوموا بدور الأولياء خاصة إذا ما كانت الأسرة تعاني من خلل في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية مع وجود تباين ثقافي كوضعية الأسرة المهاجرة (الريفية) ، التي تمنع الحدث من التكيف الاجتماعي وتقلل من دور المدرسة التربوي المكمل لدور الأسرة ، مما أفرز أنماطا شتى من الجرائم التي تختلف في معدلات وقوعها وتوزيعها على خريطة بعض المدن الجزائرية ، حيث اختصت المدن الكبرى ببعض الجرائم التي يمكن وصفها بجرائم المدن ، بينما اختصت المناطق الشبه الحضرية بجرائم معينة.